

الرأي العام

مفهومه وأساليب قياسه

الوراق للنشر والتوزيع

أمواج للطباعة والنشر والتوزيع

الرأي العام

مفهومه وأساليب قياسه

الرأي العام

مفهومه وأساليب قياسه

الدكتور

ابن عوف حسن أحمد





رقم التصنيف	303
المؤلف ومن هو في حكمه	: ابن عوف حسن أحمد
عنوان الكتاب	: الرأي العام .. مفهومه وأساليب قياسه
بيانات الناشر	: أمواج للنشر والتوزيع، عمان - الأردن
عدد صفحات الكتاب	: 151
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية	: 2016/2/560
الواصفات	: الرأي العام/ استطلاعات الرأي العام

- **يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.**
- **تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية**
- **الآراء والتوجهات والأحكام ووجهات النظر الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر**

رؤيتنا: العلم والثقافة أساسان متينان للحياة السوية على طريق النجاح والعمل الإبداعي

رسالتنا: نشر الإبداعات في شتى صنوف العلم والمعرفة بما يسهم في التطور مع المحافظة على الموروث لإعداد جيل صالح يرتقي بالأمة نحو الآفاق ويضعها في صدارة الأمم.

قيمنا: منارات ترشدنا لتحقيق رؤيتنا ورسالتنا



دار أمواج للنشر والتوزيع

عمان - الأردن هاتف 0096264888361 www.amwaj-pub.com

e-mail: amwajpub@yahoo.com e-mail: info@amwaj-pub.com



مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع

شارع الجامعة الأردنية - عمارة العساف - مقابل كلية الزراعة - تلفاكس ٥٣٣٧٧٩٨ ص. ب ١٥٢٧ تلاع العلي - عمان ١١٩٥٣ الأردن

www.alwaraq-pub.com - info@alwaraq-pub.com e-mail : halwaraq@hotmail.com

فهرس المحتويات

الفصل الثاني

أنواع الرأي العام وأشكاله وخصائصه

الفصل الثالث

تشكيل الرأي العام

الفصل الرابع

قياس الرأي العام

الفصل الخامس

الرأي العام في الإسلام

الفصل السادس

المنظمات الدولية وتشكيل الرأي العام في السودان

الإهداء

إلى والديَّ الكريمين

اللذين ربياني صغيراً ورعياني كبيرًا وأخلصا لي الدعوات وحثّاني على طلب العلم منذ نعومة أظفاري..

أرجو من الـلـه عز وجل أن يمدّ في عمرهما وعافيتهما

وأن يعينني على برهما والإحسان اليهما.

إلى إخواني وأخواتي الأعزاء..

أهدي هذا العمل المتواضع..

تقديم

أ.د / عبدالنبي عبدالـلـه الطيب

أستاذ الإعلام بجامعة جازان .

شهدت أوروبا في القرن السابع عشر والثامن عشر تغييرات سياسية وإجتماعية وثقافية كبـيرة ، وكان لوسائل الإعلام الدور الكبير في إحداث هذه التغييرات وتجـذيرها داخـل المجتمـع وقـد إنتبـه البـاحثون مبكـراً لكـم الموضـوعات التـي تطرحهـا وسـائل الإعـلام ومـا تـوفره حولهـا مـن بيانـات ومعلومات وما تتيحه من فرص نقاش حول تلكم القضايا والأثر الناتج من هذا النقاش .

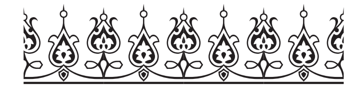
وقد سمى الباحثون هذه الظاهره بالرأي العام وهي في الحقيقة ظاهره قديمه قـدم الإنـسان . ولكن كلما تطورت حيـاة البـشرية تطـورت القـضايا التـي تنـاقش وكلـما تعقـدت الحيـاة تعقـدت المشاكل والقضايا التي تناقش . هذا الوضع يجعل الإعتماد على وسائل الإعلام في صناعة الرأي العام أمراً في غاية الأهمية هذا الوضع حتم على الدارسين بعلوم الإعـلام والإتـصال ضرورة دراسـة ظـاهره الرأي العام والوقوف عليها وتحديد العوامل المساهمه في صناعة الرأي العام . كما حتم هذا الوضـع أساتذة الإعلام التأليف في هذا المجال المهم من مجالات الإعلام .

وعلى الرغم من كثرة المؤلفات الأجنبيـة والعربيـة في هـذا المجـال إلى أن مـساهمات الأسـتاذة السودانيين قليلة أو نادره .

وقد شرفني الأخ الدكتور إبن عوف حسن الإطلاع عـلى مخطوطـة كتابـة حـول " الـرأي العـام وطرق قياسه، وقد وفق الدكتور إبن عوف أيما توفيـق في تقـديم كتـابٍ دسـم في مادتـه سـهل في تناوله، يقدم ماده علميه مهمه وضروريه لكل دارس للإعلام ومشتغل به.

وأنا فخور وشاكر للأخ الدكتور إبن عوف أن أتاح لي فرصه تقديم هذا السفر المفيد .

وختاماً أتمنى للدكتور إبن عوف، دوام التوفيق ومزيد من الإصدارات في مجال تخصصه.



مقدمة

تمثل ظاهرة الرأي العام والوقوف على خصائصها وأشكالها ومؤشراتها مرتكزا أساسيا في توجيه صانعي القرار في عالمنا المعاصر في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الاتجاه الصحيح ، حيث أن القياس لردود الأفعال المتوقعة تجاه أي قرار ذو تأثير مباشر على أفراد المجتمع أصبح ضرورة ملحة لتفادي الاصطدام المباشر بالجمهور ورفضه لتبعات القرار أو عدم تقبله له في أي مرحلة من مراحل تطبيقه ، وبالتالي عدم تحقيق الغايات الكلية من وراء اتخاذ القرار المعني . لذا فقد أصبحت مراكز الاستطلاع وقياس الرأي العام في الدول المتقدمة خاصة في الغرب من الأذرع الهامة جدا لصانعي القرار في مختلف المجالات ، ويعتقد البعض أن سر نجاح النظم الغربية يكمن إلى جانب قيم الديمقراطية والحرية والمؤسسية في تفعيل دور المؤسسات التي تعبر عن كل هذه القيم مثل مراكز الاستطلاع وقياس الرأي ووسائل الإعلام المختلفة فالوقوف على آراء المواطنين وميولهم واتجاهاتهم هي إحدى أبرز الوسائل التي تمكن الدولة من أداء واجباتها، لذا أصبحت جل الدول وأنظمتها السياسية تعطي للرأي العام مكانة خاصة،

وذلك عبر إقامة مراكز متخصصة، وفاعلة لدراسة الرأي العام، بهدف إدارته والتفاعل معه، لأن هذا يضمن لها الحفاظ على استقرارها السياسي والاجتماعي .

وتأتي هذه الدراسة التي يضمها الكتاب في هذا السياق محاولة الاستفادة من البحوث والدراسات السابقة في تسليط الضوء علي هذه الظاهرة في ظل التغيرات والأحداث التي تشهدها المنطقة العربية والاسلامية.

وينقسم هذا الكتاب إلى ستة فصول على النحو الآتي:

1. الفصل الأول: ويتضمن نشأة وتطور الرأي العام عبر العصور المختلفة وتعريفه من حيث اللغة والاصطلاح متناولاً في ذلك العديد من التعريفات العربية والأجنبية للرأي العام
2. الفصل الثاني: ويتناول تصنيفات الرأي العام وأنواعه وفقاً للتصنيف الجغرافي، التصنيف الزمني، التصنيف الكمي، التصنيف الحركي.
3. الفصل الثالث: ويتناول تشكيل الرأي العام والعوامل المؤثرة في التشكيل، العوامل الفسيولوجية الوظيفية، العوامل النفسية ،العوامل الثقافية، النسق السياسي والاحداث والمشكلات بالإضافة الي مراحل تكوين الرأي العام ابتداء من مرحلة الاحساس والادراك ومرورا بمرحلة الرأي الفردي ثم مرحلة صراع الفرد مع آراء الجماعة وختاماً بمرحلة تحول آراء الفرد الي آراء الجماعة.
4. الفصل الرابع: ويتضمن قياس الرأي العام وأهمية عملية القياس ومراحل تطور قياس الرأي العام وطرق وأساليب قياس الرأي العام طريقة الاستفتاء ومراحله وانواع العينات وطريقة مسح الرأي العام وطريقة تحليل المضمون والخطوات العلمية لتحليل المضمون ومشكلات قياس الرأي العام
5. الفصل الخامس: ويتناول الرأي العام في الاسلام مفهومه وتعريفه والمقومات الموضوعية للرأي العام في الاسلام وحث الفرد علي استقلالية رأيه وفاعلية

الرأي العام في المنظومة الاسلامية والرأي العام بين حرية التعبير وشذوذ الأفكار.

6. الفصل السادس: ويتناول المنظمات الدولية وتشكيل الرأي العام في السودان

والـلـه الموفق والمستعان

الدكتور

ابن عوف حسن أحمد



الفصل

الأول

مفهوم الرأي العام ومراحل تطوره

الفصل الأول

مفهوم الرأي العام ومراحل تطوره

عصر الإنسان البدائي:

أجمع الباحثون والمفكرون المتخصصون في دراسة الرأي العام على أن الإنسان البدائي كان يدرك أهمية الرأي العام، ومن ثم استخدم قوة هذا الرأي في تحقيق مآربه، وابتدع أساليب معينة في هذا الشأن مثل السحر والطوطم وهي أساليب تؤثر تأثيراً قوياً فعالاً في الجماهير. وليس هذا الأمر بالمستغرب لأن الإنسان في العصور القديمة لم يكن ذا كيان فردي بل كان يستمد كيانه من الانتماء إلى جماعة، هي العشيرة أو القبيلة أو الأسرة الكبيرة، ومن ثم كانت الحاجة شديدة وماسة لمعرفة طبيعة الرأي الجماعي السائد، ولاستخدام الأساليب الكفيلة بتوجيه هذا الرأي الوجهة المنشودة[1].

فجر التاريخ:

عندما اهتدى الإنسان إلى الكتابة وظهرت الحضارات الأولى ازدادت أهمية الرأي العام، وبالتالي تطورت الأساليب المتعلقة بالسيطرة عليه وتوجيهه. فحكام (سومر) و(بابل) و(أشور) على الرغم من استبدادهم كانوا يقيمون للرأي العام وزناً لا بأس به، بل إن هذه الإمبراطوريات القديمة ابتدعت أساليب مؤثرة وفعالة من شأنها إدخال الرعب والخوف في قلوب أعدائها ومنافسيها عن طريق تصوير

(1) محمد عبد القادر حاتم، الرأي العام وتأثره بالإعلام والدعاية، ط1، (الهيئة المصرية العامة للكتب، 2006م)، ص 37.

حكامها في شكل أبطال شجعان غير عاديين يهـزأون بـالموت ولا يخـشون أيـة قـوة مهـما تعاظمـت وتسامت. وعن طريق تصوير جيوشها في شكل محـاربين لا تلـين لهـم قنـاة ولا يغلـبهم أحـد وعـن طريق تصوير معداتهم الحربية في شكل معدات جهنمية تقذف بالنار واللـهب وما شاكل ذلك من أساليب تؤثر في الجموع والجماهير الصديقة والمعادية على السواء على النحو الـذي تكـشفت عنـه الآثار التي لا تزال باقية إلى يومنا هذا[1].

عصور الإغريق والرومان:

لعـب الـرأي العـام دوراً خطـيراً وكبـيراً في الحـضارة اليونانيـة فمـثلاً كانـت "حكومـة المدينـة" اليونانية -هذه الحكومة التي كانت توصف بأنها ديمقراطية- تستمد سـلطتها مـن رضى المحكـومين وبالتالي انفسح المجال أمام تبادل الآراء وأمام النظـرة العقلانيـة، وأمـام التعـدد عـلى الارسـتقراطية والطغيان والعادات المتخلفة، وترتب على هذا كله اهتمام قطاع كبير بالرأي العام، بوصـفه صـاحب السيادة الفعلية وبالتالي تقلص جبروت الحكام ونما الاهتمام بتحقيق إرادة المحكومين[2].

وما أن انعقدت الغلبـة لرومـا حتـى اجتـاز "الـرأي العـام" مرحلـة جديـدة مـن مراحـل نمـوه والاعتراف بأهميته وبخاصة فيما يتعلق بشئون الحكم. بل أن هذه الأهمية قد كشفت عنهـا -عـلى نحو بالغ الوضـوح– "الكلـمات" الجديـدة التـي ابتـدعها المفكـرون والفلاسـفة للتعبـير عـن الـرأي. وكمجرد أمثلة على ذلك يكفي أن نذكر كلمـة vox populi" التـي تعنـي "صـوت الـشعب" وكلمـة "res publicae" التي تعني "الشئون العامة" وشعار "SPQR" الذي يعني "مجلـس شـيوخ وشـعب روما"[3].

(1) بركات عبد العزيز، الدعاية السياسية وقضايا الرأي العام، ط1، (دار النهضة العربية، 2009م)، ص13.
(2) محمد عبد القادر حاتم، الرأي العام وتأثيره بالإعلام والدعاية، مرجع سابق، ص 39.
(3) محي الدين عبد الحليم، الرأي العام مفهومه وأنواعه، ط1، (مكتبة الأنجلو المصرية، 2009م)، ص17.

ومثلما ظهر في اليونان القديمة مفكرون وفلاسفة عمالقة فهموا معنى وحقيقة الرأي العام من أمثال "سقراط" و"أفلاطون" و"أرسطو"، ظهر في روما القديمة مفكرون وخطباء مفوهون من أمثال "شيشرون" وأخيه "كونيتوس" وغيرهما ممن أسهموا في تكوين الرأي العام وتشكيله، بل أن "كونيتوس" بالذات كتب رسالة كاملة عن "الدعاية وفنونها"، وكذلك حفلت حضارة روما بالآداب والفنون ذات التأثير القوي الفعال على العقول والأخيلة وأنماط السلوك فضلاً عن "النشرات المكتوبة" التي كانت توزع على المواطنين. بل أن روما القديمة عرفت الصحافة اليومية فقد صدرت فيها صحيفة "Acta Durna" اليومية التي ظلت تطلع على الناس لمدة أربعمائة سنة متوالية[1].

عصور ما بعد القرون الوسطى:

لئن كانت الألف سنة التالية لسقوط روما قد سادها الظلام العقلي في أوربا فإن عصور النهضة الإسلامية قد عوضت العالم عن ذلك، فالمفكرون والفلاسفة المسلمون قد أعادوا للرأي العام مجده التليد في الشرق وما إن حلت عصور القرون الوسطى حتى استرد الرأي العام مكانته في أوربا أيضاً، غير أن النصر الحقيقي الذي انعقد للرأي العام لم يتحقق إلا في القرن الخامس عشر على أثر اختراع "جوتنبرج" لآلة الطباعة الدوارة فبفضل هذا الاختراع انتشرت العلوم والفلسفة، وظهرت الجامعات والمعاهد العليا وبدأ الباحثون يهتمون بالدراسات الإنسانية والسلوكية، وترتب على هذا كله أن أصبح الرأي العام عاملاً فعالاً مؤثراً في تشكيل وتقرير السلوك الاجتماعي[2]. ولعل الانتصار العظيم الذي حققه "مارتن لوثر" هو أقوى دليل على أهمية الرأي العام فبفضل المساندة القوية التي لقيها هذا

---

(1) رفيق سكري، الرأي العام والدعاية، ط2، (طرابلس، لبنان، 2003م)، ص15.

(2) محمد عبد القادر حاتم، الرأي العام وتأثيره بالإعلام والدعاية، مرجع سابق، ص 40.

المـصلح التـاريخي مـن جانـب الـرأي العـام أمكـن القـضاء عـلى كثـير مـن العـادات والتقاليـد البالية[1].

القرن السابع عشر:

شهد القرن السابع عشر سلسلة من الحـروب ولم يكـن القـصد منهـا إلا الـسيطرة عـلى الـرأي العام، فالكنيسة الكاثوليكية قد عادت إلى سـيرتها الأولى محاولـة اخـضاع العقـل للـسطوة الدينيـة، وثورة "البيبوريتات" قـد اجتاحـت إنجلـترا وترتـب عـلى هـذا أن تـدفق سـيل منهمـر مـن الكتـب والنشرات والبحوث من جانب هذا الفريق أو ذاك، وظهـر مفكـرون تمـردوا عـلى اسـتبعاد العقـول وسحق الرأي العام فكتب "ملنون" يطالب بإلغاء تصاريح الطباعة وكتب "جون لـوك" مـدافعاً عـن الحرية ولعبت الصحافة دوراً كبيراً في تدعيم الرأي العام[2].

القرن الثامن عشر:

وفي القرن الثامن عشر المسمى عصر الاستنارة –حقق الرأي العام أروع انتصاراته وتمثلت هذه الانتصارات في قيام الثورتين الفرنسية والأمريكية تحقيقاً لرغبات الرأي العـام كـما تمثلـت في ظهـور مفكرين أحرار من أمثال "مونتسبيكو فولتير" و"روسو" و"صمويل آدمز" و"تومـاس بـاين" وغـيرهم من المفكرين الـذين دافعـوا عـن العقـل الإنـساني، ومهـدوا الطريـق أمـا نـشوء الـرأي العـام الحـر المستنير[3].

---

(1) كامل خورشيد مراد، مدخل إلى الرأي العام، (عمان، دار المسرة للطباعة والنشر، 2011م)، ص 21.

(2) ماجد الخضري، الرأي العام وصنع القرار،ط1، (عمان، القطاطة الدولية للإعلان،2007م)ص74

(3) كامل خورشيد مراد، مدخل إلى الرأي العام، مرجع سابق، ص 24.

القرن التاسع عشر:

وما إن حل القرن التاسع عشر وسادت الثورة الصناعية حتى أصبح الرأي العام هـو الـسيد ذو السطوة والسلطان وساعد على ذلك الكشف العلمـي والاخـتراع ووسـائل الاتـصال الجديـدة. وأدت الثورة الصناعية إلى نشوء علاقات اجتماعيـة جديـدة وبظهـور وسـائل الاتـصال التليفونيـة والبرقيـة انفسح المجال أمام هجرة الأفكار والآراء الديمقراطية ونظم الحكم الحديثة[1].

القرن العشرين وتكنلوجيا الاتصال:

جاء القرن العشرون فتوجت انتـصارات الـرأي العـام بمزيـد مـن الانتـصارات؛ ذلـك أن ظهـور الراديو والتلفزيون والسينما والترانزستور والأقمار الصناعية قد جعـل القـرن العـشرين "قـرن الـرأي العام" بجدارة، وزاد من أهمية الرأي العام سقوط واندثار كثير من العادات والتقاليد المتخلفة التي كانت تفرض على العقول قيوداً كثيرة تعرقل حريتها وتحـول دون انتـشار الأفكـار والآراء التقدميـة ولعل الأمم المتحدة هي الرمز الحي لـسيادة الـرأي العـام فهـذه المـنظمات الدوليـة وهـي التعبـير الفعلي عن الرأي العام العالمي[2].

كما اتسم القرن الماضي وهذا القرن بتـسارع إيقـاع تطـور تكنولوجيـا الاتـصال، وتضخم كمي في المعلومات، والتحـول إلى التقنيـة الرقميـة، والانتقـال مـن الاتـصال المحدود إلى الاتصال شبه الكامل في فضاء مفتوح. وقد توقع نوبرت وايـنر (Winer Nobert) مؤسس علم السيبرنيتك (Cypernetic)، أن يتسم هذا المجتمع الجديـد بسمتين مميزتين: أولاً، سيكون نظاماً اجتماعياً يركـز تمامـاً عـلى انتقـال المعلومـات.

(1) محمد عبد القادر حاتم، الرأي العام وتأثره بالإعلام والدعاية، مرجع سابق، ص 41.

(2) محمد الحسيني الشيرازي، الرأي العام والإعلام،ط2، (دار العلوم للطباعة والنشر، 2006م)، ص 18.

وثانياً ستلعب الأجهزة وخصوصاً الاتصالية دوراً حاسماً في هذا المجتمع[1]، ومصطلح تكنولوجيا الاتصال يشير إلى التجهيزات والوسائل التي اكتشفها الإنسان أو اخترعتها البشرية لجمع وإنتاج وبث ونقل واستقبال وعرض المعلومات الاتصالية بين المجتمع والأفراد[2] وقد أحدثت هذه التكنولوجيا هزة عنيفة في المجتمع الإنساني وطرائق تعامله مع واقعه ومع المجتمعات المختلفة، فقد جعلت هذه التكنولوجيا الإنسان يلهث وراءها محاولاً أن يستوعب كل خطوة قبل الانتقال إلى الخطوة التالية ليواكب النمو السريع وهو في هذه الحالة يتهيأ نفسياً للتطلع للمرحلة التالية المبنية على ما أنجزه العالم في المراحل السابقة، وهو تسلسل منطقي ومقبول ولكنه مرهق وفوق طاقة الكثير من البشر[3]، ليس البشر فحسب، بل فوق طاقة كثير من مجتمعات الدول والأقاليم التي تعاني من حالة افتقار للتكنولوجيا وفجوة معرفية هائلة، وقد أدى ذلك إلى عودة صور وأشكال جديدة من الاستعمار بقيم ومفاهيم جديدة وقراءة المؤشرات التاريخية تؤكد ذلك:

- الاستعمار العسكري: قبل الميلاد – 1000م.
- الاستعمار المسيحي (الحروب الصليبية): 1000 – 1600م.
- الاستعمار التجاري: 1600 – 1950م.
- الاستعمار الإلكتروني: 1950م إلى الوقت الراهن

---

(1) سيرج برو وفيليب برثون، ثورة الاتصال، ترجمة هالة عبد الرءوف (القاهرة: الدار الدولية) ص 190.

(2) محمد محفوظ، تكنولوجيا الاتصال "دراسة في الأبعاد النظرية والعلمية لتكنولوجيا الاتصال"، (دار المعرفة الجامعية، 2005م)، ص 16.

(3) **علي محمد شمو، الاتصال الدولي والتكنولوجيا الحديثة، ط1، (الإسكندرية، مطبعة ومكتبة الإشعاع، 2004م)**، ص 226.

لقد تخوفت الدول الأقل نمواً من الاستعمار الإلكتروني أكثر من تخوفها من الاستعمار التجاري ذلك أن الأخير يبحث عن العمالة الرخيصة بينما يبحث الاستعمار الإلكتروني ولا زال عن التأثير على العقول[1].

إن تكنولوجيا الاتصال تهدف إلى إحداث تغيير للقناعات، والمفاهيم، والقيم من خلال استلاب العقول والأذهان، فالاستعمار يقوم على مظهرين اثنين، مظهر الدعامات (Medium Hard Ware) وهذا المظهر المادي لوسائل الإعلام، ومظهر ثاني يتمثل في المحتويات أو الرسالة (Message software) وهما مظهران متلازمان لا وجود لأحدهما في غياب الآخر[2]، فلم يعد هدف تكنولوجيا الاتصال إحداث فارق تقني في توفير المعلومات والأفكار والآراء وإنما إحداث تغيير في الموقف وتشكيل الرأي العام، لقد ساد في القرن الماضي أن هدف وسائل الاتصال هو تقريب المجتمعات وتكوين وحدة عالمية، وبعث الاستقرار في الرأي العام ونقل التجارب والمعرفة بين المجموعات[3] بل أن بعض نظريات الإعلام تتعرض لانتقاد عنيف مثل (دوامة الصمت) التي منطوقها أن وسائل الإعلام تستلهم سياستها من رأي الأغلبية في المجتمع، وأن الأقلية تضطر للإذعان أو الصمت، فالتكنولوجيا وهيمنة وسائل الاتصال تعيد رسم خريطة الإعلام في العالم باستمرار سعياً لوضع مقاييس موحدة تتشابه في إطارها النظم الإعلامية على اختلاف الأنظمة السياسية للدول[4]، ومن خلال وسائل اتصال متعددة يمكن توصيل الرسالة للمستقبل حسب حاجته وموقعه، وحسب اختياره زماناً ومكاناً

---

(1) توماس ماكيهلان وآخرون، الإعلام الدولي، ترجمة حسين محمد نصر وعبد الله الكندي (العين: الإمارات العربية المتحدة، 2003م)، ص 39.

(2) جان بيير فارني، عولمة الثقافة، ترجمة عبد الجليل الأزوي، (الدار المصرية اللبنانية، 2003م) ص 65.

(3) عصام سليمان موسى، المدخل في الاتصال الجماهيري ط1، (الأردن، مطابع دار الشعب، 1986م) بتصرف، ص 111 وما بعدها.

(4) فاطمة القليني ومحمد شومان، الاتصال الجماهيري اتجاهات نظرية ومنهجية، (القاهرة، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع 2003م)، ص 67.

ولا يقتصر هذا الأمر على الأجهزة المرئيـة والمـسموعة وإنمـا عـلى الـصحافة أيـضاً التـي تحولـت إلى تخصصات تقدم لكل فرد في المجتمع حاجته مما يزيد العزلة بين أفراد المجتمع الواحد وبين الأقاليم وهــو اتجــاه بــدأ بعــد عــام 1980م واتجــه نحــو "لا مركزيــة الاتــصال أو تفتيــت الجماهــير (Demassification) بمعنــى تقــديم رســائل متعــددة تلائــم الأفــراد أو الجماعــات الــصغيرة المتخصصة[1] وتتمثل مزايا الاتصال في[2]:

1. يتاح للجمهور والأفراد سيطرة أكبر على ما يتعرفون عليه من معلومات وبرامج.
2. سيكون لدى القائم بالاتصال قدرة على تحديد طبيعة الجمهور المستهدفة بـسهولة وجـذب اهتمامها من خلال رسالة محددة.

أما العيوب فتتمثل في:

1. تصنيف اهتمامات الجمهور حيث يميل الفرد لما يناسبه من معلومات.
2. بسبب اتاحة المزيد من الاختيارات للأفـراد سينقـسم الجمهـور الواحـد إلى عـدد كبـير مـن الجماعات الصغيرة.
3. تقلص الخبرات المشتركة التي تتيحها وسائل الاتصال لتحل مكانها خبرات متشركة مـع أفـراد نفس الطبقة المتجانسة.

والآن أصبحت مقولة مارشال مكلوهان عن القرية العالمية في حاجـة لتعـديل يناسـب العـصر ويتسق مع معطياته ويرى "ريتشارد بلاك (Richard Black) "أن القرية العالمية لم يعد لهـا وجـود حقيقي وأن التطـور التكنولـوجي الـذي اسـتند إليـه مكلوهـان (Marshal Maclahon) اسـتمر في مزيد من التطور بحيث أدى إلى تحطيم هذه القرية العالمية وتحويلها إلى شظايا.

---

(1) حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومـات، ط3، (القـاهرة، الـدار المـصرية اللبنانيـة، 2003م)، ص243.

(2) المرجع نفسه، بتصرف، ص 249، 250.

إن المغزى الفعلي لهذه التقنية، هو هذه الفجوة المعلوماتية والهيمنة الاتـصالية التـي جـزأت العالم إلى مجموعات اهتمامات صـغيرة وخاطبـت كـل فريـق بلغـة خاصـة ودائـرة اهـتمام خـاص، وشكلت مجموعات لوبي متعددة الأدوار والمهـام مـن الـصعب عـلى الـدول الفقـيرة الوصـول إليهـا للافتقار للآليات اللازمة، والدعائم المادية الضرورية، فبدلاً من قرية واحدة تـم تحويـل المجتمعـات إلى مجموعات جزر ومقاطعات متناثرة.

ولعل أكثر الدلالات إثارة لدور تكنولوجيا الاتصال ما أورده كليفلانـد (Harland Cleveland) حيث أشار إلى أن إنهاء حكم الحزب الشيوعي في بولنـدا اسـتغرق عـشر سـنوات، وفي المجـر عـشرة أشهر، وفي ألمانيا الشرقية عشر أسابيع، وفي تشيكوسلوفاكيا عشرة أيـام، وفي رومانيـا لـيس أكـثر مـن عشر ساعات، ولقد كانت هذه السلسلة من المفاجـآت الـسياسية التـي مـلأت شاشـة التلفزيـون في 1989م إيذاناً بسقوط الاتحاد السوفيتي ذاته في خريف عـام 1991م[1]، وقـد اتخـذت التكنولوجيـا أداة سياسية في تقديم الرؤى وفرض الخيـارات تتمثـل في المـساعدة عـلى نـشر الديمقراطيـة نتيجـة اختراق كل من البث الفضائي المباشر وشبكة الإنترنت لحـدود الـدول، مـما أدى إلى اسـتحالة إخفـاء الحقائق والوقائع وصعوبة ممارسة التزييف والتـضليل الإعلامـي[2] فهـذه الآلـة الاتـصالية الـضخمة بقدراتها الفائقة قادرة على تجاوز كل حدود واستقصاء الحقائق، وإعادة تـشكيلها وصـياغتها وفـق مصالح القوى المهيمنة، فالمرحلة الجديدة ستشهد ذوبان الحدود بين مـا هـو عـام ومـا هـو خـاص، وبين القضايا القومية والأسرار الشخصية، وبالتالي ستصبح فكرة أن الحرمات الخاصة للفرد هي لـب الديمقراطية فكـرة مطروحـة للجـدل طالمـا اسـتطاعت التكنولوجيـا اقتحـام مجـال الحيـاة الخاصـة للأفراد[3].

(1) هارلاند كليفلاند، ميلاد عالم جديد فرصة متاحة بقيادة عالمية، ترجمة جمال علي زهران (القاهرة)، ص43.
(2) محمد محفوظ، مرجع سابق، ص 168.
(3) صلاح الدين حافظ، أحزان الصحافة، (القاهرة: دار الأهرام)، ص100.

إن الهيمنة الاتصالية واقع لا مجال للفكاك منه أو تناسيه أو التغافل عن أدواره في مجال السياسة أو الاقتصاد أو الاجتماع أو القيم الثقافية، فالتأثير يبدأ بالمعرفة ثم الموقف (سلبياً أو إيجابياً) وينتهي بسلوك أو تبعية كنتيجة حتمية.

القرن الحادي والعشرين (الإعلام الجديد):

مواقع التواصل الاجتماعي:

لم يكد تأثير وسائل الاتصال الجماهيري يتمظهر بشكل حاد في المشهد الإعلامي، حتى برز تأثير الإعلام الجديد، بمحركاته الرئيسة مثل الفيس بوك وتويتر،واليوتيوب وغيرهما؛ كفضاءات جاذبة وأحيانا بديلة عن الإعلام الرسمي، وشبكات الاتصال التقليدية، للتواصل والتفاعل، مع الآخر (المحلي والخارجي) ويشكل هذا تحولاً حاداً في محركات صناعة الرأي العام، وصياغة الاتجاهات، بعيدا عن المنظومات الإعلامية التقليدية، وفي ظل متغيرات فكرية حادة، وتجاذبات إقليمية واسعة[1]. ويري الدكتور علي القرني أن الإعلام الجديد ظهر كقوة إعلامية غير مسبوقة مع مطلع القرن الحادي والعشرين، وأصبح قوة للجماهير، واستطاع أن يقوض قوة الإعلام التقليدي، ويستخلفها في تحديد الأوليات الجماهيرية، ويبني سبل تواصل وعلاقات بين المواطنين في كل دول العالم[2].

---

(1) أحمد الطويان، الفيس بوك، صحيفة عكاظ، العدد 3498.

(2) علي القرني، الإعلام الجديد والرأي العام، (جامعة الملك سعود، 2012م).

الإعلام الجديد والثورات العربية:

لقد ظهر الإعلام الجديد في كل مشاهد الثورات العربية الأخيرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة فقد استطاع تويتر في تونس على وجه الخصوص وفيس بوك في مصر والبلدان العربية الأخرى أن يكون وسيلة الجماهير العربية الثائرة. وقد جندت القوى المنظمة للثورات هده الوسائل من أجل تجميع صفوف الناس وتحركيهم في اتجاهات معينة، نظراً لعدم امتلاك تلك الحشود والجماهير لوسائل إعلام تبني وعي التغيير وترفع صوت المعارضات السياسية[1].

لكل ما سبق تبرز الحاجة إلى مراجعة واقع المنظومة الإعلامية، وكذلك آليات التواصل مع الرأي العام المحلي، لجهة الوسيلة والخطاب، وتوجهات الجمهور المستهدف، خاصة مع الانفصام الحادث بين بعض مكونات المجتمع العربي والخطاب، وهذا الواقع يتنافى وأس متطلبات الوظيفية الإعلامية وهي ربط المجتمع بأجزائه وإيصال الرسالة الوطنية الشاملة، وكذلك تعظيم التفاعل المجتمعي نحو الهدف والمشروع.

(1) ماجد كيالي، الثورات العربية، الحياة اللندنية، بتاريخ 2011/8/13م.

تعريف الرأي العام

يتجه الباحثون إلى وضع تعريف للرأي العام قبل الدخول في تحليل طبيعته، وهذا الاتجاه له مبررات منقولة ومقبولة فالتعريف يضع حدوداً للظاهرة الاجتماعية التي ينصرف إليها ويضع حدوداً لحركة الباحث في مواجهتها[1].

والرأي العام كظاهرة اجتماعية يرى احد الباحثين أن هنالك إشكالية في تعريفه وتنبع هذه الإشكالية من تعدد التعريفات التي أوردها العلماء والباحثون عن هذا المصطلح، كما ترجع أيضاً إلى اختلاف تخصصات من وضعوا هذه التعريفات إضافة إلى عملية الخلط بين مستويات وأشكال المصطلح[2].

وهكذا يصبح من الصعوبة بمكان تعريف الرأي العام تعريفاً محكماً دقيقاً يتفق عليه الجميع، وقد نتج عن ذلك تعدد التعريفات الواردة عن الرأي العام.

ويفيد التعرض للتعريفات المختلفة للرأي العام، التي أوردها مجموعة من الباحثين في التعرف على مدى الاتفاق والاختلاف بين الباحثين في تقدير المتغيرات في هذه الظاهرة.

كما أن تعدد نوعيات الرأي العام ما بين باطن وظاهر وفعلي وكامن ومحلي ودولي ويومي ودائم، ويؤدي إلى صعوبة وضع تعريف متكامل ينطبق على كافة هذه النوعيات.

ولكن هذه الاختلافات بين المفكرين والساسة لم تمنع من وضع تعريفات للرأي العام يتفق عليها معظم الباحثين وسوف نستعرض أبرز هذه التعريفات التي تعالج هذه الظاهرة فيما يلي:

---

(1) محمد محمد البادي، مدخل إلى دراسة الرأي العام، ط2، 2006م، ص 81.

(2) معتصم بابكر مصطفى، الإذاعات الدولية وتشكيل الرأي العام، (شركة مطابع السودان للعملة، 2000م)، ص97.

عرف "ماكدوجال" الرأي العام بأنه تعبير عن موضوع جدلي يثير اهتمام جماعة ما[1].

وعرف العالم السيكولوجي فلويد البورت Floyed Alport الرأي العام بأنه: تعبير جمع كبير من الأفراد عن آرائهم في موقف معين ويمكن استدعاؤهم للتعبير عن أنفسهم سواء أكانوا مؤيدين أم معارضين لمسألة نهائية معينة لشخص أو اقتراح ذي أهمية واسعة النطاق بحيث تكون نسبتهم في العدد من الكثرة والاستعداد كافية لإمكانية إحداث التأثير على العقل بطريق مباشر تجاه الموضوع الذي هم بصدده[2]. وهذا التعريف يظهر الجوانب المتعددة للرأي العام كما يلي:

1. (من) Who؟ أشخاص كثيرون (أي موقف يشترك فيه عدد كبير).
2. (ما هو) الموضوع Subject، حالة محددة أو شخص معين أو اقتراح له أهمية أو نسبة.
3. (درجة الاتفاق) Agreement، نسبة معينة أو عدد معين.
4. (العمق) Intensity، شدة الرأي العام وقوته.
5. التأثير Influence، وهو ما يعطي احتمال إجراء مؤثر وفعال.

ويرى أستاذ علم السياسة الأمريكي يونج Young بأن الرأي العام هو "الحكم الاجتماعي لجماعة ذات وعي ذاتي على موضوع ذي أهمية، بعد مناقشة عامة ومقبولة[3].

وعرف كلاريدكج الرأي العام: "أنه الحكم الذي تصل إليه الجماعة في مسألة ذات بال وذلك بعد مناقشات علنية ومستوفاة"[4].

(1) محمد محمد البادي، مدخل إلى دراسة الرأي العام، مصدر سابق، ص81.
(2) ماجد الخضري، الرأي العام وصنع القرار، مرجع سابق، ص 31.
(3) رفيق سكري، دراسة في الرأي العام والإعلام والدعاية، مرجع سابق، ص 36.
(4) محي الدين عبد الحليم، الرأي العام مفهومه وأنواعه،(القاهرة،مكتبة الانجلو المصرية،2009)، ص34

أما وليم البيج فيذهب إلى أن الرأي العام ينتج عن تفاعل أفكار الأفراد في أي شكل من أشكال الجماعة[1] أي أنه يرى أن الرأي العام يتكون نتيجة عملية النقاش بين الأفراد والجماعات الصغيرة.

وعرف أحمد أبو زيد الرأي العام بأنه وجهة نظر أغلبية الجماعة وهو الرأي الذي لا يفوقه أو يجبه رأي آخر وذلك في وقت معين وآزاء مسألة تعني الجماعة[2].

أما الدكتور مختار التهامي: فيذهب إلى أن الرأي العام هو الرأي السائد بين أغلبية الشعب الواعية في فترة معينة بالنسبة لقضية أو أكثر يحتدم فيها الجدل والنقاش وتمس مصالح هذه الأغلبية أو قيمها الإنسانية مساً مباشراً[3].

أما الدكتورة حميدة سميسم فقد وضعت تعريفاً للرأي العام ينبع من متغيرات تكوينه في الإطار الحضاري النظامي للحضارة العربية الإسلامية ويعبر عن خصوصيتها المثالية والواقعية، فتعرف الرأي العام بأنه الرأي السائد الذي ينبع من الأفراد وغايته الجماعة (الجماهير) بعد السؤال والاستفهام والنقاش تعبيراً عن الإرادة والوعي تجاه أمر ما، وفي وقت معين ويشترط موافقته للشريعة الإسلامية والسير في حدودها من اجل تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وترتبط اتجاهاته بالولاء القومي والوطني والديني لأفراد الأمة[4].

ومن كل ما تقدم نخلص إلى الأتي:

- إن الرأي المشار إليه يتم العبير عنه علانية.
- إن الرأي العام المشار إليه يتعلق بالأمور والمصالح العامة.

---

(1) بركات عبد العزيز، الدعاية السياسية وقضايا الرأي العام، (دار النهضة العربية، 2011م)، ص 61.
(2) سمير محمد حسين، الإعلام والاتصال الجماهيري والرأي العام، (عالم الكتب، 1994م)، ص334.
(3) محمد الحسين الشيرازي، الرأي العام والإعلام، (دار العلوم للطباعة والنشر، 2011م)، ص22.
(4) معتصم بابكر، الاذاعات الدولية وتشكيل الرأي العام، مرجع سابق ص100.

- إن الرأي العام هو ذلك الرأي واسع الانتشار في المجتمع.

- الرأي العـام جـزء مـن منظومـة متكاملـة تبـدأ بالمعلومـات والآراء والاتجاهـات والقيم والسلوك.



الفصل

الثاني

أنواع الرأي العام وأشكاله وخصائصه

الفصل الثاني

أنواع الرأي العام وأشكاله وخصائصه

تتعدد أنواع الرأي العام مثلما تتعدد تعريفاته، ويوجد الكثير من الاجتهادات حول أنواع الرأي العام ويتم تحديد هذه الأنواع طبقاً للمعايير التي تستخدم في تقسيم هذه الظاهرة ويذهب عدد من الباحثين إلى تقسيم الرأي العام لتصنيفات مختلفة وسوف نعرض أهم هذه التقسيمات كما ذهب إليها الباحثون.

1. التصنيف الجغرافي للرأي العام:

أ. رأي عام وطني أو قومي:

ويرتبط هذا الرأي بالوطن أو الدولة الكائن بها فتستند إليه السلطة القائمة ويتميز هذا الرأي بما يلي[1]:

- التجانس: رغم الخلافات الداخلية التي قد تصل إلى حد الصراع الحزبي والتضامن الحركي فان الرأي العام الوطني يملك جملة من التراث والتقاليد فضلا عن تكاتفه حول مفاهيم واضحة ومحددة.

- إمكان التنبؤ به وبأبعاده وردود فعله بفضل أجهزة الأبحاث الميدانية، سواء كانت أجهزة خاصة كما هو الحال في الدول المتقدمة، ام إدارات تنتمي إلى بعض المصالح كما هو الحال في الدول الأخرى[2].

ب. رأي عام محلي:

---

(1) أحمد سويلم العمري، الرأي العام والدعاية، (القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، 2010م)، ص51.

(2) محي الدين عبد الحليم، الرأي العام مفهومه وأنواعه، مرجع سابق، ص62.

ويقصد به نوعية معينة من نوعيات الرأي العام الوطني وبصفة خاصة عندما يكون متسعاً يشمل الكثير من الفئات والرأي العام المحلي يعكس جميع صفات الرأي العام القومي ودرجته أكثر نوعية فهو يهتم بالمشكلات المحلية ويدور في أبعاد وتواترات ذاتية، ويسود الرأي العام المحلي في مقاطعة أو محافظة معينة أو مجموعة من المحافظات أو وحدات الحكم المحلي[1].

(1) ماجد الخضري، الرأي العام وصنع القرار، مرجع سابق، ص42.

ج. الرأي العام الإقليمي:

ويقصد به الرأي السائد بين مجموعة من الشعوب المتجاورة جغرافياً كالدول العربية مثلاً أو دول المغرب العربي أو دول الاتحاد الأوربي أو دول الاتحاد الإفريقي، حول قضية يحتدم فيها الجدل في فترة معينة. وتمس مصالح هذه الشعوب أو قيمها الأساسية بصورة مباشرة وله عدة مقومات من أهمها: المصلحة المشتركة، والارتباط التاريخي وتقارب التقاليد والعادات والمعتقدات، ووحدة الثقافة وتشابه الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويساعد توافر هذه العوامل بصورة كبيرة في توحيد أراء ووجهات نظر الشعوب المتجاورة جغرافياً[1].

د. الرأي العام العالمي:

وهو الاتجاهات التي تسيطر على أكثر من مجتمع واحد أو التي تعكس توافقاً في المواقف بين أكثر من وحدة سياسية واحدة، وقد أصبح هذا الرأي سمة من سمات المجتمع الدولي المعاصر، وهو الرأي الذي يسود غالبية شعوب العالم في فترة معينة نحو قضية معينة، يحتدم حولها الجدل وتمس مصالح الشعوب أو قيمها، وقد أسهم في نمو الرأي العام العالمي مجموعة من الأحداث أهمها قيام أول منظمة عالمية لصيانة السلام وهي عصبة الأمم بعد الأزمة الاقتصادية العالمية ما بين 1929-1934م والحرب العالمية الثانية 1939-1944م، وإنشاء منظمة الأمم المتحدة 1945م ثم منظمة التجارة العالمية. الخ ولولا هذه التطورات لعاشت شعوب العالم معزولة عن بعضها البعض واستحال وجود رأي عام عالمي[2].

(1) محمد الشيرازي، الرأي العام والإعلام، مرجع سابق، ص31.

(2) بركات عبد العزيز، الدعاية السياسية وقضايا الرأي العام، مرجع سابق، ص61.

2. التصنيف الزمني للرأي العام ويضم:

أ. الرأي العام اليومي: شكل من أشكال الرأي العام المتغير يظهر حينما يعبر عن مشاعر الناس وأحاسيسهم سواء بالكلمات أو الإشارات أو الرموز، وهنا يكون الرأي العام سريعاً وواضحاً وتسهم الشائعات وحملات الهمس في بناء الرأي العام[1].

ب. رأي عام مؤقت:

وهذا النوع من الرأي محدد بعوامل زمنية ومكانية، وتمثله منظمات معينة كالأحزاب السياسية والهيئات الخاصة ذات البرامج المحددة وينتهي اجل هذا النوع من الرأي إذا تغير احد هذه العوامل[2].

ج. رأي عام دائم:

وهذا النوع من الرأي أكثر رسوخاً، يرتكز على أسس تاريخية وثقافية ودينية، ويمتاز هذا النوع من الرأي بأنه أكثر تأثيراً في الناس، كما انه يمتاز بالاستقرار والثبات على مد العصور ويتخذ أشكال العادات والتقاليد[3].

3. التصنيف الكيفي للرأي العام: (الرأي العام من حيث التأثير والتأثر)

أ. رأي عام قائد:

ويمثل هذا النوع من الرأي صفوة المجتمع من القادة والمفكرين والعلماء وهؤلاء نسبتهم ضئيلة في المجتمع وهم الذين يقودونه ويقومون بتثقيفه وإرشاده وتوجيهه،

(1) محي الدين عبد الحليم الرأي العام مفهومه وأنواعه، مرجع سابق ص 63.
(2) زهير الاعرجي، الرأي العام وقوى التحريك، ط2، (بيروت، دار المعارف، 1998م)، ص52.
(3) مرفت الطاربيش، بحوث قياس الرأي العام، ط1، (دار النهضة، 2007م)، ص34.

كـــما إن هـــؤلاء لا يتـــأثرون بوســـائل الإعـــلام بـــل يـــؤثرون فيهـــا بمـــا لـــديهم مـــن أراء وأفكار[1].

ب. رأي عام منقاد:

وهو رأي السواد الأعظم من المجتمع، من الأميين والذين نالوا حظاً ضئيلا من التعليم والثقافة ويتأثر هؤلاء بأجهزة الإعلام المختلفة من صحف وإذاعة وتلفزيون وعروض سينمائية إلى غير ذلك كما انهم يتقبلون ما ينشر أو يذاع دون التفكير فيما يحتويه هذا النشر، كما يتقبلون الشائعات ويكونون عرضة لأساليب الدعاية وحملات الهمس ورأي هذه الطبقة من المجتمع يكون في الأعم والأغلب عرضه لحملات الصحف والمجلات ذات المستوى الهابط، وكثيراً ما يستغل رواد الفكر هذه الطبقة من الناس لرغبات ذاتية او منافع داخلية وهي ورقة رابحة إذا كسبها المستغلون فسرعان ما يربحون اللعبة كلها لأن هذه الطبقة تمثل أغلبية الناس في المجتمعات المتخلفة حضارياً وفكرياً وعقائدياً[2].

ج. رأي عام مثقف:

ويمثل هذا الرأي المتعلمون في المجتمع ويختلف حجم هذا النوع من الرأي باختلاف درجة التعليم في كل مجتمع، وهؤلاء يؤثرون فيمن اقل منهم تعليماً او ثقافة ولكنهم يتأثرون أيضا بوسائل الإعلام ولكن بنسب متفاوتة حسب مستوى الوعي والثقافة لديهم[3].

4. تصنيف الرأي العام من حيث الظهور:

أ. رأي عام كامن:

(1) محمد محمد البادي، مدخل إلى دراسة الرأي العام، مرجع سابق، ص51.

(2) محي الدين عبد الحليم، الرأي العام مفهومه وأنواعه، مرجع سابق، ص 64.

(3) صلاح مدكور، الرأي العام-المدخلات والمؤثرات، (دار النهضة للطباعة والنشر، 2005م)، ص39.

ويوجد هذا الرأي إذا كانت هناك مشكلة معينة تتطلب اتخاذ موقف، ولكن الناس رغم إحساسهم بهذه المشكلة في أعماقهم فان رأيهم لم يتحدد بوضوح حول هذه المشكلة، ولم يتحول اتجاههم حيالها إلى سلوك ايجابي، وهو بذلك لا يظهر الا في الحالات التي تتطلب عملاً معيناً ذا اتجاه معين فعندئذ يتحول إذا استجد موقف حاسم إلى رأي عام ظاهر حسب الظروف المحيطة بالجماعة[1].

ب. رأي عام ظاهر:

ويكون الرأي العام ظاهراً أو صريحاً عندما يتم التعبير عما يعتمل في النفوس حيث تتوافر الحرية، ولا يخشى الناس التعبير عن آرائهم في صراحة تامة[2].

(1) حامد قويسي، دراسات في الرأي العام، (القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2010م)، ص46.

(2) صلاح مدكور، الرأي العام، المدخلات والمؤثرات، مرجع سابق، ص51.

التصنيف الكمي للرأي العام:

أ. رأي الأغلبية:

ويمثل هذا الرأي ما يزيد على نصف حجم الجماعة وقد يتكون رأي الأغلبية أحياناً بالتضليل وحذف بعض الحقائق أو قد يكون عن طريق الدعاية التي يقوم بها القادة والزعماء[1].

ب. رأي الأقلية:

وهو ما يقابل رأي الأغلبية ويمثل ما يقل عن نصف حجم الجماعة وقد يمثل احياناً هذا الرأي رأي الصفوة الممتازة في المجتمع وقد يتحول إلى رأي أغلبية[2].

ج. الرأي الساحق:

وهو الرأي الذي يمثل الأكثرية الساحقة للجماعة حيث تناقش قضية من القضايا ويصل كل أفراد الجماعة أو الأكثرية منهم إلى قرار معين وهذا الرأي شبيه بالإجماع وقد يكون رأيا جماعياً[3].

4. الرأي الائتلافي:

ويتكون هذا الرأي من ائتلاف آراء بعض الأقليات في أي مجتمع تحت ضغط ظرف معين يتطلب هذا الائتلاف بغية الوصول إلى هدف محدد، فإذا زالت الظروف العارضة التي يتطلبها هذا الائتلاف ذهب الرأي معها وانتهت مهمته[4].

(1) زهير الاعرجي، الرأي العام وقوى التحريك، مرجع سابق ص48.
(2) محي الدين عبد الحليم، الرأي العام مفهومه، وأنواعه، مرجع سابق ص67.
(3) محمد محمد البادي، دراسة الرأي العام، مرجع سابق، ص 53.
(4) محمد عبد القادر حاتم، الرأي العام وتأثره بالإعلام والدعاية، مرجع سابق، ص72.

تصنيف الرأي العام من حيث الاستمرارية:

أ. رأي عام دائم:

وهو الرأي الذي رسخ في القلوب قبل إن يرسخ في العقول، لأنه يتعلق بالعقيدة والـدين ومـن أنواع هذا الرأي ما يتعلق بأحكام الشريعة كتحريم الخمر ولحم الخنزير وغير ذلك مـن المحرمـات، فان هذه الأحكام تخلق لدى الجماهير شعوراً عاماً راسخاً لا يتزعزع[1].

ب. رأي عام مؤقت:

وهو الرأي الذي يطفو على السطح فجأة ثم سرعان ما يزول بزوال أسبابه[2].

التقسيم الحركي للرأي العام:

أ. رأي عام استاتيكي: (أي المستقر أو غير المتحرك)

هو الذي يستمد قوته من العادات والتقاليد والقيم والمبادئ المستقرة المصطلح عليها ومن ثم فإنه أشبه بموافقة جماعية ناتجة من مجموعة من الآراء المعتنقة بدون تحميص[3].

ب. الرأي العام الديناميكي:

فهو الذي ينشأ عن الرغبة في التغيير، ومن ثم فانه يستمد قوته من اعتماده على الحيويـة والتعقل والتمحيص أكثر من اعتماده على التقاليد والعادات والقيم المستقرة المصطلح عليها[4].

---

(1) محمد الشيرازي، الرأي العام والإعلام، مرجع سابق ص51.

(2) كامل خورشيد مراد، مدخل إلى الرأي العام، رجع سابق ص72.

(3) حامد قويسي، دراسات في الرأي العام، مرجع سابق ص57.

(4) ماجد الخضري، الرأي العام وصنع القرار، مرجع سابق، ص 38.

أشكال التعبير عن الرأي العام:

الرأي العام يظهر في صورة ما إما ملموسه كالانتخابات والمظاهرات أو الثورات أو بصوره غير ملموسه تتمثل في الاستكانه والخضوع وعدم الاكتراث... إلخ، والرأي العام وإن كان يعبر عن الجماعة إلا إنه في حقيقة الامر سلوك فردي كما يبدو واضحا في الانتخابات ونورد فيما يلي بعض أشكال التعبير عن الرأي العام:

الانتخابات:

تمثل الانتخابات واحدةً من أهم مظاهر التعبير عن الرأي العام وأكثرها تأثيراً خاصة في المجتمعات التي تعتمد في أنظمتها السياسيه والتشريعية على الانتخابات كوسيلة لاختيار وتحديد تلك السلطات والنظم وبالتالي فإنها وسيله للرأي العام لكي يمارس دوره المؤثر في المجتمع، فهي أبلغ تعبير في قيام الرأي العام بدوره خاصة إذا كان موضوع الانتخابات يمس مصالح الأفراد مساً مباشراً فإنهم يقبلون على التصويت، وهذا ما يؤكده (ليست) في كتابه عن (الرجل السياسي) حيث يقول إنه إذا كانت القرارات أو الإجراءات التي تجري بشأنها الانتخابات تتصل بالمصالح الاقتصادية أو تفرض ضغوطاً اجتماعية معينة أو في وقت الأزمات بصفة عامة فإن الأفراد يبدون إهتماماً أكبر بالانتخابات.

والانتخابات مع كونها أحد مظاهر التعبير عن الرأي العام فإنها إحدى قواه المؤثرة في مواقف كثيرة وخاصة التأثير على النخبة السياسية الحاكمة أو التأثير في مراكز صناعة القرار داخل المجتمع عموماً[1].

ومما تجدر الإشارة إليه أن الانتخابات التي تعبر بصورة فعلية عن الرأي العام هي تلك التي يتوفر لها جو من حرية للتعبير، مع توفير أكبر قدر من المعلومات

(1) **جمال مجاهد، الرأي العام وقياسه، الأزاريطة، (دار المعرفة الجامعية، 2006م)، ص85.**

للأفراد حول القضية المثارة والتي سوف تجري بـشأنها الانتخابـات، فيكـون الـرأي تعبـيراً عـن إرادة الفرد واختياره الحقيقي، ولكن هذه القواعد تخالف بدرجة كبيرة في كثير مـن البلـدان التـي يطلـق عليها بلاد العالم الثالث، أو تلك التي يغلب عليها حكـم الفـرد ونظـم الحكـم الدكتاتوريـة، فهـي لا توفر القدر الكافي أو الحقيقـي مـن المعلومـات لأفـراد الـشعب حـول القـضية التـي تجـري حولهـا الانتخابات، ثم أنها لا تضمن للأفراد قدراً من الحرية للتعبير عن آراءهم، بالإضافة إلى أن بعض تلك الدول تلجأ إلى علميات التزوير وتغيير الآراء، كل هذه الأساليب تجعـل تلـك الطريقـة للتعبـير عـن الرأي العام في هذه الدول أمراً مشكوكاً في سلامته ومصداقيته.

المؤتمرات والندوات:

قد تأخذ المؤتمرات الصفة الدورية والتنظيمية بحيث ترتبط بموعد ثابت وأعمال محدده وقـد تكون تعبيراً مباشراً عن اختيار الرأي العام في البداية أي أن نشأتها تكون في شكلين وفئتين أساسيتين: الشكل الرسمي، والشكل الجماهيري والشكل الجماهيري هو الذي نقصده كأحد أشكال التعبير عن الرأي العام. هذه المؤتمرات تهتم بالقـضايا التـي تـشغل بـال الجماهـير وتتخـذ قـراراً بـشأنها هـذه القرارات تكون معبرة عن الرأي العام وعن رغبة هذه الجماهير التي شـاركت في المـؤتمرات أو التـي ساعدت على تنظيمها.

أما الندوات فهي شكل من أشكال التعبير عن الرأي العام ولكنها تختلف عن المـؤتمرات سـواء من حيث التنظيم، أو من حيث أنها لا تتوصل إلى قرارات ولكنها قد تطرح مجموعة من التوصـيات تكون معبرة أيضاً عن الإراده الجماهيرية وعن رغبات الرأي العام متى كانت هـذه النـدوات نابعـة من –ومعبرة عن– المجتمع الذي تناقش قضاياه وتهتم به[1].

الثورات:

(1) أحمد أبو زيد، سيكلوجية الرأي العام والدعاية السياسية، (القاهرة عالم الكتب)، ص76.

الثورات من الأشكال العنيفة للتعبير عن الرأي العام، وتنبع الثورات أساساً من بيئة مضطربة اجتماعياً ولكن تأتي في أعقاب يقظة تنبعث من جماعة معينة أو قطاع معين من المجتمع في مواجهة نظم حكم تتميز بالتعسف والاستبداد والفساد[1].

ويري الدكتور أحمد بدر أن هذه الثورات تحدث تحقيقاً لأهداف معينة لهذه الجماعات أو سعياً وراء الحرية والعدالة الاجتماعية.

والثورات قد تكون أهدافها محدودة بنطاق المجتمع أو الدولة التي قامت فيها وقد تضع أهدافاً عالمية كما حدث بالنسبة للثورة الفرنسية والثورة الشيوعية والثورات بذلك تعبر عن إرادة الشعوب وتكون مرتبطة في أحيان كثيرة بتغيير في أنظمة الحكم القائمة.

وإذا كانت الثورة معبرة عن إرادة المجتمع بالفعل فإنه يعقبها فترة من الاستقرار والهدوء لأنها سوف تسعى إلى تحقيق الأهداف التي حددها الشعب وسعى لها من خلال الثورة أما إذا كانت هذه الثورات تعبر عن رأي فئة قليلة أو تسعى لتحقيق مصالح هذه القلة على حساب الأغلبية فإن فترة العنف والاضطرابات قد تستمر إلى أن تتحقق مصحلة الأغلبية وتنفذ إرادتها، وفي الحالة الأولى تكون الثورة سلمية بيضاء، وبحيث يستتب الأمن والهدوء والاستقرار من بداية الثورة، أما إذا كانت تلك الثورات مصحوبة بالعنف والصراع وإراقة الدماء فإنها تكون ثورة دموية، وغالباً ما تكون أعمال عنف وهذه غير مرغوبة من الرأي العام ككل، ولكنها تأتي بسبب صراع الإرادة ومن أجل تحقيق مصالح الأغلبية[2].

المظاهرات:

---

(1) حامد ربيع، نظرية الدعاية السياسية، (مكتبة القاهرة الحديثة، 1998م)، ص53.

(2) أحمد بدر، الرأي العام، طبيعته وقياسه ودوره في السياسة، ط2، (الكويت)، ص89.

هي أحد الأشكال العنيفة للتعبير عن الـرأي العـام هـذه المظـاهرات قـد تكـون وقتيـة وذات أهداف محدودة للتعبير عن الاحتجاج على قـرار معـين أو عـدم الرضـا عـن إجـراء مـا، وقـد تكـون محدودة باشتراك عدد قليل فيها وقد تكون واسعة النطاق باشتراك أعداد كبيرة فيها، وامتـدادها إلى مناطق واسعة داخل الدولة، أو داخل مجموعة من الـدول هـذا الاخـتلاف يـرتبط بالقـضية المثـارة والتي يعبر الرأي العام عن موقفه تجاهها. وقد تستمر هذه المظـاهرات وتتـسع وتتحـول إلى ثـورة ضد نظام الحكم كما يحدث الآن في معظم الدول العربية، وعموماً تـرتبط قـوة المظـاهرات ومـدى استمرارها وتأثيرها بعاملين أساسيين هما[1]:

1- قوة الجماعة أو الجماعات المشاركة فيها ونفوذها والقوة المضادة.

2- أهميـة المـسألة المثـارة ومـدى إلحاحهـا واسـتمراريتها ومـدى ارتباطهـا بمـصالح القطاعات الرئيسة في المجتمع.

الإضراب أو المقاطعة:

هو أحد أشكال التعبير عن الرأي العام خاصة بين جماهـير العـمال ويكـون الإضراب احتجاجـاً على موقف ما، أو قرارات معينة أو لتحقيق مـصالح هـذه الجماعـات في مواجهـة الـسلطة القائمـة ويأخذ الاضراب صوراً عديدة منها:

(1) المرجع نفسه، ص 90.

الإضراب الجزئي:

ويكون بالامتناع جزئياً عن العمل في ساعات معينة أو في قطاع معين في إطار عمل هذه الجماعات التي تقوم بالاضراب.

الإضراب الكلي:

بالامتناع كلية عن العمل في كل الوقت وفي كل القطاعات التي تعمل فيها هذه الجماعات.

الإضراب البطيء:

ويكون بالإبطاء في الإنتاج والتقليل من أوقات العمل الفعلية في ساعات العمل مما يؤثر في النهاية على الأداء الفعلي للعمل والإنجاز في هذا القطاع.

كذلك قد يأخذ جانباً إنسانياً كالاضراب عن الطعام في هذه المجموعات، وأكثر الأمثلة شيوعاً لهذا النوع هو ما يقوم به المعتقلون والمسجونون في كثير من المجتمعات ذات أنظمة الحكم التعسفية وغير الديمقراطية.

ويسعى الإضراب في أحيان كثيرة إلى تغيير الأنظمة القائمة وقد يتحول إلى شكل من الأشكال العنيفة في التعبير كالمظاهرات.

المقاطعة:

هي شكل آخر من أشكال التعبير عن الرأي العام ويشبه الاضراب في كونه وسيلة سلمية هادئة، ولكنه أكثر سلبية وأقل تأثيراً في صناعة القرار ولكن تأثيره يزيد إذا ارتبط بشكل آخر من أشكال التعبير عن الرأي العام فإذا ارتبطت المقاطعة بالمظاهرات أو بتنظيم مؤتمرات وندوات لخدمة الأهداف الواحدة لتلك الجماعات فإن ذلك يؤثر بصورة أكثر فاعلية في الأنظمة المعارضة وفي فعالية السعي لتحقيق أهداف الجماعة[1].

(1) محمد سعيد صبري، الرأي العام والإعلام السياسي، (دار الكتب للطباعة والنشر، 2002م)، ص43.

النكتة السياسية[1]:

تزدهر في مرحلة الكبت السياسي وانعدام فرص التعبير، إذ كلما ضاقت مساحة التعبير أصبحت النكتة أكثر سخرية، وأصبح تأثيرها أمضى. وهي في الوقت ذاته تلعب دوراً تنفيسياً للاحتقانات التي تتراكم جراء الكبت وضيق مساحات التعبير في القنوات المعروفة. وفي بيئة كهذه، أي بيئة الكبت، حيث لا وسيلة لقياس الرأي العام فإن النكتة تقدم مؤشراً صادقاً لتوجهات الرأي العام أو إنها على الأقل تعكس جانباً منه.

بعض أشكال التعبير الاخرى:

هناك بعض الأشكال الأخرى للتعبير عن الرأي العام ولكنها تختلف من مجتمع لآخر وقد تنتشر في مكان ما دون الآخر ارتباطا بظروف هذا المجتمع أو ذاك منها على سبيل المثال[2]:

وسائل الإعلام:

قد يكون ما ينشر في وسائل الإعلام تعبيراً عن رغبات وآراء الجمهور إذا ارتبط ذلك بجو من الحرية في التعبير ونظم ديمقراطية تتسم برحابة الصدر وتتقبل نشر الآراء المعارضة ولا تفرض رقابة على الرأي ونشره، ولكن إذا كانت وسائل الإعلام تعمل في جو من التقييد والفكر المتسلط ولخدمة نظام حكم معين قائم يسخر هذه الوسائل لتحقيق أهدافه فإن ما ينشر في هذه الوسائل لا يعد تعبيراً صادقاً عن الرأي العام.

(1) خالد الرديعان، مقال صحيفة الرياض، توجيه الرأي العام بتاريخ 2011/5/28م.
(2) دانيال كاتز وآخرون، الإعلام والرأي العام، ترجمة د. محمد كامل (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة، 1996م) ص 223.

ومن الأشكال الأخرى أيضاً: الشائعات: تسود هذه الشائعات في المجتمع في ظل نقص المعلومات حول قضية معينة وفي ظل نظم الحكم الاستبدادية التي لا تتيح حرية التعبير، وبالتالي تكون هناك فرصة لانتشار الشائعات والشائعة تكون غير معروفة المصدر، وبالتالي تتناقلها الألسن وتحتوي على معلومة معينة حول موضوع ما وتكون قابله للتصديق وتحتوي الشائعات على مخاطر كثيرة بعضها ضار بالمجتمع وقد تكون من جهات معادية وتنتشر الشائعات في أوقات الحروب وفي الأزمات ولكنها تكون معبره عن رغبات فئه معينه وفي أحيان أخرى تكون مقرضة[1].

خصائص وسمات الرأي العام:

الرأي العام ظاهرة اجتماعية مثلها في ذلك مثل أي سلوك اجتماعي ظاهر ويستند الرأي العام في تكوينه ليس فقط على القوى الفكرية والعقلية للفرد بل تدعم تكوينه الجوانب العاطفية لدى الفرد أيضاً، لذلك نجده يتأرجح بين العمق والسطحية، الثبات والتقلب، التماثل والاختلاف الخ.

على أنه قبل التعرض للخصائص والسمات التي تميز الرأي العام هناك عدة ملاحظات يجب وضعها في الاعتبار قبل أن تعمم تلك الخصائص على ظاهرة الرأي العام.

من هذه الملاحظات[2]:

1. إنه على الرغم من الاعتراف بالرأي العام وبقوة تأثيره في المجتمع ودوره المهم، إلا أنه في الآخر هو (وجهة نظر الأغلبية تجاه مسألة خلافية) وبالتالي تبقى

---

(1) عبد اللطيف حمزة، الإعلام والدعاية، (بغداد، مطبعة المعارف، 1986م)، ص94.

(2) محمد محمد البادي، العلاقات العامة وطبيعة الرأي، مرجع سابق، ص16.

هناك أقلية تخالف هذا الرأي ولا تتعرض لعقوبات أو جـزاءات مـن وراء ذلـك فهـي -أي الأقليـة- تصر على موقفها وعلى الأغلبية أن تحترمه كشرط لقيام رأى عام حر.

2. إن الرأي العام ظاهرة معنوية ولا تحيط به أدوات المعرفة الحسية المباشرة.

3. أنه يمثل عملية متتالية المراحل، وبالتالي فإن الخصائص التي سنوردها قـد يظهـر بعـضها في مرحلة من المراحل وليس بالضرورة جميعها في مختلف المراحل.

4. إن الرأي العام يكتسب أهميته من تأثيره على صانعي القرار في المجتمع.

وتتأثر عملية تكوين الرأي العام بعمليات التنـشئة الاجتماعيـة والـسياسية الـسائدة، وبالتـالي فإنها تكتسب خصائص مميزه لتكوين الرأي العام وهذه الخصائص منها[1]:

(1) أحمد بدر، الرأي العام تكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة، مرجع سابق، ص90.

أ. الإسقاطProjection :

الإسقاط يعني تفسير أعمال الغير بحسب ما يجري في نفوسنا ويقول علماء النفس إن كل صفة يخجل المرء من نسبها إلى نفسه يريح نفسه بنسبها إلى غيره من الناس، ويبرئ نفسه منها فنحن على سبيل المثال ننسب التأخر عن العمل أو موعد الدراسة إلى سوء المواصلات هذا نوع من الإسقاط. ونحاسب بشدة من يتأخرون عن عملهم -إذا كنا في موقع المسؤولية- ونحن نتأخر أيضاً وهذا نوع آخر من الإسقاط.

أما في مجال الرأي العام فإن الشخص يحاول أن يجد تفسيراً أو تبريراً لآرائه من خلال آراء الغير وتفسيراتهم.

ب. التبرير Exculpation:

التبرير بمعناه الواسع يعني تعليل السلوك بأسباب منطقية يقبلها العقل، مع أن أسبابه الحقيقية انفعالية وإذا كان التبرير في هذه الحالة ينطبق على الفرد فإنه في كثير من الأحوال ينسحب على الرأي العام.

ج. التقمص Identification:

ويعني التقمص (أن يمتص الشخص صفات شخص آخر يعجب به ويقلده في أسلوبه، وحركاته، وكيفية تصرفه، وتعاملاته، ونجد هذه الصفة سائدة لدى الكثيرين. فنجد من يتقمص أساليب الزعماء وطريقتهم في الخطابة ومن يتقمص أساليب الممثلين في الملبس، والتحدث، والتصرف. والطالب يقلد طريقة أستاذه في الأداء وحركات اليد والكتابة و... الخ وتنسحب هذه الصفات على الجمهور ككل وتأثيره على الرأي العام كسلوك)[1].

د. التطابق أو الاتفاق Conformity:

---

(1) دانيال كاتز وآخرون، الإعلام والرأي العام، مرجع سابق، ص 126.

وهو ميل الفرد إلى الاتفاق مع رأي المجتمع وتعتمد الحملات الإعلانية والدعائية في كثير من الحالات على هذه الخاصية فيدعون الفرد للانضمام إلى الجماعة في استعمال سلعة معينة أو إتباع فكرة بعينها.

هـ. التعويض Compensation:

وهو يعني الظهور بصفة ما بقصد تغطية صفة أخرى، وفي العادة تكون الصفة الظاهرة صفة طيبة ومقبولة عند الشخص أما الصفة المستترة فإنها تكون في الغالب غير مقبولة.

وتظهر هذه الصفات بين الجماعات وعلى مستوى الدول أيضاً فإسرائيل لكي تغطي طابعها العنصري تظهر نفسها بأنها دولة ديمقراطية. والطالب الفاشل في دراسته يحاول أن يظهر النجاح في جوانب أخرى في حياته كالرياضة والمخاطرة لكي يعوض ذلك، هذه الصفات وإن كانت جميعها تظهر في عمليات التنشئة وتبدو في أغلبها ذات طابع نفسي فإنها تؤثر على الرأي العام وتنطبق عليه في جوانب خصائصه لأنه يعكس سلوك الأفراد وتصرفاتهم، ولكن للرأي العام خصائص أخرى ولا يمكن حصره في تلك الصفات فقط منها ما يلي[1]:

1. يتأثر الرأي العام بالأحداث أكثر من تأثره بالكلمات ما لم تترجم إلى أفعال.

2. كلما ازدادت درجة التعليم والوعي والإدراك لأبعاد القضية أو الموضوع محل النقاش زادت قوة الرأي العام وصعب خداعه.

3. يتقرر الرأي العام على أساس المصالح الذاتية ولا يبقى منفعلاً مدة طويلة إلا إذا أحس الناس أن مصالحهم الذاتيه في خطر.

4. يضعف الرأي العام نحو قضية معينة نتيجة قلة إهتمام الجماعة بهذه القضية.

(1) سمير محمد حسين، الإعلام والاتصال بالجماهير والرأي العام، مرجع سابق، ص334.

5. يحتفظ الرأي العام بالآراء والقدرة على تكوينها فيما يتعلق بالأهداف وليس بالأساليب الضرورية لبلوغ هذه الأهداف.

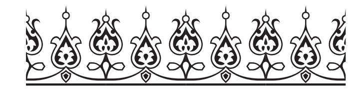
6. لا يتوقع الرأي العام سلفاً الأحداث المستقبلية بل يكون دوره هو رد فعل (تجاه أحداث وقعت بالفعل(.

7. يصبح الرأي العام في الأوقات الحرجة أكثر حساسية بالنسبة لكفاءة وقدرة قادته وأكثر استعداداً للاعتماد عليهم في تحمل المسؤلية.

8. الرأي العام تزداد قوته إذا اكتسب رأي الأغلبية.

9. يتأثر الرأي العام كثيراً بما يعلنه الباحثون من نتائج لاستقصاءات تمس القضايا التي تهمهم.

10. لا يستقر الرأي العام حتى تصبح الأحداث على درجة من الوضوح أمام الجمهور المهتم بالقضية المثارة.



الفصل

الثالث

تشكيل الرأي العام

الفصل الثالث

تشكيل الرأي العام

الواقع أن عملية تشكيل الرأي العام من العمليات المعقدة التي تضرب بجذورها في مجالات مختلفة، ويتكون الرأي العام نتيجة التفاعل بين مجموعة من العناصر الفسيولوجية والوظيفية والاجتماعية والنفسية المتداخلة بحيث يكون لكل منها أثرها في تكوين الرأي العام وهذه العوامل تتلخص في:

أولاً: العوامل الفسيولوجية الوظيفية:

فهناك سمات جسمية تؤثر على عقلية الفرد وأفكاره، فالمريض تكون أفكاره عليلة، وقد تكون نظرته للحياة متشائمة ومن الدراسات الهامة في هذا المجال بحث تأثير فصائل الدم، والعصارات القلوية والحمضية وأثرها في شخصية الإنسان، كما أجريت أبحاث كثيرة تدور حول السمات الجسمية الأخرى مثل خصائص الجمجمة التي عني بها علماء الجريمة من أمثال لومبروزو. وقد اتضح أخيراً أن الغدد الصماء وما تفرزه من هرمونات تؤثر تأثيراً مباشراً على نفسية الفرد، فعندما يزداد نشاط الغدة الدرقية مثلاً يصبح الفرد متوتراً وقليل الاستمرار وسريع الغضب[1].

ثانيا: العوامل النفسية:

هناك عوامل نفسية تؤثر في الفرد وفي سلوكه، فقد يكون الإنسان متصفاً بالحب لأن غريزة الخوف قوية لديه، أو أنه لم يكتسب بعد صفات التسامي والإعلاء Sublimationوتلعب الأهواء دوراً بالغ الأهمية في بلورة الرأي العام وذلك حسب الظروف السائدة، ففي غمرة الحرب مثلاً يتقبل الناس آراء

---

(1) عبد اللطيف محمد خليفة، علم النفس السياسي والرأي العام، (القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، 2008م)، ص68.

ويعتقدون في صحتها وأهميتها، بينما يشكون فيها وقت السلم أي في الظروف العادية وحتى في الأحوال العادية يتأثر الرأي العام بأفكار لا شعورية دون أن يعرف الناس، فاللاشعور يؤثر في توجيه أفكارنا وآرائنا بصدد عمل أو حادثة أو فكرة وذلك تبعاً لخبراتنا السابقة لما مر بنا من انفعالات وصدمات[1].

ثالثا: العوامل الثقافية:

وهي تمثل مجموع العادات والتقاليد والقيم وأساليب الحياة التي تنظم حياة الإنسان داخل البيئة التي يعيش فيها، فأفكار الشخص الذي نشأ في بيئة مترفة غير الشخص الذي نشأ في بيئة مغايرة، وللعادات المكتسبة أثناء عملية التنشئة الاجتماعية المختلفة أثرها على ما يصدره الفرد من أحكام. ومما لاشك فيه أن الدين والتعليم والعادات المكتسبة تؤثر في نفسية الفرد، وما يصدر عنه من أفكار وآراء ويتأثر الرأي العام تأثراً شديداً باتجاهات الجماعة الأولية وقيمتها، وهكذا فإن الثقافة تعد من أخطر العوامل المؤثرة في الرأي العام تجاه موضوع معين، ومثال ذلك أن كراهية الأمريكيين البيض للزنوج كانت نتيجة عناصر ثقافية خضعوا لها في الماضي حيث ظروف الثقافة التي يتعرض لها الطفل الأمريكي تكسبه الاتجاه العدائي ضد الزنوج[2].

رابعاً: النسق السياسي:

يسمح النظام الديمقراطي بذيوع وانتشار الرأي العام ولا تعمل هيئات في الخفاء، كما تعمل الديمقراطية على قيام حرية الفكر والاجتماع والتعبير عن الرأي بين أفراد المجتمع وذلك على عكس ما هو موجود في ظل الدكتاتورية، وبالإضافة إلى ذلك فإن الحريات العامة وهي حرية الرأي وحرية الصحافة والكتابة وحرية

---

(1) عبد اللطيف محمد خليفة، علم النفس السياسي والرأي العام، ص71.

(2) شيماء ذو الفقار زغيب، نظريات في تشكيل الرأي العام، (القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2004م)، ص97.

الاجتماع والعمل وغيرها تعد من مكونات الرأي العام. ويعتبر وجود القادة الذين يتميزون بالقدرة على التأثير على الآخرين من العوامل الهامة في تكوين الرأي العام وذلك لما يتميـزون بـه مـن قـدرة على معرفة الرأي العام ومعرفة بأحاسيس الجماهير وحينما تتـوفر ثقـة الجماهـير في القـادة تـصبح هذه الثقة أداة قوية وفعالة في تغيير اتجاهات الجماهير والتأثير فيهم وتكـوين الـرأي العـام الـذي يؤيد القضايا التي يدعون إليها[1].

خامساً: الأحداث والمشكلات:

تعتبر الحوادث والمشكلات والأزمات التي يتعرض لها مجتمع معين مـن العوامـل التـي تعمـل على تكوين اتجاهات جديدة للرأي العام، يقول أحد البـاحثين أنـه مهـما قيـل عـن عبقريـة جـوبلز فالحقيقة أنه لا هتلر ولا جوبلز ولا غيرهما من الدعاة والعباقرة كانوا يستطيعون تحويل ألمانيـا إلى النازية دون الاعتماد عـلى الأزمـة الاقتـصادية، والـشعور بـالقلق وعـدم الأمـن بـين صـفوف الألمـان فالتغيير الثوري ليس حركة فجائية تحدث في فـراغ ولكنـه تعبـير عـن ظـروف موضـوعية وأحـداث سياسية واقتصادية واقعية، ولهذه الأسباب نجحت الثـورة الـشيوعية في الاتحـاد الـسوفيتي وأمكـن صياغة الوعي الجديد بين طبقة العمال، وقد يكون الرأي العام مؤقتاً كالذي يحدث نتيجـة مـشكلة بين أصحاب العمل والعمال عند مناقشة الأجور مثلاً ففـي هـذه الحالـة يـزول الـرأي العـام بـزوال المشكلة[2].

سادساً: الإعلام والدعاية:

الإعلام هو العمليـات التـي يترتـب عليهـا نـشر المعلومـات وأخبـار معينـة تقـوم عـلى أسـاس الـصدق والـصراحة، واحـترام عقـول الجماهـير وتكـوين الـرأي العـام عـن طريـق

(1) ماجد الخضري، الرأي العام وصنع القرار، مرجع سابق، 43.

(2) بسيوني إبراهيم حمادة، دراسات في الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والرأي العام، (القاهرة، عالم الكتب، 2008م)، ص30.

تنويره، أما الدعاية فهي العمليات التي تحاول تكوين الرأي العام عن طريق التأثير في شخصيات الأفراد من خلال دوافعهم وانفعالاتهم ومفاجأتهم بالأخبار والتهويل فيها وتقديم الوعود الكاذبة، ومن هنا فإن كلاً من الإعلام والدعاية ووسائل الاتصال من صحافة وإذاعة ومسرح وسينما وإنترنت، تعد قوة إيجابية فعالة لها تأثيرها الناجح في تكوين الرأي العام، كما تلجأ بعض أجهزة الدعاية السياسية إلى جعل بعض الجماعات الثانوية كالاتحادات المهنية والطلابية والجمعيات الدينية والجماعات الجهوية والقبائل، ومؤخرا الجماعات الالكترونية (القروب) **Groups** والمنتديات ووسائل الاعلام المجتمعية (الفيسبوك، والتويتر) باعتبارها منافذ أو مسارب تسري فيها الدعاية وتعزز اتجاهاتها[1].

سابعاً: الشائعات:

وهي الأحاديث والأقوال والأخبار والروايات التي يتبادلها الناس ويتناقلونها دون التثبت من صحتها أو التحقق من صدقها. ويميل كثير من الناس إلى تصديق ما يسمعونه ثم يأخذون في ترديده ونقله وقد يضيفون إليه بعض التفصيلات الجديدة[2].

مراحل تكوين الرأي العام:

تعتبر ظاهرة الرأي العام ظاهرة معقدة يصعب تحليلها إلى أجزائها تحليلاً بسيطاً بل تتداخل مجموعة من العوامل والمؤثرات المختلفة في تكوينها، مؤثرات سيكولوجية ترجع إلى طبيعة الفرد نفسه وإلى طبيعة الجماعة وتأثيرها على الفرد، ومؤثرات سياسية، ومؤثرات ثقافية واجتماعية تتكون من مجموعة من القيم

(1) بركات عبد العزيز، الدعاية السياسية وقضايا الرأي العام، مرجع سابق، ص94.

(2) عبد القادر حاتم، الاتصال بالجماهير والرأي العام، (القاهرة، مكتبة الأنجلو، 1994م)، ص66.

والمعايير التي تحكم إدراك الفرد وسلوكياته[1]. ورغم ذلك نحاول تقديم تصور للمراحل التي يمر بها تكوين الرأي العام[2]:

أ. مرحلة الإحساس والإدراك:

يتعرض الإنسان لمجموعة من المنبهات والمثيرات التي يتلقاها عن طريق حواسه، تلك الحواس التي تعد مفاتيح المعرفة واتصاله بالعالم الخارجي والبيئة الخارجية. ويبدأ الإنسان في إدراك هذه المؤثرات إدراكاً حسياً، إلا أنها لا تقف عند مجرد إدراكها عن طريق الحواس، بل يحاول الإنسان أن يدرك هذه المؤثرات كرموز ثم يعطي لهذه الرموز معنى أو معاني معينة، ومن هذا يتضح أن عملية الإدراك ليست عملية سلبية تتلخص في مجرد استقبال انطباعات حسية، بل يقوم العقل بالإضافة أو الحذف أو التحريف وتأويل ما يتأثر به من انطباعات حسية. والمعاني التي يخلعها الإنسان على ما يدركه من أشياء أو مؤثرات تتحدد وفقاً لخبراته الماضية وطريقة فهمه للحياة ودوافعه وحوافزه. وهذا يعني أن الإدراك عملية معقدة وهي محصلة مجموعة كبيرة من العوامل الموضوعية التي تتمثل في الأشكال الخارجية، ومجموعة أخرى من العوامل الذاتية التي تنبع من خبراته السابقة وفي حدود إطاره الدلالي ومجموعة القيم والاتجاهات والمعايير المختلفة التي اكتسبها من البيئة الثقافية والاجتماعية ومن ذلك يتضح أن عملية الإدراك لا تتوقف فقط على طبيعة المعارف والمعلومات التي يتلقاها سواء عن طريق حاسة البصر أو حاسة السمع و لكنها تتوقف على طبيعة اتجاهات الفرد وقيمه وثقافته.

ب. مرحلة الرأي الفردي:

وفي هذه المرحلة يقوم الفرد بالتعبير اللفظي عن ميوله واتجاهاته النفسية حول الموضوع أو المؤثرات المختلفة، وتنطوي هذه المرحلة على عنصر الاختيار فطالما أن

---

(1) عثمان عبد الماجد، من يصنع الرأي العام، صحيفة الوسط البحرينية، 2007/6/18.

(2) شيماء ذو الفقار، نظريات في تشكيل اتجاهات الرأي العام، مرجع سابق، ص103.

الموضوع المثار هو موضوع جدلي تختلف حوله الآراء بين مؤيد ومعارض فإن الفرد يحدد لنفسه موقفاً معيناً لهذا الموضوع مؤيداً أو معارضاً له، وموقف الفرد حول موضوع جدلي واحد يختلف عن الموقف الذي يمكن أن يتخذه الأفراد الآخرون. وهذا يؤكد ما انتهى إليه W. Lippman من أن تصرفات الناس واستجاباتهم لا تكون نتيجة لملاحظات موضوعية عن العالم الخارجي، بل في حقيقة الأمر مبنية على التصرفات الذاتية أو الصور الذهنية الكافية في نفوس الناس فالمؤثرات التي تحيط بالإنسان لا تكون السبب المباشر في الاستجابة للبيئة ولكن معنى هذه المؤثرات أو صورتها في ذهن الإنسان هي التي تحدث استجابة[1].

ج. مرحلة صراع الفرد مع آراء الجماعة:

وفي هذه المرحلة تدور المناقشة والحوار والجدل الذي يصل إلى حد الصراع بين رأي الفرد وآراء الأفراد الآخرين في نطاق جماعة معينة أو جمهور معين ممن لديهم اهتمام بالموضوع وكل منهم يحاول الدفاع عن رأيه مستخدماً في ذلك كل ما يتوفر لديه من معلومات وتلعب وسائل الاتصال دوراً حيوياً في ذلك عن طريق عرضها للآراء المختلفة[2].

د. مرحلة تحول آراء الأفراد إلى آراء الجماعة: (الرأي العام(

وتتشكل هذه المرحلة من خلال الحوار والمناقشة التي تدور بين أعضاء جمهور معين حول موضوع، أو مسالة تشغل اهتمامهم يتم التقريب بين وجهات النظر المختلفة والمتباينة، وتأخذ المناقشة في الاتجاه نحو التركيز حول رأي معين يميل إليه أغلب أعضاء الجماعة، أو الجمهور النوعي الذي تقبله، ويصبح هذا الرأي رأياً عاماً بغض النظر عن وجود بعض الآراء الأخرى التي قد تتبناها أقلية في الجماعة أو الجمهور النوعي، وهذه العملية تنطوي على تضحية الفرد برأيه الشخصي

(1) عبد اللطيف محمد خليفة، علم النفس السياسي والرأي العام، مرجع سابق، ص107.

(2) رفيق سكري، الرأي العام والدعاية، مرجع سابق، ص123.

أحياناً لكي يتوافق مع رأي الجماعة، وتتخلل في هذه العملية مجموعة مـن العوامـل بعـضها يتـصل برغبة الفرد في التوافق مع الجماعة أو لتحقيق صفة الانـتماء إلى هـذه الجماعـة أو للتعـاطف مـع الجماعة[1].



(1) محمد عبد القادر حاتم، الرأي العام وتأثره بالدعاية، مرجع سابق، ص132.

الفصل

الرابع

قياس الرأي العام

الفصل الرابع

قياس الرأي العام

أهمية قياس الرأي العام :

تفرض ديناميكية الرأي العام وتغييرها المستمر على صانعي السياسات ومتخذي القرارات، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو على المستوى القومي أو القطاعي أو الجزئي المركزي أو المحلي، قياس الرأي العام تجاه قضايا مختلفة قياساً علمياً دقيقاً، وبشكل دائم ومستمر وذلك بهدف معرفة الواقع الفعلي بحجمه ودراسة مشكلاته الملحة وتقييم ما تم التوصل إليه بصورة صحيحة عما لدى الجمهور من معلومات وآراء واتجاهات[1]، فالقياس الدقيق لاتجاهات الرأي العام لدى الجمهور أو لدى فئات أو قطاعات مختارة منها سوف يتيح الفرصة لمنظمات مختلفة في اتخاذ قراراتها في ضوء الحقائق الموضوعية، كما يسمح للدولة والمنظمات المختلفة فيها أن توجه الرأي العام توجيهاً سليماً، وأن تحشد قوتها وتركزها لتتجه اتجاهاً محابياً لأنماط التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو ما يتماشى مع الاتجاهات الحديثة في التأثير على الرأي العام على أساس قاعدة التوجيه نحو الأهداف الوطنية بالاستخدام الواعي للإعلام والاتصال[2].

---

(1) شيلدون آر وجي ايفانز ويت، دليل الصحفي إلى استطلاعات الرأي العام، ترجمة هشام عبد الله، (عمان الدار الأهلية للطباعة والنشر، 1997م)، ص 16.

(2) عبد الله القفاري، قياس اتجاهات الرأي العام، صحيفة الرياض السعودية،2007/10/22م.

تطور قياس الرأي العام:

قبل ظهور الطرق العلمية المـضبوطة لقيـاس الـرأي العـام كانـت للمجتمعـات القديمـة طـرق بسيطة غير مضبوطة بالطبع لقياس الرأي العام، وغير مقننة ولكنها كانت تؤدي المقصود منهـا عـلى شكل اجتهادي لغرض تحسين أحوال الناس وأقوالهم وآرائهم[1].

وكـذلك اسـتعملت المقابلـة كطريقـة استقـصاء رأي النـاس ووجهـات نظـرهم حـول القـضايا المختلفة منذ القدم[2]. أما في عصرنا فقد ظهرت صورة حديثة لقياس الـرأي العـام إذ حلـت الأدوات والمناهج المضبوطة محل الطرق القديمة وإن كانت لا زالت بعد تمثل جانباً لا يمكـن الاسـتغناء عنـه لقياس الرأي العام[3]. كالمقابلة والملاحظة وترجع البداية المبكرة لقياس الرأي العام إلى 1774م والتي قامـت بـه شركـة أرامـز للاسـتطلاعات ومؤسـسة "بـن فـرانكلين" بتكليـف أول كـونغرس خـاص بالمستعمرات الأمريكية الثلاث، وكان الهدف منه معرفـة اسـتجابة الجمهـور للحـرب المقترحـة ضـد انجلترا آنذاك.

وأول عملية لقياس الرأي العام في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة كانـت إثـر انتخابـات 1896م حينما اعتمدت العديد من الصحف في شيكاغو بإجراء استطلاعات الرأي العام بهدف التنبؤ بنتيجـة المنافسة على الانتخابات الأمريكية حيث قامت جريـدة The Chicago Tribue بإرسـال بطاقـات اقتراع لأكثر من ثلاثمائة مـن الأفـراد المـسجلة أسـماؤهم في كـشف الانتخابـات عـلى نفـس المدينـة،

(1) محمد شومان، اشكاليات قياس الرأي العام، (القاهرة، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر، 1999م)، ص82.

(2) حامد عبد اللـه ربيع، مقدمة في نظرية الرأي العام، تقديم حامد عبد الماجد قويس، (القاهرة مكتبـة الـشروق الدوليـة، 2007م)، ص278.

(3) لطيفة النجار، الرأي العام والمعلومات، مقال صحيفة البيان الإماراتية، 6 مارس 2006م.

فكانت النتيجة فوز "وليام" كممثل للحزب الجمهوري بنسبة 58% وهي نفس نسبة الانتخابات الفعلية تقريباً.

ونجحت عملية قياس الرأي العام نجاحاً كبيراً في التنبؤ بنتائج الانتخابات الرئاسية بالولايات المتحدة الأمريكية. وتواصلت التنبؤات للرأي العام من قبل معهد جالوب عام 1960م بنتائج الانتخابات بين كينيدي ونيكسون. ومع بدايات عام 1965م كان قياس الرأي العام مستخدم من خلال حوالي أربعين دولة وتعد فرنسا وألمانيا الغربية واليابان من أكثر الدول المستخدمة لهذا النوع من الاستطلاعات[1].

طرق قياس الرأي العام:

مثل قياس الرأي العام أهمية كبرى لدى الحكومات، سواء من خلال قدرتها على استشراف رأي عام يمكّنها من اتخاذ القرار، لتلبية حاجة مجتمعاتها، أو التعامل مع المشكلات المستجدة، أو تصحيح رؤيتها حيال القضايا التي يستهدفها هذا القياس. وتكمن أهميته في كونه أحد قنوات الاتصال المباشر بين الحكومات والشعوب، وهو أحد القنوات المهمة في استشراف تلك الرؤى الجماعية حيال قضايا وطنية أو مواقف جماعية أو مسائل مستجدة تستلزم أخذها بعين الاعتبار عند وضع القرار على مائدة المسئول من خلال رؤية تقدمها تلك الاستطلاعات، خاصة إذا ما كانت استطلاعات تقوم عليها مراكز مهنية ومحترفة ومستقلة[2].

---

(1) أحمد بدر، مناهج البحث في الاتصال والرأي العام والإعلام الدولي، (القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر، 1998م)، ص107.

(2) أنيس منصور، الرأي العام العربي، مقال صحيفة الشرق الأوسط، 25 فبراير 2010م.

وهناك عدة طرق لقياس الرأي العام منها:

1/ الاستفتاء[1]:

والاستفتاء عبارة عن مجموعة من الاختبارات والطرائق القصد منه الوقوف على الرأي العام. وتتلخص هذه الطريقة في اختيار عينة من جمهور الرأي العام يتم اختيارها بدقة بالغة وتوجه إليه العديد من الأسئلة التي تحوي موجزاً كاملاً عن المشكلة العامة المراد قياس اتجاهات الرأي العام حيالها.

ويتم سؤال الأفراد إما بتسليمهم استمارة الاستفتاء شخصياً أو ترسل إليهم بالبريد أو تذاع على الجمهور عن طريق أجهزة الإعلام، وتشرع بعد ذلك في دراسة الإجابات واستخلاص النتائج عن طريق إحصاءات رياضية أو رسوم بيانية أو غيرها من الطرائق المختلفة.

ويمر الاستفتاء بعدة مراحل[2]:

أ. الخطة العامة:

وهي عبارة عن وضع رؤية عامة للمشكلة المراد قياس الرأي العام حيالها ويتم دراسة هذه المشكلة بعناية فائقة، وتوضع الافتراضات المتنوعة عن إمكانيات تنفيذ خطة الاستفتاء حسب طبيعة المشكلة، ثم اختيار أنسب وسيلة للبحث سواء عن طريق وسيلة التسجيل الذاتي وأداتها استمارة الاستفتاء، وهي التي يقوم الفرد بملئها بنفسه للرد على الأسئلة المبينة بها عن المشكلة المطروحة للقياس، وإما عن طريق وسيلة الأداء الشفهي وأداتها، كشف البحث وهو الذي يقوم الباحث القائم بالقياس بملئه بنفسه عن طريق اتصاله بالأفراد.

(1) سمير محمد حسين، الرأي العام الأسس النظرية والجوانب المنهجية، (القاهرة، عالم الكتب، 1997م).

(2) عاطف عدلي العبد، تصميم وتنفيذ استطلاعات وبحوث الرأي العام "الأسس النظرية والنماذج التطبيقية"، (القاهرة، دار الفكر العربي، 2002م)، ص112.

ب. تصميم استمارة الاستفتاء:

وهي من اخطر مراحل قياس الرأي العام بطريقة الاستفتاء حيث أن الدقة في اختيار الأسئلة وطريقة إعداد الاستمارة، وما تضمنه من بساطة ووضوح ومراعاة نفسية وظروف الأفراد الموجهة إليهم هذه الاستمارة يكون لها أثر كبير في صحة أو عدم صحة النتائج المستخلصة من عملية الإجابات على هذه الأسئلة[1].

ويجب أن يراعى في إعداد أسئلة استمارة الاستفتاء: عدم الغموض وحسن الصياغة، وعدم استعمال كلمات فنية قد تحمل عدة معان، وبساطة عرض المشكلة العامة المراد قياسها ومراعاة ثقافة ووعي الأفراد، وعدم التلاعب بالألفاظ.

جـ. اختيار العينة:

يتم اختيار العينة بمراعاة التعداد العام لجمهور الرأي العام وطبيعة هذا الجمهور، من حيث السن والثقافة والوضع الاقتصادي والاجتماعي وغير ذلك من الاعتبارات حتى تكون العينة ممثلة لكافة فئات جمهور الرأي العام المراد تطبيق الاستفتاء عليه[2].

العينة غير الاحتمالية:

الفرق بين العينة الاحتمالية والعينة غير الاحتمالية أن الأخيرة لا تقتضي الاختيار العشوائي في حين أن العينة الاحتمالية يتم اختيارها عشوائياً. الاختيار العشوائي يعنى إعطاء جميع الوحدات في المجتمع فرصاً متساوية في الاختيار. هل يعنى هذا أن العينة غير الاحتمالية لا تكون ممثلة للمجتمع؟ ليس بالضرورة. لكن هذا يعنى أن العينة غير الاحتمالية لا تستطيع الاعتماد على منطق نظرية الاحتمالات. في العينة الاحتمالية نعرف على الأقل أننا مثّلنا المجتمع تمثيلاً كافياً. في

(1) محمد فضل الحديدي، نظريات الإعلام، اتجاهات حديثة فى دراسات الجمهور والرأى العام، (مكتبة نانسي، 2009م)، ص84.

(2) سمير محمد حسين، الرأي العام الأسس النظرية والجوانب المنهجية، مرجع سابق، ص123.

العينة غير الاحتمالية قد نستطيع وقد لا نستطيع تمثيل المجتمع تمثيلاً كافياً.يفضل الباحثون بصورة عامة طرق اختيار العينة الاحتمالية أو العشوائية على الطرق غير الاحتمالية ويعدونها أكثر دقة وصرامة. أحياناً في البحث الاجتماعي التطبيقي قد لا يكون مجدياً، وعملياً أو مفيداً نظرياً أن نطبق عليه العينة العشوائية. في مثل تلك الحالات نلجأ إلى عدة خيارات من العينة غير الاحتمالية ويمكننا أن نقسم العينة غير الاحتمالية إلى نوعين: عرضية وقصدية[1].

- العينة العرضية:

يشمل هذا النوع العديد من طرق اختيار العينة مثل مقابلة من يتصادف وجودهم في الشارع وهي طريقة تتبعها القنوات التلفزيونية للحصول على قراءة لاتجاهات الرأي العام. في العديد من المواقف يتم اختيار العينة من مجموعات من المتطوعين. المشكلة في هذا النوع من طرق اختيار العينة أن ليس هنالك دليل يؤكد أنها ممثلة للمجتمع الذي نودُّ التعميم عنه[2].

- العينة العمدية:

في العينة العمدية إننا نختار بقصد معين -عادة ما يكون لدينا مجموعة بعينها نبحث عنها - طلاباً- موظفين.. إلخ. تكون العينة العمدية مفيدة في الحالات التي نرغب فيها الوصول إلى العينة المرغوبة بسرعة. تساعد العينة العمدية في معرفة آراء المجتمع المستهدف لكن من المحتمل إعطاء وزن أكبر للمجموعات الأسهل وصولاً ضمن مجتمع الدراسة[3].

---

(1) سحر محمد وهبي، بحوث جامعية في الاعلام، (القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 1996م)، ص94.

(2) أحمد بدر، مناهج البحث في الاتصال والرأي العام والإعلام الدولي، مرجع سابق، ص145.

(3) سمير محمد حسين، الرأي العام الأسس النظرية والجوانب المنهجية، مرجع سابق، ص149.

- عينة الخبراء:

عينة الخبراء تعنى اختيار العينة من أفراد متخصصين في بعض المجالات. أحياناً يعرف هذا النوع من العينة "بهيئة الخبراء". في الواقع هناك سببان لإجراء عينة الخبراء، أولاً قد تكون أفضل الطرق لاستنباط آراء أشخاص ذوي خبرة معينة. السبب الثاني لإجراء عينة الخبراء قد يكون الرغبة في إضفاء دليل مصداقية على طريقة اختيار عينة أخرى. لنفترض أنك أجريت اختيار عينة نمطية وتعرف أن معايير اختيار العينة قد تتعرض لبعض النقد. في هذه الحالة فإنك تختار هيئة خبراء مكونة من أفراد مشهود لهم بالمعرفة في مجال الدراسة وتطلب منهم التعليق على العينة ومصداقيتها[1].

- عينة كرة الثلج:

في عينة كرة الثلج نبدأ باختيار شخص يستوفي المواصفات الموضوعة للاختيار ضمن العينة ثم نطلب منه أن يقترح آخرين بنفس المواصفات. على الرغم من أن هذه الطريقة من طرق اختيار العينة لا تمثل المجتمع تمثيلاً حقيقياً لكنها مفيدة في بعض الأحيان عندما يصعب الوصول إلى أفراد مجتمع الدراسة. مثلاً، إذا كنت تقوم بدراسة عن المشردين فلن تجد قوائم تحمل أسماءهم في منطقة الدراسة لذلك عليك تحديد بعض المشردين ثم تطلب منهم أن يرشدوك إلى المشردين الآخرين[2].

(1) عاطف عدلي العبد، تصميم وتنفيذ استطلاعات وبحوث الرأي العام "الأسس النظرية والنماذج التطبيقية"، مرجع سابق، ص208.

(2) عواطف عبد الرحمن، النظرية النقدية في بحوث الاتصال، (دار الفكر العربي، 2002م)، ص174.

العينة الاحتمالية:

السمة المميزة للعينة الاحتمالية هي أننا يمكننا أن نحدد لكل وحدة عينة من مجتمع الدراسة الاحتمال الذي يمكن أن تدخل به العينة، بمعنى آخر إن وحدات العينة لها الاحتمال المتساوي لدخولها في عينة البحث[1].

توجد أربعة أنواع من العينة الاحتمالية هي:

أ. العينة العشوائية البسيطة.

ب. العينة العشوائية المنتظمة.

ج. العينة الطبقية.

د. العينة العنقودية.

فيما يلي نعرض لكل نوع من أنواع العينة بالتفصيل:

أ. العينة العشوائية البسيطة:

العينة العشوائية البسيطة هي الأساس في العينة الاحتمالية وتدخل في كل أنواع العينات الأخرى. وهي باختصار تعنى إعطاء كل وحدات العينة ضمن مجتمع الدراسة فرصة متساوية لاحتمال تمثيلها ضمن عينة الدراسة[2].

ب. العينة العشوائية المنتظمة:

تحتوي العينة العشوائية المنتظمة على اختيار وحدات عينة بطريقة منتظمة بعد اختيار وحدة العينة الأولى بطريقة عشوائية. مثلاً إذا كنا نرغب في عينة من 100 شخص من مجتمع دراسة مكون من 10000 شخص فإنه بإمكاننا اختيار كل فرد في خانة المائة للـ10000=100. لنفترض أننا اخترنا عشوائياً الرقم 14 تكون

(1) سمير محمد حسين، الرأي العام الأسس النظرية والجوانب المنهجية، مرجع سابق، ص189.

(2) سحر محمد وهبي، بحوث جامعية في الإعلام، مرجع سابق، ص

العينـة مكونـة مـن الأفـراد بالأرقـام 14/ 114/ 214/ 314/ 414 وهكـذا حتـى نـصل العـدد مائة[1].

ج. العينة الطبقية:

تستخدم العينة الطبقية من أجل ضمان تمثيل مختلف مجموعات مجتمع البحث في عينة الدراسة. نظرياً يمكننا القول أن العينة الطبقية تقلل من احتمالات الإقصاء بشكل كبير الفكرة الأساسية وراء العينة الطبقية هي أن المعلومات المتوفرة عن مجتمع الدراسة تستخدم لتقسيمه إلى مجموعات تشترك في بعض الخصائص[2].

د. العينة العنقودية:

تستخدم العينة العنقودية في الدراسات ذات المستوى الأكبر لأنها الأقل كلفة. وتشتمل العينة العنقودية على اختيار مجموعات كبرى تعرف بالعناقيد، ثم يتم اختيار وحدات العينة من تلك العناقيد. والعناقيد يتم اختيارها عن طريق العينة العشوائية البسيطة أو الطبقية. هذا واعتماداً على مشكلة الدراسة يمكن إدخال كل وحدات العينة في عينة الدراسة أو يمكن أن نختار وحدات منها عن طريق العينة العشوائية أو الطبقية[3].

د. تبويب البيانات:

بعد جمع البيانات في استمارة الاستفتاء، يتم تبويب هذه البيانات والإجابة عليها بطريقة متجانسة. (وذلك بتفريغها في قوائم خاصة إما باليد أو باستخدام الآلات الإحصائية)[4].

---

(1) سمير محمد حسين، دراسات في مناهج البحث العلمي الإعلامي، (عالم الكتب للنشر والتوزيع، 2006م)، ص113.

(2) أحمد بدر، مناهج البحث في الاتصال والرأي العام والإعلام الدولي، مرجع سابق، ص126.

(3) جمال مجاهد، الرأي العام وقياسه، مرجع سابق، ص238.

(4) عواطف عبد الرحمن، النظرية النقدية في بحوث الاتصال، (دار الفكر العربي، 2002م)، ص165.

هـ. تحليل البيانات والإجابات: في هذه المرحلة يقوم أخصائيو قياس الرأي العام، بعمليات تحليل للبيانات التي تم تجميعها وتدوين الملاحظات عليها وتفسير نتائجها. وتمثل هذه المرحلة الحصيلة النهائية لعملية القياس والتوضيح النهائي لرغبات وميول الجمهور[1].

و. إعداد تقرير بالنتائج: يقوم الأخصائيون بعد ذلك بإعداد تقرير نهائي لنتيجة القياس موضحاً به الملاحظات والتوصيات والنتائج التي تم التوصل إليها. واتجاهات الرأي العام تجاه المشكلة العامة المطروحة. ويجب أن يتضمن التقرير كافة الخطوات التي تمت خلال عملية القياس والظروف التي صاحبتها، والعقبات التي تكون صادفت عملية القياس، ومدى الإقبال من الرأي العام على الاستجابة للإدلاء باتجاهاتهم حول هذه المشكلة المراد قياسها. ويتم رفع هذا التقرير للمختصين لاتخاذ قراراتهم حول المشكلة العامة المطروحة على ضوء نتائج قياس اتجاهات الرأي العام حيالها[2].

(1) سمير محمد حسين، دراسات في مناهج البحث العلمي الإعلامي، (عالم الكتب للنشر والتوزيع، 2006م)، ص237.
(2) سمير محمد حسين، دراسات في مناهج البحث العلمي الإعلامي، مرجع سابق، ص241.

2. طريقة المسح:

وهي أعم وأشمل من طريقة الاستفتاء لأنها تقوم بقياس الرأي العام الظاهر والكامن (الخفي) الذي لا يعلن عنه جماهير الرأي العام لاعتبارات، مثل وجود حاكم تسلطي، أو الخوف من الجهر بهذا الرأي، أو عدم اكتمال المعلومات الكافية عن المشكلة العامة المطروحة. وعدم إلمام جماهير الرأي العام بما تعتزمه السلطة نحو هذه المشكلة[1].

وتستخدم أداتان لقياس الرأي العام عن طريق المسح وهي:

أ. أداة الملاحظة:

وتستخدم هذه الطريقة في عديد من البحوث الاجتماعية والسيكولوجية، التي تعتمد على عديد من الملاحظين والمراقبين، لقياس الرأي العام عن طريق ملاحظة جمهور الرأي العام للوقوف على آرائهم عن طريق ملاحظة التصرفات السلوكية. من شائعات ونكات سياسية وتعليقات متداولة بين الجمهور حيال المشاكل العامة[2].

ب. أداة المقابلة:

المقابلات المتعمقة، وهي الطريقة تعتمد على إجراء وحوارات أكثر مرونة وكذلك بترك تحديد الانتخابات والأسئلة للمستجيبين في الغالب، وقد استخدمت هذه الطريقة في الدراسات المبكرة عن تأثير وسائل الإعلام، وتهدف هذه المقابلة أساساً إلى استخراج أفكار جيدة وافتراضات غير مسبوقة والتي كانت تخضع بعد ذلك لاختبار من خلال طرق محددة[3].

---

(1) عاطف عدلي العبد، تصميم وتنفيذ استطلاعات وبحوث الرأي العام "الأسس النظرية والنماذج التطبيقية"، مرجع سابق، ص267.

(2) محمد شومان إشكاليات قياس الرأي العام، مرجع سابق، ص173.

(3) شيماء ذو الفقار، نظريات في تشكيل اتجاهات الرأي العام، مرجع سابق، ص198.

3. تحليل المضمون:

ارتبطت استخدامات تحليل المضمون (المحتوى) بالدراسات الإعلامية والاتـصالية بوصـفها أداة وأسلوباً لتعرف المعلومات والتفسيرات من خلال الأنشطة الاتصالية المختلفـة، وكـان هـذا الارتبـاط والنشأة قد تولد تبعاً للحاجة الماسة التي فرضتها منهجية علم الإعلام وتعقيداته منـذ بـواكير القـرن العـشرين وتحديـداً بعـد طغيـان الـصفة الجماهيريـة عـبر الوسـائل، لتـشكيل الخطـاب الجمعـي الجماهيري[1].

وكانت المحاولات الأولى لاستخدامات تحليل المضمون مـا قـام بـه الباحثـان (ليـبمان وتـشارلز ميرز) من خلال قيامهما بتحليل مضمون (عينة من المادة الإخبارية) المنشورة في جريـدة (نيويـورك تايمز)، وقد تصاعد هذا النمط من الدراسات بعدما ظهرت إمكانية الضبط والـسيطرة عـلى عوامـل التحليل واستحكاماته، وجدواه في الوصول إلى نتائج يمكن التعويل عليها، وكانـت مدرسـة الـصحافة في جامعة كولومبيا، قد اهتمت بتحليل المضمون اهتماماً واسعاً وكبـيراً في ثلاثينيـات القـرن المـاضي للعديـد مـن الـصحف الأمريكيـة، بالإضـافة إلى بعـض الدراسـات التحليليـة المتخصـصة كدراسـة (جوليانت وادواردز) حول الأخبار الخارجية في الصحف الصباحية الأمريكية.

ويشير اصطلاح (التحليل) بأنه عملية تـستهدف إدراك الأشـياء والظـاهرات عـن طريـق فـصل عناصر تلك الأشياء والظاهرات بعضها عن بعض، ومعرفة الخصائص التي تمتـاز بهـا هـذه العنـاصر، فضلاً عن معرفة طبيعة العلاقات التي تربط بينها[2].

ويشير اصطلاح المضمون أو المحتوى Content في علوم الاتصال إلى كـل مـا يقولـه الفـرد مـن عبـارات أو مـا يكتبـه أو مـا يرمـزه، والمعلومـات التـي تقـدم

(1) كامل القيم، المحتوى الإعلامي ومنهج تحليل المضمون، الحوار المتمدن، العدد: 1841، 2007/3/1م.

(2) سمير محمد حسين، تحليل المـضمـون: تعريفاتـه ومفاهيمــه ومحـددات اسـتخدامه (القـاهرة، عـالم الكتـاب، 1983م)، ص27.

والاســـتنتاجات التـــي يخـــرج بهـــا والأحكـــام التـــي يقترحهـــا أهـــدافا اتـــصالية مـــع الآخرين[1].

وهذه الطريقة تستخدم في حالة تعذر اتصال الباحثين بالمبحوثين بصورة مباشرة للتعـرف عـلى اتجاهاتهم وأفكارهم واستجابتهم من خلال الملاحظة والمقابلة والاستبانة وغيرها،لذا يلجأ البـاحثون لأية طرق بديلة غير تقليدية، من خلال دراسة نصوص عبر التعبير الشفهي أو التحـريري. ويستخدم هذا الأسلوب في مجالات أخرى متعددة، لتؤدي دوراً مهماً في عملية البحث العلمي ولتقود للتعرف على الاتجاهات والآراء سواء كانـت رسـائل موجهـه عـبر أجهـزة الإعـلام أو مجـرد رسـائل ونـصوص اعتيادية، إضافة إلى استخدامها كطريقة للتعرف على ما تؤديه أجهزة الإعـلام مـن وظـائف تحقيقـاً لأهدافها، وافتراض ما يمكن ان تفعله في الجمهور من تأثيرات[2].

ويمكن تحديد بعض المجالات التي يستخدم فيها فيما يلي:

1. الكشف عن اتجاهات الأفراد والجماعات إزاء موضوعات مختلفة.
2. المقارنة بين وسائل الإعلام الجماهيري من حيث موضوعاتها واتجاهاتها وأهدافها.
3. قياس مدى تطبيق وسائل الاتصال للمعايير والأسس الإعلامية والثقافية والفنية.
4. تشخيص خصائص الأسلوب الأدبي أو الصحفي من خلال تحليل الرسائل المختلفة.

---

(1) عواطف عبد الرحمن، تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية، (مركز الحضارة العربية للنشر، 1998م)، ص92.

(2) محمد البخاري، الاعلام وتحليل المضمون الإعلامي، (طشقند، 2010م)، ص143.

5. التعرف على الوضع النفسي والاجتماعي للأفراد والجماعات في الأوضاع الطارئة والاعتيادية من خلال تحليل الرسائل التي يعبرون بها عن أنفسهم بأي شكل من الأشكال.
6. الحصول على افتراضات حول تأثير وسائل الاتصال على الجمهور.

تعرف الدولة على معلومات ونوايا الدول الأخرى وأهدافها وبخاصة في حالات الصراع والحروب إذ يسعى كل طرف إلى تحليل الوثائق والتصريحات والخطب وما تنشره وسائل الإعلام حول الطرف الآخر. إضافة إلى ذلك، يمكن استخدامه للتعرف على المعارف والقيم ومدي تحقيق الأهداف والآثار التي تحملها الكتب، والمناهج، والأدبيات التربوية والثقافية وغيرها[1].

ويتسق أسلوب تحليل المضمون اتساقاً وثيقاً ومحورياً بالرسالة، ونقصد بالرسالة النتاج أو الأفكار أو المفاهيم التي يراد توصيلها إلى الجمهور من خلال التتابع الرمزي والدلالي، وهذه الرموز يمكن أن تكون لفظية (منطوقة أو مكتوبة) أو غير لفظية (إشارات، إيماءات، ألوان، أشكال، موسيقى رسوم.، ويعّد فهم هذا المنجز غالباً ما يكون ماضياً وتكوينه وتحليله وإيجاد العلاقات الرمزية (الظاهرة) كالشدة، والتكرار، والكيفية، ودرجات التأكيد، وتحديد القيم والاتجاهات والتأييد والرفض، هذه الميادين هي ما يدخل ضمن وظائف تحليل المضمون، للوصول إلى اكتشافات وعلاقات بالإمكان تجزئتها أو تصنيفها Classification ومن ثم إيجاد ارتباطها والكشف عنها على أساس كمي ونوعي Quantities and qualitativeذلك أن تحليل الرسالة لكلماتها وأشكالها وألوانها أو أية سياقات أو رموز تعبر عن المضمون الصريح لها، قد تدلنا على مؤشرات متنوعة تساعدنا في سبر أغوار النص أو (الإنتاج الاتصالي بشكل عام) وهذا التصنيف أو التجزئة المنظمة يعمل على

(1) حسن الهبائلي، تحليل المحتوى، المجلة العربية للمعلومات، ع2، مجلد 10، 1999م، ص12.

تفسير العمل، وبالتالي التنبؤ بمقاصد منشئ الرسالة واتجاهاته وتأثيراته على المتلقي من خلالها، ذلك ان التحليل الكمي المنظم يتيح لنا قياس مقاصد ومرجعيات المرسل (المرمز) وقدراته، وبؤر التركيز القيمي أو التفضيل الذي انساق معه النص أو المادة الاتصالية قيد التحليل والدراسة،كما وتكشف عن دوافع (المرمز) وقيمه التي يؤمن بها، والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، وهذه تتصل وتتفاعل باتجاهاته السياسية والدينية والاجتماعية وتكويناته المرجعية (بيئة، عقائد، أفكار، تأثيرات أخرى مختلفة)[1].

هذه المرجعيات في ثنايا الرسالة، يمكن الكشف عنها ضمن نظام التصنيف Classification اتساقاً مع أهداف البحث الرئيسة، ولذلك فإن الرسالة تعد الركن الأساس الذي يمكن عن طريقه فهم ما كان.. وما يريد (مقصدية المرسل) والتنبؤ بإمكانية التغيير Change أو التأثير Effect الذي يمكن أن تحدثه الرسالة في الجمهور المتوقع[2].

وتحليل المضمون كغيره من المفاهيم الاجتماعية، لم يحسم بتعريف جامع مانع (محدد بدقة) إلى حد الاتفاق التام في ظل مشكلات حدود تطبيقاته وإجراءاته على المنجز الأدبي، واللغوي، والشكلي.. بالرغم من التطور والتوسع الذي شهده في استخدام الأساليب والتقنيات على المستوى الدولي، وفيما يأتي بعض التعريفات التي أوردها احد الباحثين في أحد مراجع الاتصال،واتخذه على أساس أغراضه الإجرائية كأداة للبحث العلمي[3].

(1) سمير محمد حسين، تحليل المضمون، تعريفاته ومفاهيمه ومحددات استخدامه، مرجع سابق، ص 34.

(2) محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، مرجع سابق، ص145.

(3) أحمد بدر، مناهج البحث في الاتصال والرأي العام والإعلام الدولي، مرجع سابق، ص268.

- كما جاء به كابلان، 1943م: تحليل المحتوى هو المعنى الإحـصائي Statistical Semantics للأحاديث والخطب السياسية[1].

- أما بيزلي (Paisley, 1969)فيري أن تحليـل المحتـوى هـو أحـد أطـوار تجهيـز المعلومـات حيث يتحول فيه المحتوى الاتصالي إلى بيانات يمكن تلخيصها ومقارنتهـا وذلـك بـالتطبيق الموضوعي والنسقي لقواعد التصنيف الفئوي[2] Categorization Rule.

- ويرى بيرلسون 1952-1971 Berelson أن تحليل المضمون هو أحد الأساليب البحثية التي تستخدم في وصف المحتوى الظاهر أو المضمون الصريح للمادة الإعلامية وصفاً موضوعياً، منتظماً، كمياً. كما عرفه بأنه (أسلوب البحث الذي يهدف إلى تحليل المحتوى الظاهري أو المضمون الصريح لمادة الاتصال ووصفها وصفاً موضوعياً ومنهجياً وكمياً بالأرقام)[3].

بينما أورد محمد عبد الحميد لتحليل المضمون التعريف الآتي (مجموعـة الخطـوات المنهجيـة التي تسعى إلى اكتشاف المعاني الكامنة في المحتوى، والعلاقات الارتباطيـة لهـذه المعـاني مـن خـلال البحث الكمي، الموضوعي، والمنظم للسمات الظاهرة في هذا المحتوى)[4].

من جهة أخرى ينبغي توضيح نقطة هامة قد يغفل عنها بعض الباحثين، وهـي أن تحليل المضمون ليس منهجاً قائماً بذاته،إنما هو مجرد أسلوب أو أداة اسـتكمالية يـستخدمها الباحـث ضـمن أسـاليب وأدوات أخـرى في إطـار مـنهج متكامـل هـو:

(1) محمد فضل الحديدي، نظريات الإعلام.. اتجاهات حديثة فى دراسات الجمهور والرأى العام، مرجع سابق، ص205.
(2) حسن الهبائلي، تحليل المحتوى، المجلة العربية للمعلومات، ع2، مجلد 10، 1999م.
(3) محمد البخاري، الإعلام وتحليل المضمون الإعلامي، مرجع سابق، ص98.
(4) محمد عبد الحميد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، مرجع سابق، ص276.

المنهج المسحي Survey Method إذ يسعى الباحث عند استخدامه إلى مسح جمهور القرّاء أو المستمعين أو المشاهدين، أو مسح الرأي العام أو المادة الاتصالية (عن طريق تحليل المضمون) كمجموعة المقالات والنصوص المسرحية أو الأشكال والتكوينات الفنية (اللوحات، الرسوم، المنحوتات، أعمال السيراميك) بغرض الوصول إلى (ارتباطات) Correlations معينة، أو البحث عن قيم سائدة أو رموز دلالية أو يمكن التوصل أليها عن طريق تطبيق الإجراءات المنهجية الصارمة وعليه يمكن القول ومع ما ذهبت إليه التعريفات السابقة من وصف طبيعة أو غرض تحليل المضمون بأنه يتميز بالخصائص الآتية[1]:

1. يسعى تحليل المضمون عن طريق تصنيف البيانات وتبويبها إلى وصف المضمون (المحتوى) الظاهر والصريح للمادة قيد التحليل. ولا يقتصر على الجوانب الموضوعية، وإنما الشكلية أيضاً.
2. يعتمد على تكرارات وردت أو ظهور جمل أو كلمات أو مصطلحات أو رموز أو أشكال (المعاني المتضمنة في مادة التحليل) بناءً على ما يقوم به الباحث من تحديد موضوعي لفئات التحليل ووحداته.
3. يجب أن يتميز بالموضوعية ويخضع للمتطلبات المنهجية (كالصدق والثبات)، حتى يمكن الآخذ بأحكام نتائجه، على أنها قابلة للتعميم Generalization.
4. ينبغي أن يكون التحليل (منتظماً)، وأن يعتمد أساساً الأسلوب الكمي في عمليات التحليل، بهدف القيام بالتحليل الكيفي على أسس موضوعية.
5. يجب أن تكون نتائج (تحليل المضمون) مطابقة في حالة إعادة الدراسة التحليلية لذات الأداة وللمادة (قيد التحليل)، لضمان ثبات النتائج Reliability -الاتساق عبر الزمن- أو عبر تطبيقها واقتراب

(1) سمير محمد حسين، تحليل المضمون، تعريفاته ومفاهيمه ومحددات استخدامه، مرجع سابق، ص249.

نتائجها من قبل محللين آخرين (التحكيم الخارجي) أو لمدى اتساقها مع محكات خارجية معينة.

6. ترتبط نتائج تحليل المضمون مع ما ورد من نتائج وصفية وتحليلية ونظرية، بإطار عام وشامل، ليتم وفقها تفسير الظاهرة أو المشكلة، أي أنه في هذه الحالة يعد مكملاً لإجراءات منهجية أخرى تسبقه، أو تلحقه في إطار الدراسة الشاملة.

خطوات تحليل المضمون:

تعتمد خطوات تحليل المضمون بعضها على بعض،بحيث تشكل وحدة ارتباطيه متناغمة متكاملة، وهذا يعتمد بالدرجة الأولى على الفروض والتساؤلات أو الموصوفات التي يسعى الباحث الحصول عليها ويتساوق معها بالإضافة إلى طريقة وعدد العينة ونظامها بحيث تمثل مجتمع البحث تمثيلاً شاملاً ودقيقاً، وكل خطوة من هذه الخطوات تتطلب قراءة وتفحصاً دقيقاً متتالياً للنص أو المنجز المراد تحليله ومعايشته وترميزه، بحيث يشكل حواراً صامتاً بين الباحث والرسالة فبالقراءة الكشفية explorative المتأنية يتضح للباحث الكثير من الارتباطات والرموز التي كانت غير محسوبة، وقد أشار إلى ذلك قديماً فلاسفة اليونان بالقول (إن فهم أي نص يفترض قراءات ثلاث: الأولى لفهم ذلك الذي قاله الكاتب، والثانية تخيّل ذلك الذي لم يقله، والثالثة لاكتشاف ذلك الذي أراد أن يقله ولم يعلن عنه[1].

وبشكل عام يتم إجراء تحليل المضمون بخطوات منتظمة متعاقبة إلا أنه ليست بالضرورة أن يجهد الباحث على إتباعها بهذا الترتيب، ولكن مما تجدر الإشارة إليه هو أن تحديد مشكلة البحث وفروضه وأهدافه يعد نقطة انطلاق محورية لسلامة

---

(1) عاطف عدلي العبد، تصميم وتنفيذ استطلاعات وبحوث الرأي العام "الأسس النظرية والنماذج التطبيقية، مرجع سابق، ص134.

التحليل وصدقه وثباته،وعليه يمكن استعمال الخطوات آلاتية كخطوط أو محاور عامة لإجراءات تحليل المضمون منها:

1. صياغة مشكلة البحث وفروضه أو تساؤلاته.
2. تحديد مجتمع البحث والعينة موضع الاختبار.
3. اختيار وحدة التحليل وتعريفها وإعداد التصنيفات Categories لفئات المضمون الذي سيتم تحليله وتعريفها إجرائياً.
4. تأسيس نظام حساب كمي.
5. إجراء دراسة استكشافية لتحقيق الثبات Reliability.
6. ترميز المضمون بناءً على التعريفات الإجرائية التي تمت صياغتها.
7. تحليل البيانات التي تم استخلاصها ومناقشتها في ضوء جداول أو تصنيفات.
8. استخلاص الاستنتاجات وتفسير المؤشرات الكمية والإحصائية[1].

4/ الجماعات المحورية:

تعتبر أبحاث الجماعات المحورية شائعة بوجه خاص في دراسات سلوكيات المستهلك ومواقفه كما أنها تطبق في بعض الأحيان في أبحاث الرأي العام، ومن خلالها يتم تجميع مجموعة من الناس سويا لمناقشة مواضيع معينة وتسجل تفاعلاتهم وتدرس. وعلى الرغم من أن هذه الوسائل تضحى بالتمثيل النموذجي لعينة الاستطلاع إلا أن الأسئلة غير المحدودة للإجابة للجماعات المحورية يمكنها أن تساعد الدارس على فهم عملية التفكير المستخدمة للتواصل إلى الآراء ويمكن تحقيق ذلك بالملاحظة فمحادثات مجموعة من الزملاء تركز على موضوع مستحوذ على اهتمام العامة وموجهاً بواسطة أحد الأشخاص ثم يتم تحليل البيانات مكتوبة

(1) عاطف عدلي العبد، تصميم وتنفيذ استطلاعات وبحوث الرأي العام "الأسس النظرية والنماذج التطبيقية، مرجع سابق، ص168.

على تلك المحادثات وتفسيرها من قبل المحللين لمعرفة أي من عناصر المناقشة أصبح جزء من اهتمام العامة[1].

مشكلات قياس الرأي العام:

تمثل المشاكل المنهجية والأخلاقية التي تواجه استطلاعات الرأي العام بؤرة اهتمام الباحثين المختصين في مجال الرأي العام والعلوم الاجتماعية والذين حاولوا جاهدين أن يضعوا الحلول التي تكفل ارتفاع مصداقية تلك البحوث مع إقرار المواثيق الأخلاقية التي تلزم العاملين في ذلك المجال والالتزام بها حتى تضمن عدم استغلال نتائج هذه البحوث[2].

أ. المشاكل النظرية:

تتمثل هذه المشاكل النظرية في اتجاه الرافض جملة وتفصيلاً لعملية قياس الرأي العام وهذا الأخير بطبعه عابر سريع التأثر متقلب ويذهب العالم الفرنسي بوردييه في هذا الشأن إلى أنه لا يوجد ما يسمى بالرأي العام الحقيقي لأن قياسات الرأي العام ما هي إلا وسيلة من وسائل العمل السياسي وإن وظيفتها الرئيسة هي إشاعة الوهم بينما هي ببساطة مجموعة من الآراء الفردية والتعبير عنها بنسب مئوية أبعد ما يكون عن الحقيقة الفعلية إلا أن الرأي العام ما هو إلا نسق من القوى والتوترات والصراعات في لحظات محدودة ويلجأ أصحاب السلطة إلى إجراء تلك القياسات في معرض احتياجاتهم إضفاء الشرعية على النظام السياسي القائم[3].

---

(1) عواطف عبد الرحمن، النظرية النقدية في بحوث الاتصال، مرجع سابق، ص179.

(2) محمد عبد الحميد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، مرجع سابق، ص285.

(3) محمد فضل الحديدي، نظريات الإعلام، اتجاهات حديثة في دراسات الجمهور والرأي العام، مرجع سابق، ص292.

وقد ذهب البعض إلى رفض العملية من منظور درجة الوعي التي يتمتع بها الفـرد في مجتمـع حيـث أن الـوعي الاجتماعـي محـدود في مختلـف الأنظمـة الـسياسية لأسـباب مختلفـة[1]. الـوعي الاجتماعي في النظام الليـبرالي وعـي زائـف لا يطـابق الحقيقـة لأن الطبقـة الحاكمـة تحـاول فـرض أيدولوجيتها بأساليب متعددة كالسيطرة على وسائل الاتصال المختلفة بينما النظام الشمولي مقيد لا يسمح للمواطنين بتطبيق المنهج النقدي بالإضـافة إلى الـسيطرة عـلى وسـائل الإعـلام والرقابـة عـلى حرية تداول المعلومات أما النظام التسلطي فالوعي محاصر فيه بمعنى غير مسلح بنظرات متكاملة ولا يقف بين الليبرالية من ناحية و الشمولية من ناحية أخرى.

وهنـاك مـشكلة أخـرى تتعلـق بمـدى الاهـتمام الـذي يوليـه الأفـراد للقـضايا العامـة والأمـور السياسية فقد أتضح أن المواطنين يتفـاوتون في اهـتمامهم المعتـاد بالـسياسة وبالتـالي متفـاوتون في مطالعتهم لمعلومات السياسية بالإضافة إلى أن المواطنين لا يحملون في أذهانهم مواقف محـدودة و ثابتة عن كل قضية يتم الاقتراع عليها بل هم يتبنون مواقف للرأي كلما واجهتهم قضية جديدة.

ونجد أن عدداً قليلاً من الناس يتظاهرون بـاهتمام زايـد بالـشؤون العامـة مـما أدى ذلـك إلى تمييز بعض الباحثين بين العامة الشاملة، والعامة اليقظة، والعامة المثقفـة التـي تـشارك في مناقـشة القضايا التي كانت تركز على الأفراد الأكثر اهتماما وثقافة وشهرة ونقداً[2].

ب. المشاكل المنهجية:

من الواضح أن عملية القياس سواء كانت محددة أو غامـضة وغـير علميـة لـن يستطيع المرء أن يتجنب القضايا المنهجية المثارة حولها، فمن المستحيل دراسـة أيـة

---

(1) عواطف عبد الرحمن، تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية، مرجع سابق، ص245.

(2) أحمد بدر، مناهج البحث في الاتصال والرأي العام والإعلام الدولي، مرجع سابق، ص129.

ظاهرة بأسلوب حيادي تماماً ومن هذا المنطلق نعرض فيما يلي المشاكل التي تعوق عملية القياس[1].

- اختيار موضوع الاستطلاع: إن النقطة البادية في التسلسل المنهجي التي تمر بها قياسات الرأي العام و استطلاعاته هي طبيعة الموضوع و مدى استيفائه للشروط المنهجية وأبرزها هي: أن يكون الموضوع مطروحاً للجدل والمناقشة وتتوافر عنه معلومات تجعل الجمهور على وعي بها، وفي حالة عدم توفر هذه الشروط يصبح الموضوع غير صالح للقياس، وإذا تم القياس تكون النتيجة مجموعة آراء فردية لا تعبر بأي حال عن الرأي العام.
- العينة: إن قياسات الرأي العام ما هي إلا بحوث تطبق فيها طرق علمية للبحث ومن ثم لا تنفرد هذه القياسات باستخدام أنواع من العينات لا تستخدم في بحوث أخرى.

ويعكس الاهتمام المتزايد بضرورة اختيار العينة أسباب تتعلق في قضية منهجية في غاية الأهمية وهي قضية التعميم أو الانتقال من الجزئي إلى الكلي، فنتائج الاستطلاع ما هي إلا مقولات عامة إلى الجمهور بناءً على معلومات مأخوذة من عينة صغيرة من أفراد هذا الجمهور، وهذا هو محور النقد الموجه إلى استطلاعات الرأي العام وقياساته، ومن هنا جاء اهتمام الباحثين بمعالجة جوانب منهجية في العينة، وقد أجمعت معظم المصادر العلمية على شرطين أساسيين يجب توافرهما في العينة الجيدة وهما[2]:

أن تكون العينة ممثلة للمجتمع الأصلي وهذا يلزم باحثي الرأي العام أن يحددوا مجتمع العينة التي يتم سحبها منه، وأن يصفوه وصفاً دقيقاً أما الشرط الثاني:

---

(1) محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، مرجع سابق، ص238.

(2) عاطف عدلي العبد، تصميم وتنفيذ استطلاعات وبحوث الرأي العام "الأسس النظرية والنماذج التطبيقية"، مرجع سابق، ص168.

هو أن تكون لوحدات المجتمع الأصلي فرص متساوية حتى لا يقع الباحث الذي يتجاهل هذا الشرط في شبهة التحيز.

- بناء الاستمارة: تجرى استطلاعات الرأي العام اعتماداً على استمارة الاستطلاع إلا أن هناك عدداً من المشاكل والأخطاء المنهجية التي يمكن أن تتضمنها الاستمارة والتي تؤدي إلى تشويه النتائج التي يتم الحصول عليها ومن بين المشاكل التي نتعرض لها في بناء الاستمارة تضمينها لأسئلة محددة النهاية، أو غير محددة النهاية، لذا اتجه العديد من الباحثين إلى المناداة بتطوير قاعدة تجريبية راسخة لتدعيم قدرة الأسئلة المفتوحة على قياس الرأي العام. مؤكدين على فائدة هذه الأسئلة في استطلاعات الرأي. وتوجد مشكلة أخرى تتعلق بالمبحوثين حيث أظهرت الأبحاث أن الناس يكونون راغبين في إبداء آراء في أمور ما، حتى عندما يكون لديهم أي أحكام كافية أو مواقف متعلقة بهذه الآراء، وهذا ما يطلق عليه "بالآراء الزائفة"[1].

والواقع أن إيجابيات استمارة البحث وسلبياتها موضوع مثار في مناهج البحث الاجتماعي وأدواته منذ فترة طويلة، ورغم ذلك تبقى الاستمارة باعتبارها أهم أداة بحثية في استطلاعات الرأي، بما تتميز به من مميزات غالباً لا تتوفر في أية أداة بحثية أخرى[2].

- تحليل البيانات: آخر خطوة من خطوات استطلاع الرأي هي تحليل البيانات التي تم جمعها من الجمهور وتصنيفها تمهيداً لعرضها ونشرها عبر وسائل

(1) السيد أحمد مصطفي عمر، البحث الإعلامي، مفهومه إجراءاته مناهجه، (دار طيبة للنشر والتوزيع، 2000م)، ص87.
(2) سمير محمد حسين، دراسات في مناهج البحث العلمي الإعلامي، مرجع سابق، ص294.

الإعلام، حيث تستخدم في هذه المرحلة أساليب ومعاملات إحصائية لتحويل النتائج الكيفية إلى نتائج كمية، فأصحاب الاتجاه الكيفي لا يعترضون على الإحصائيات في حد ذاتها، ولكنهم يعترضون على الأفعال التأويلية التي يقوم بها الباحثون أصحاب الاتجاه الكمي حيث يقومون ببتر الواقع ليتماشى مع المعالجة الإحصائية، كما أنهم يذهبون إلى أن الإحصائيات تصلح بشكل أفضل في إطار متوسط في كل من الزمان والمكان فهي تشوه إذا كان الإطار صغيراً جداً وهي تخفي كثيراً جداً عندما يكون الإطار شديد الاتساع[1].

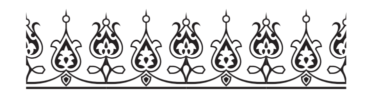
- التجاوزات الأخلاقية: إن الباحث يرى أن التجاوزات الأخلاقية ترتبط بالنواحي المنهجية المختلفة حيث إنها تحدث في أي مرحلة من مراحل الاستطلاع فقد تحدث في اختيار العينة أو في اختيار الأسئلة وترتيبها، كما أن النتائج يمكن ترتيبها لخدمة أهداف معينة، وبذلك فإن التجاوزات تشمل النواحي المنهجية بالإضافة إلى عملية النشر. وكان أول من واجه هذه التجاوزات جورج جالوب عندما قدم ما أسماه مرشداً أو دليلاً للجمهور متضمناً مجموعة من القواعد تساعد على تقييم الجمهور لاستطلاعات الرأي وتكاد هذه القواعد تكون هي نفس القواعد التي نصت عليها غالبية المواثيق الأخلاقية على ضرورة الالتزام بها عند إعداد التقرير النهائي للاستطلاعات أو عند نشر نتائجها. كما اقترح "جالوب" تكوين مجلس استشاري يتكون من أخصائيين وسيكولوجيين و تمثل به كافة الجماعات السياسية لتكون مهمته فحص منهجيات مؤسسات قياس الرأي العام و مدى التأكد من دقتها في كافة مراحلها.

ولكن بالرغم من هذه المجهودات الفردية والأكاديمية للحد من التجاوزات والارتفاع بمستوى الأداء في استطلاعات الرأي، إلا أن الساحة مازالت مليئة

---

(1) عواطف عبد الرحمن، النظرية النقدية في بحوث الاتصال، مرجع سابق، ص195.

بالعديد من الاستطلاعات التي تقوم حولها الشبهات بسبب التجاوزات المنهجية والأخلاقية التي تعترضها. وفي حقيقة الأمر أن هذه التجاوزات وكيفية معالجتها تختلف باختلاف النظام السياسي القائم.



الفصل

الخامس

الرأي العام في الإسلام

الفصل الخامس

الرأي العام في الإسلام

لا شك أن الرأي العام قد أحتل من فكرة الإسلام مكاناً بارزاً، حيث كشف لنا الإسلام عن مقوماته الموضوعية التي يكون فيها الرأي العام قائماً متى توفرت هذه المقومات، وجعل الإسلام له دوراً بارزاً وواضحاً ومحدداً وقوة تقوم على تنفيذ القوانين.

تعريفه:

(الرأي العام في الإسلام هو اتجاهات جماهير المسلمين نحو قضية تهم هذه الجماهير في وقت معين ومجتمع معين بعد مشاورة وحوار ونقاش يحكمه كتاب الله وسنة رسوله)[1].

وهناك تعريف للدكتورة حميدة سميسم تتناول فيه الجانب التأصيلي للرأي العام وتعرفه بأنه: (الرأي السائد الذي ينبع من الأفراد وغايته الجماعة (الجماهير) بعد السؤال والاستفهام والنقاش تعبيراً عن الإرادة والوعي تجاه أمر ما، وفي وقت معين ويشترط موافقته للشريعة الإسلامية والسير في حدودها من اجل تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وترتبط اتجاهاته بالولاء القومي والوطني والديني لأفراد الأمة[2].

وقد فطن الرسول "صلى الله عليه وسلم" بما آتاه الله من حكمة وبصيرة لمهارة الاتصال مع جمهور معين أو جماهير متعددة ترتكز على المعرفة بخصائص هذه

---

(1) سيد محمد ساداتي، الرأي العام في ضوء الإسلام، (عالم الكتب للنشر والتوزيع، 1990م)، ص17.

(2) معتصم بابكر، الإذاعات الدولية وتشكيل الرأي العام، مرجع سابق، ص100.

الجماهير، وأدائها، واتجاهاتها.. فطلب من أصحابه أن ينقلوا له صورة الرأي العام ليعرف حاجاته ومطالبه "أبلغوا عني حاجة من لا يستطيع إبلاغ حاجته"[1]..

ولقد كفل الإسلام للرأي العام من الحقوق ما جعله يقف من الرأي المعلن موقف المعارضة، إذا تعارض هذا الرأي مع مصالح الجماعة وقيمها وبَعُدَ عن هدفه الأسمى الذي رسمه الإسلام وفق منظومة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وانصرف إلي محاولة إلحاق الضرر بالمجتمع وأفراده.

المقومات الموضوعية للرأي العام في الإسلام:

حث الرسول "صلى اللـه عليه وسلم" الفرد المسلم على الاهتمام بمشاكل المجتمع والدخول والمشاركة في تكوين الرأي بخصوص المسائل التي تهم جماعة المسلمين ونهاه عن الوقوف منها موقف اللامبالاة.

وفي الحديث (من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم)[2]. وهكذا جعل النبي "صلى اللـه عليه وسلم" من شروط الانتساب الصحيح الكامل لعضوية المجتمع المشاركة في الأمور التي تطرح نفسها على صعيد المجتمع.. وهكذا يشير الرسول "صلى اللـه عليه وسلم" بهذا القول إلي ما نقصده بالمقومات الموضوعية التي توطد للرأي العام ومن أبرزها:

المشكلة التي تفرض نفسها على أعضاء الجماعة المسلمة، ولعل هذا ما قصده الرسول "صلى اللـه عليه وسلم" بقوله في الحديث السابق "أمور المسلمين" فأمور المسلمين هي مختلف القضايا والجوانب والاهتمامات والتطلعات والمخاوف التي تواجه المجتمع المسلم[3].

---

(1) رواه الطبراني عن عائشة وابن عمر بلفظ من كان وصلة لأخيه المسلم.

(2) أخرجه الطبراني في "الأوسط".

(3) محمد عبد الرؤوف بهنسي، الرأي العام في الإسلام، (عالم الكتب للنشر والتوزيع، 1989م)، ص47.

المناقشة لهذه الأمور والمشاكل، والتفاعل الاجتماعي بين الأفراد للوصول إلي الرأي العام بصددها.. وهذا ما عناه الرسول "صلى الله عليه وسلم" بقوله "يهتم بأمر المسلمين" ومن ثم فإن الاهتمام يتطلب من الفرد في الإسلام ألا يتوحد ويعتزل عن المجتمع وينكر الصلة بينه وبين غيره[1].

مجاهرة الفرد بالرأي:

لقد اعترف الإسلام بحق الإنسان في أن يفصح عن رأيه ويٌدلي بحجته ويجهر بالحق ويصدع به وقد كان الرسول "صلى الله عليه وسلم" يبايع أصحابه على أن يجهروا بالحق وإن كان مٌراً وعلى ألا يخافوا في الله لومة لائم. ولم يُعرف عن النبي "صلى الله عليه وسلم" في حياته أنه أخذ إنساناً أو عاقبه برأي جهر به أو أعلنه في حدود المباح، ولكنه كان يشجع أصحابه على إبراز آرائهم والإعلان عنها. ذلك أن الرأي العام قد يكون له وجود بين الأفراد ولكنهم قد لا يٌعبرون عنه أو يجهروا به لأسباب مختلفة. وقد يحسُن أن يعبر الناس عن آرائهم علانية ولكن في بعض الأحيان يؤثرون الاحتفاظ بها لأنفسهم أو التعبير عنها بطريقة غير رسمية للآخرين ممن يثقون فيهم، ولذا وٌجد من يضع ضمن تصنيفات الرأي العام ما يٌسمي بالرأي العام الباطن، وهو غير المعبر عنه لأن أفراد المجتمع يخشون التعبير عن آرائهم واتجاهاتهم[2].

وقد كان الرسول "صلى الله عليه وسلم" يعلم أن الناس لا يعبرون عن آرائهم إلا إذا كان هناك تشجيعا ً لإبداء الرأي، فشجع "صلى الله عليه وسلم" الناس على الجهر بآرائهم وأمنهم من أي عقاب أو مؤاخذة على ذلك "فلم يؤاخذ أحداً على رأيه ولم يقاطع حديث أحد وما كلمه إنسان إلا أصغى إليه". وهكذا أمن الفرد على

(1) المرجع نفسه، ص48.

(2) محي الدين عبد الحليم، الرأي العام في الإسلام، دار الفكر العربي، ص182.

نفسه ووجد أن رأيه إن كان صواباً أُخذ به ووجد طريقه للتنفيذ والتطبيق، بل كان نبينا "صلى الله عليه وسلم" وهو الموحى إليه يأخذ بآراء أصحابه، وينزل عليها ويقول لهم صلى الله عليه وسلم "أشيروا على أيها الناس"[1]. وتطبيقاً لما سبق فقد التقت النظرة الحديثة مع ما سبق أن قرره الإسلام، حيث أُشير إلي أنه من الضروري للحصول على المعلومات من العاملين في منظمة ما، فإن العاملين يجب أن يؤمنوا ويُضمن لهم أن يعبروا عن آرائهم دون أي مؤاخذة أو عقاب، فإذا كان العاملون يشعرون بالأمان فإنهم سوف يمُدون بمعلومات جيدة وفعالة..![2].

حث الفرد على استقلالية الرأي:

إذا كان الرسول "صلى الله عليه وسلم" قد حث الفرد على الاندماج في مجتمعه والاشتراك في مناقشة أموره وشجعه على الجهر برأيه فإنه أيضاً وفي الوقت ذاته أمر "صلى الله عليه وسلم" الفرد ألا يتابع غيره دون وعي وهُدي بل عليه أن يحكم عقله وفكره، وأن يدخل المناقشة الجماعية يقوده فكر واع وعقل مستنير، ونعي القرآن الكريم على من يتابعون غيرهم قائلين " **إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ** " [3].

كما توعد القرآن من يُعطلون عقولهم بقوله " **وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيراً مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لاَّ يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لاَّ يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لاَّ يَسْمَعُونَ بِهَا** " [4].

---

(1) رواه الترمذي.

(2) سيد محمد ساداتي، الرأي العام في ضوء الإسلام، مرجع سابق، ص79.

(3) سورة الزخرف، الآية: 23.

(4) سورة الأعراف، الآية: 179.

ولذلك رأينا الرسول "صلى اللـه عليه وسلم" يشجع الفرد على الاستقلال برأيه ففي الحديث "لا يكن أحدكم إمعة يقول أنا مع الناس إن أحسن الناس أحسنت وإن أساءوا أسأت ولكن وطنوا أنفسكم إن أحسن الناس أن تحسنوا وإن أساءوا أن تجتنبوا إساءتهم[1] ولعل الرسول "صلى اللـه عليه وسلم" يهدف بذلك إلى الحصول على رأي فردي سليم يُعبر الفرد فيه عن ذاته غير متأثر بغيره ضماناً لحدوث تفاعل بين آراء الأفراد وصولاً للرأي العام السليم[2].

فاعلية الرأي العام في المنظومة الإسلامية:

لم يكتف الإسلام بتشجيع المسلم على إبداء الرأي وصيانة حريته في ذلك، ولكنه إضافة إلي ذلك أوجد الإسلام للرأي العام دوراً يتجاوز مجرد التعبير القولي إلي السلوك الفعلي.

فقد أعتبر الإسلام الرأي العام وسيلة من وسائل مقاومة الآفات الاجتماعية يفعل مالا تفعله القوانين، بل وجعله العين الساهرة على تنفيذ القوانين واحترام القواعد الأدبية والسنن الصالحة التي أقرها المجتمع وجعل الإسلام للرأي العام دوراً يتمثل في تقويم المعوج ومنع الخبائث[3].

قال اللـه تعالى: " **كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللـهِ** "[4].

وقد بين القرآن أن اللعنة تكون على اللذين يفسدون الرأي العام في الأمة.. قال تعالى:

(1) رواه الطبراني.

(2) محمد عبد اللـه السلامة، الإعلام الإسلامي ومتغيرات العصر، مرجع سابق، ص164.

(3) محمد عبد الرؤوف بهنسي، الرأي العام في الإسلام، مرجع سابق، ص89.

(4) سورة آل عمران، الآية: 110.

" **لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ** {78/5} **كَانُواْ لاَ يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ** {79/5} " [1].

.. ومن هذه الآية يتضح وكما ورد في الحديث "لما وقع بنو إسرائيل في المعاصي نهتهم علماؤهم فلم ينتهوا فجالسوهم في مجالسهم واكلوهم وشاربوهم فضرب الله قلوب بعضهم ببعض ولعنهم على لسان داود وعيسي ابن مريم.." الحديث.

وهكذا يتضح لنا أن الرأي العام لبني إسرائيل صار يستحسن المنكر ويسكت عن فاعليه، ومن هنا فسد الرأي العام وصار كل فرد في المجتمع يري الظلم والفساد فلا يأمر بتغييره ويقع هو في الظلم فلا ينهاه أحد[2].

وفي الآية السابقة " **كَانُواْ لاَ يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ** {79/5} "" [3] المائدة ومن المثير للسخرية والعجب معاً أن هذا الأمر لم يكن مقصوراً على العامة وإنما شاركهم فيه علماؤهم.. قال تعالى: " **لَوْلاَ يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ الإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ** {63/5} " [4].. فقد وقفت الطبقة المثقفة فيهم ساكتة لا تمد يدها لتغيير ظلم أو دفع عدوان. وفي سبيل تكوين رأي عام صالح صائب له دور واضح ملموس أوجب الإسلام على كل مؤمن أن يستنكر الشر ويستهجنه وإلا اضطربت أمور المجتمع.. وهكذا أقام الإسلام الرأي العام حارساً يراقب من شذ ويرجعه للصواب[5].

---

(1) سورة المائدة، الآية: 78 - 79.

(2) محي الدين عبد الحليم، الرأي العام في الإسلام، مرجع سابق، ص153.

(3) سورة المائدة، الآية: 79.

(4) سورة المائدة، الآية: 63.

(5) سيد محمد ساداتي، الرأي العام في ضوء الإسلام، مرجع سابق، ص188.

الرأي العام بين حرية التعبير وشذوذ الأفكار والمواقف:

منح الإسلام الفرد حرية التعبير عن رأيه وفكره، ولكن الإسلام عندما أعطي له هذا الحق قيده بأن يكون لصالح المجتمع وأفراده، ودعوي حرية الرأي والفكر لا تُجيز له الإضرار بالمجتمع ومصالحه العامة وفي هذه الحالة حث الإسلام المجتمع أن يُباشر الوصايا على الرأي المعوج والفكر المنحرف والسلوك الشاذ.. وفي الحديث قال الرسول "صلى الله عليه وسلم" "إن قوماً ركبوا سفينة فاقتسموا فصار لكل منهم موضع فنقر رجل موضعه بفأس فقالوا له ما تصنع؟ قال هو مكاني أصنع فيه ما أشاء، فإن أخذوا على يده نجا ونجوا وإن تركوه هلك وهلكوا" الحديث.. وبهذا أرسي النبي "صلى الله عليه وسلم" عرفا مغزاه" أنت حر ما لم تضر"[1].

وهكذا جعل الإسلام المسئولية بين الفرد والمجتمع مسئولية تقابلية، فالفرد مسئول والمجتمع مسئول والعاطفة بينهما عاطفة بنوة وأمومة، فالفرد يشعر بالبنوة والبر بمجتمعه، والمجتمع يلمس إحساس الأمومة والرعاية للفرد وهكذا ينشأ من إدراك المسئوليتين السابقتين والاضطلاع بهما ما يسمي بالرأي العام.

تحريم خداع الرأي العام وتشكيله على أسس غير سليمة:

لما كان للرأي العام في الإسلام هذا الدور وهذه الأهمية فإن الإسلام حارب كل من يحاول خداع الرأي العام وغشه، لأن في ذلك إهداراً للطاقات، وتضييعاً للمصالح العليا، وإفساداً للذوق العام.

(1) محمد متولي، الإعلام في العصر الحديث ودوره في تبليغ الدعوة الإسلامية، (مكتبة ابن تيمية، 2009م)، ص87.

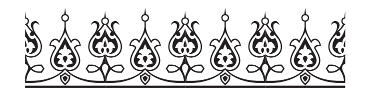
ولما كانت المعلومات والحقائق إحدى الركائز الأساسية في بناء الـرأي العـام، فقـد أولي الإسـلام عنايةً بالغة بضرورة الدقة في نقل الخبر والمعلومة وعدم التضليل والخداع والغش.. قال "صلى اللـه عليه وسلم" "من غشنا فليس منا"[1].. وقال أيضاً "صلى اللـه عليه وسلم" "ملعون مـن ضـار مؤمنـاً أو مكر به"[2].

وقد جاء في تفسير قوله تعالى: " **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ {6/49}** " [3]. أن الرسول "صلى اللـه عليه وسلم" أرسل رجلاً إلي بني المصطلق ليجمع صدقاتهم فرجع وأخبر رسول اللـه "صـلى اللــه عليـه وسـلم" أنهـم يعـدون لحربه، فأرسل لهم الرسول "صلى اللـه عليه وسلم" ليستوضح الخبر فوجـد أن الحقيقـة غـير ذلـك. ولقد أحدث هذا الخبر الكاذب اضطراباً في الـرأي العـام وكـاد أن يتحـول إلي رأي عـام فعـلي يأخـذ صورة الإعداد لغزو هؤلاء الناس. وعلى هذا النحو يكون لأي خـبر مهـما كـان وزنـه دوراً في صـياغة وتشكيل الرأي العام ومتى كان هذا الرأي صحيحاً صادقاً يكون الرأي العام على أسـاس سـليم، وإذا كان كاذباً ومغرضاً تشكل رأي عام خاطئ[4].

ومـن ثـم يمكننـا أن نفهـم لمـاذا حـارب الإسـلام الغـش وعـدم الدقـة في الأخبـار وحـارب الإسلام الشائعات التي تقوم على نقل خبر كاذب لا أساس له من الصحة أو تُضخم من أمر وتجعلـه يبدو في صـورة غـير حقيقيـة. فالـشائعات تـؤدي إلي التـشكيك والبلبلـة وتوقـع الجماهـير في حـيرة شديدة وتؤدي إلي الفرقة والصراع الداخلي. وقد وجه القرآن الكريم الرأي العام -عنـدما يستـشعر الـشائعة- ألا يـساهم في نـشرها وترديـدها ولكـن عليـه أن يرجعهـا لأولي الأمـر قـال تعـالى: " **وَإِذَا**

(1) رواه مسلم في صحيحه.
(2) رواه أحمد.
(3) سورة الحجرات، الآية 6.
(4) محي الدين عبد الحليم، الرأي العام في الإسلام، مرجع سابق، ص 207.

جَاءهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُوْلِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلاَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لاَتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلاَّ قَلِيلاً {83/4} "[1] وهكذا يوقظ الإسلام إحساس الرأي العام ويشعره بالمسئولية لإدراك خطورة الشائعة التي توقعه في الحيرة والبلبلة[2].



(1) سورة النساء، الآية: 83.

(2) محمد عبد الرؤوف بهنسي، الرأي العام في الإسلام، مرجع سابق، ص290.

الفصل

السادس

المنظمات الدولية وتشكيل الرأي العام في السودان

الفصل السادس

المنظمات الدولية وتشكيل الرأي العام في السودان

أخذت أزمة دارفور لدى الرأي العام العالمي منحى آخر، تبلور في تصوير الأحداث الجارية في الإقليم على أنها صراع إثني بين القبائل العربية والقبائل الإفريقية، تنحاز فيه الحكومة السودانية ذات التوجهات الإسلامية إلى القبائل العربية على حساب نظيرتها الإفريقية في الإقليم. وقد أخذت هذه القضية طريقها نحو التدويل، وسُلِّطت عليها الأضواء بكثافة منذ يوليو 2004م، من قِبل القوى الدولية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، حيث لعبت واشنطن -ومِن ورائها أيادي الصهيونية النافذة في دوائر صنع القرار الأمريكي- دور الدولة القائد للتحالف الدولي ضد حكومة السودان، وجعلت من السودان هدفاً لها، بعضها يهدف إلى إسقاط الحكم القائم وبعضها يعمل على إضعافه بإشاعة عدم الاستقرار فيه، وآخر يعمل على تفكيك الدولة السودانية إلى دويلات صغيرة تسهل السيطرة عليها خدمة لمصالح الآخرين[1]. لقد استطاع الناشطون في الحركات المسلحة اختراق الوسائط الإعلامية المؤثرة بغية استدرار عواطف الرأي العام[2]، وخلال أقل من عامين احتلت أزمة دارفور حيزاً واسعاً واهتماماً بالغاً من وسائل الإعلام العالمية وفي الساحة السياسية الدولية بصورة أثارت الدهشة حيث أنها غطت على قضية جنوب السودان والتي تعتبر قضية البلاد الأولى، ومما أثار الدهشة أيضاً وصول أزمة دارفور إلى أروقة مجلس الأمن

(1) عماد سيد أحمد، أمركة أفريقيا، مرجع سابق، ص 91.

(2) الكتاب الأسود للحركات المسلحة في دارفور، المركز السوداني للخدمات الصحفية، يناير 2006م، ص5.

بهذه السرعة[1]. لقد دخلت دارفور في دائرة الجذب السياسي والاستقطاب الدولي والاهتمام الإعلامي الذي تستدعيه الأحداث المأساوية، واتفاق ذلك مع رؤية هذا الإعلام لدول الجنوب عموماً، فمن العوامل الأساسية التي تزيد الأخبار السلبية عن دول العالم الثالث هو مدى اتفاق الحدث مع ما يتوقعه الإعلام أو يرغب في الحصول عليه (عامل الاتفاق مع الاتجاهات السابقة) (Consonance)، فالصورة المنطبعة عند الإعلاميين الغربيين بشكل عام عن دول العالم الثالث هو أن تلك الدول هي مراكز للصراع والتوتر[2]، وصور الحرب وتدفق اللاجئين ومشاهد الدمار والخراب والمأساة تجد طريقها للوسائل الإعلام ية بيسر وسهولة وتتفق مع رؤية الإعلام الباحث عن الإثارة ومزيد من التوتر والرعب ، وهذه الصورة أيضاً تتسق مع منهج آخر يستهدف تقسيم القارة ، فقد سربت خريطة جديدة للقارة خلال مؤتمر انعقد في العاصمة اليوغندية كمبالا 1994م اقترح فيه إلغاء الحدود الأفريقية وتقسيم القارة إلى ست جمهوريات[3]:

1. جمهورة الصحراء وتمتد من مصر حتى موريتانيا وتضم الجزء الشمالي من السودان.
2. جمهورية أفريقيا الوسطى وتضم يوغندا وكينيا والكنغو الديمقراطية وتشاد والكاميرون والكنغو برازفيل وتضم الجزء الجنوبي من السودان.
3. جمهورية سنغامبيريا وتضم الحزام السنغال حتى نيجيريا.
4. جمهورية أرثوميا وتضم دول القرن الأفريقي، أثيوبيا، أرتريا، الصومال، جيبوتي.
5. الجمهورية السواحلية موازمبيا وتضم كل دول الجنوب الأفريقي.

(1) حسن سيد سليمان، جذور أزمة دارفور، مقال، مجلة آفاق سياسية، العدد الثاني، سبتمبر2004م، ص55.
(2) جيهان أحمد رشتي، الإعلام الدولي، (القاهرة، دار الفكر العربي، 1986م)، ص 417.
(3) عماد سيد أحمد، أمركة أفريقيا، مرجع سابق، ص 82، 83.

والأكثر إثارة في قضية دارفور هو المشهد الدولي، فقد حققت اتفاقاً بين الدول الأوربية والولايات المتحدة والتي اختلفت حول الحرب على العراق وبخاصة ألمانيا وفرنسا والتي وصلت إلى التهديد بالتدخل العسكري[1]، وكانت حرب العراق تقدم مشهداً آخر للإدارة الأمريكية والبريطانية بعد فضيحة سجن أبو غريب والتي تكشفت في 2004م، وأحدثت إحراجاً هائلاً للإدارة الأمريكية وتحالف الحرب على العراق، خاصة أن الرئيس الأمريكي جورج بوش كان يستعد لخوض انتخابات في نوفمبر 2004م وقد كان لكل مجموعة دولية أو إقليمية أسبابها في تفاعلها مع الحدث، ففرنسا أولت اهتمامها بالحدث فلا يخفى النفوذ السياسي والاقتصادي لفرنسا في المنطقة الغربية من أفريقيا بصورة عامة ويسعي فرنسا إلى خفض حدة التوتر، فقد نشرت الحكومة الفرنسية مائتي جندي فرنسي على الحدود السودانية التشادية وذلك في يوم 31 يوليو 2004م، وقد بررت ذلك بتقديم المساعدات الإنسانية للاجئين السودانيين في تشاد[2]. من دون شك فإن العمل الطوعي مهنة نبيلة تعكس أسمى صورة لعلاقة الإنسان بأخيه الإنسان. ولا يجد المرء أقل من أن ينحني إجلالا وتقديرا لمن يعملون ويخلصون في هذا المجال. لكن عندما تختلط الأمور وتستخدم هذه المهنة النبيلة مُطية لأجندة تآمرية واستخباراتية فإن الإنسان يصاب بإحباط وحزن عميقين.

يقول الدكتور مصطفي عثمان اسماعيل إن الذين يتابعون أدبيات ومذكرات عمال الأغاثة الغربيين حينما يعودون إلى بلدانهم، وتقارير الدول والمجتمعات التي كانوا يعيشون فيها يرى فيها ثلاث صور جلية، الأولى -وهذا ما رأيناه في أغلب المنظمات الدولية- هي الجانب الإنساني الذي لا يخرج من هذه المهمة، والثانية، هي أنهم كانوا أحياناً مطايا لأجهزة مخابرات إما تكون لدولهم أو جهات تغدق

---

(1) حسن سيد سليمان، مقال سياسي، مرجع سابق، ص 56.

(2) صحيفة الصحافة السودانية 2004/8/1م.

عليهم العطاء. والشق الثالث، هو خدمة التبشير للديانة المسيحية وإزكاء الفتن بين أبناء الوطن الواحد عبر النعرات الدينية أو الطائفية وتغذية الحملات الإعلامية المضللة[1].

ويواصل قائلاً ان أول اشتباك بين الحكومة السودانية والمنظمات الاجنبية في عهد المرحوم الفريق إبراهيم عبود، الذي حكم السودان في الفترة 1957-1964م، عندما أصدر قراراً في عام 1962 بطرد المبشرين الأجانب من السودان بعد رصد وإثبات مخالفاتهم وتجاوزاتهم ومنها إزكاء ودعم حركات التمرد إضافة إلى تستر بعض منظمات الإغاثة الأجنبية بالعمل الإنساني لنشاطها الكنسي والتبشيري.

في بداية الثمانينات بدأت جهود المنظمات الدولية في بحث موطئ قدم بشرق السودان تحت غطاء العون الغذائي والإنساني والدوائي، ثم تكتشف الدولة نشاطاً تبشيرياً تقوم به منظمات آيرلندية وأسكوتلندية في مناطق البجا تحت غطاء دراسة اللغة البجاوية ومن بين هذه المنظمات منظمة الصليب الرحيم الأميركية الأنجيلية التي قضت 25 عاماً في تنصير أفريقيا.

ثم جاء الاشتباك الآخر أثناء كارثة الجفاف والتصحر ثم الفيضانات عام 1988 في عهد الديمقراطية الثالثة. وتعددت الاشتباكات بين الحكومة السودانية والمنظمات الطوعية الغربية أثناء برنامج شريان الحياة في الجنوب، خاصة ذلك الذي كان ينطلق من قاعدة لوكوشوكو بكينيا بهدف إيصال المساعدات الإنسانية للمواطنين المتأثرين بالحرب في ظل استمرار الصراع بالجنوب. ففي بداية عام 1995 بدأت الشكوك في إنحياز عمليات شريان الحياة نحو التمرد حيث رصدت الأجهزة الأمنية قيام طيران الإغاثة القادم من قاعدة لوكوشوكو في كينيا بنقل العتاد والإمدادات العسكرية والغذائية لصالح التمرد في ظل الإستجابة لرفض المنظمات

(1) صحيفة الشرق الأوسط، سلسلة مقالات كيف ترى الخرطوم أزمة دارفور؟، مصطفي عثمان إسماعيل، بتاريخ العاشر من أغسطس الحلقة العاشرة.

والمتمردين لأي تواجد رسمي سوداني بالقاعدة. كما اتهمت بعض المنظمات ومنها منظمة إغاثة الشعوب النرويجية في يونيو 2000م بتقديم عون عسكري لقوات التمرد والعمل بشكل منفصل عن شريان الحياة الأمر الذي أكدته الخارجية النرويجية من خلال التحقيق الذي أجرته وقامت بنشره، بل انني شخصياً التقيت بمسؤول هذه المنظمة الذي أكد لي أنه ليس حيادياً تجاه الحرب في جنوب السودان[1]. عندما بدأت الأحداث الأخيرة في دارفور لم تكن المنظمات الغربية غائبة عنها فقد كانت موجودة لكن الجديد هو أن المنظمات التي كانت تغذي التمرد في جنوب السودان تحت ستار العمل الإنساني وجدت في كارثة دارفور هدية لها لكي تواصل ممارسة أجندتها غير الإنسانية التي افتقدتها بتوقيع اتفاقية السلام فانتقلت بكل تجاربها اللإنسانية إلى دارفور.

على الرغم من التسهيلات والتعاون الذي وجدته المنظمات الدولية من الحكومة السودانية لأداء رسالتها الإنسانية التي كانت غطاء لتنفيذ أجندتها الخفية وساترا عبر فبركة وتوفير المعلومات الكاذبة عن انتهاكات حقوق الانسان والترحيل القسري والابادة الجماعية والاغتصاب وجرائم الحرب ودعوة المجتمع الدولي للتدخل بدارفور وتعدته بشرق البلاد وشماله مخالفة لمبادئ العمل الطوعي والإنساني والقوانين واللوائح المنظمة له واتفاقياتها مع حكومة السودان[2]. وكانت المساعدات الألمانية ملحوظة ، خاصة عندما استضافت ما أسموه مؤتمر المهمشين وتقديمها مساعدات وإيواء للحركات المسلحة مطلع العام 2004م ووصف الإجراء الألماني محاولة الحصول على عضوية دائمة في مجلس الأمن[3]،

(1) مصطفي عثمان إسماعيل، المصدر السابق.

(2) مصطفي عثمان إسماعيل، دارفور الماضي، الحاضر، المستقبل، (دار الأصالة للصحافة والنشر والإنتاج الإعلامي، 2008م)، ص31.

(3) التقرير الإستراتيجي السوداني السادس، 2004-2005م (القاهرة، مركز الدراسات السودانية) ص57.

ووصفت نيوزويك (News week) الموقف البريطاني من أزمة دارفور بأنه حالة تطهر إنساني بعد فضيحة أبو غريب.

أما العنصر الأكثر إثارة فهو المشهد الإنساني في الأزمة فقد تدافع إلى دول الجوار (تشاد) وإلى معسكرات النازحين في عواصم الولايات أعداد من النازحين بحالة بائسة، ولقد وصف المشهد بأنه أكبر كارثة إنسانية في العالم كما وصفه مندوب الأمم المتحدة يان إيغلاند وكانت المنظمات تشير إلى مليون ونصف مليون نازح[1].

وفي مقابلة للدكتور مصطفي عثمان اسماعيل مع صحيفة الحياة اللندنية يقول لست من أولئك الذين يؤمنون بنظرية المؤامرة والبحث عن شماعة لإلصاق مشاكلنا بها. كما أننى لست من الذين يسلمون بأن كل مشاكلنا في هذه المنطقة تقف وراءها إسرائيل والولايات المتحدة. لكن ما أراه في قضية دارفور من نشاط محموم للمنظمات اليهودية في الغرب وتلفيقها للحقائق والمعلومات واستخدام قضية دارفور لفرض العقوبات على الحكومة السودانية وبصورة إنتقائية بل المناداة علناً باسقاط الحكومة في الخرطوم وقيادة حملة دولية مستمرة وبالتركيز على واشنطن ونيويورك وبروكسل، لا يترك أدنى شك في أن وراء الأكمة ما وراءها وأن هنالك أجندة أخرى وأن قضية دارفور إنما هي كلمة حق أريد بها باطل.

فقد تميزت الحملة العدائية الشرسة في قضية دارفور بميزتين: الأولى هي أن ذات الدوائر التي كانت تتولى أكبر حملة في حرب الجنوب واتهامات الرق والعبودية والتطهير العرقي، هي ذاتها من تولى الترويج لقضية دارفور. أما الثانية فهي تدخل المجموعات اليهودية التي أضافت عنصراً جديداً وبامكانيات ضخمة في تصعيد

---

(1) منى حسن عثمان، ظاهرة النزوح الأسباب، الانعكاسات والحلول، (الملتقى الأول حول قضايا النزوح، قاعة البنك الزراعي، مركز دراسات المجتمع، 2006م)، ص ص21-22.

الحملــة العدائيــة عــلى الــسودان. تــشير التحلــيلات لعــدد مــن الأســباب وراء ذلــك منها[1]:

1- أن المجموعات اليهودية تريد أن تنعش ذاكرة التاريخ بالإبادة الجماعية والمحارق ضد اليهود في ألمانيا مما يجدد التعاطف الإنساني مع قضيتهم ويمنحهم الشرعية لقيادة الجهود العالمية لمنع حدوثها مرة أخرى مما يمكنهم من الاستمرار في ابتزاز الدول والشعوب الغربية خاصة.

2- صرف الأنظار والإعلام عن مآسي العراق والفظائع التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وصنع بؤرة أحداث جديدة تجذب الاهتمام العالمي.

3- ظلت إسرائيل ومنذ حرب يونيو (حزيران) 1967م مع العرب حيث وقفت أفريقيا مع العرب وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل، تسعى لاحداث شرخ في العلاقات العربية- الأفريقية فوجدت في قضية دارفور سانحة لدق إسفين في هذه العلاقة من خلال إبراز القضية باعتبارها قضية إثنية يعمل فيها العنصر العربي على إبادة وإزالة العنصر الأفريقي في دارفور، وكذلك من خلال الربط بين صورة العربي الذي يفجر نفسه دفاعاً عن حقه في فلسطين، وتلك في دارفور التي تظهر صورة «العربي المغتصب» و«القاتل المعتدي»، فتبرر بذل ما تقوم به ضد الفلسطينيين من تقتيل وتدمير وبناء جدار الفصل العنصري. والمعروف أن إسرائيل تعتبر أفريقيا سوقاً رائجة للسلاح فهي ترسل السلاح إلى ثماني عشرة دولة أفريقية مما أسهم في قلاقل وفتن وعنف وحروب أهلية شهدتها وتشهدها نواحي أفريقيا المختلفة، وإسرائيل تتبوأ مركزاً عالمياً على مستوى العالم في تجارة

---

(1) حوار أجرته صحيفة الحياة اللندنية مع مستشار رئيس الجمهورية مصطفي عثمان إسماعيل بتاريخ 2007/5/14م.

السلاح فهي تأتي الرابعة بعد الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتسبق روسيا وألمانيا.

وتحدث حاييم كوشي، رئيس جماعة اليهود الزنوج، إلى التلفزيون الإسرائيلي في أعقاب الزيارة التي قام بها يواف بيران المدير العام لوزارة الخارجية الاسرائيلية إلى تشاد إبان نزوح أعداد من دارفور إلى المعسكرات بتشاد. وقال (نحمد الله على حرص دولتنا إسرائيل على التواصل مع الإخوة الأفارقة ونأمل أن يأتي اليوم الذي ترفرف فيه نجمة داؤود المقدسة على هذه القارة التي نرتبط معها بكثير من السمات المشتركة على المستوى الفكري أو العقائدي اليهودي)[1].

وفى موقع (أنباء افريقيا اليهودي) الذي أنشأته طائفة اليهود الزنوج التي يرأسها حاييم كوشي نشرت يوم 13 أغسطس (آب) 2004م مقالة كتبها إيثمار إخمان من جامعة بن غوريون جاء فيها أن تشاد تحولت منذ اشتعال الأزمة في دارفور إلى مركز إسرائيلي كبير تحرص إسرائيل على التواجد فيه.

4- تشويه صورة السودان وإضعاف الحكومة السودانية التي رفضت التطبيع مع إسرائيل، بعد أن لاحت بارقة السلام في الجنوب، والترويج لفظائع الإبادة والإغتصاب وإحداث فتنة عرقية وفقاً للإثنيات العرقية والقبلية والترويج لفكرة أن المسلمين العرب يرتكبون الإبادة ضد المسلمين الأفارقة.

5- تصعيد الحملة لتسويق التدخل الدولي.

وفقاً لهذه الأهداف فإن أصل الحملة الشرسة في قضية دارفور بدأت في متحف الهلوكوست (المحرقة اليهودية) ممثلاً في لجنة الضمير العالمي برئاسة اليهودي المعروف بعدائه للسودان جيرى فاور عام 2003م عندما أصدر بياناً حول الإبادة العرقية في السودان، وأعقب ذلك الإعلان عن تدشين مناشط وندوات دعائية

---

(1) محمود أبو العينين، "الدور الأمريكي في أزمة دارفور"، حسن مكي، والسيد فليفل، "محرران"، أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور، (معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2006م)، ص451.

للترويج للحملة، ومن ثم أعلن متحف الهلوكوست أن ما يحدث في دارفور هـو إبـادة جماعيـة، ثـم إنطلقت الحملة في المدارس والكليات والجامعات.

أول ندوة حاشدة نظمها متحف الهولوكوست بواشنطن ظهـر يـوم 2004/2/20 تحـت عنـوان (حريق غرب السودان: تقرير عن حالة الطوارئ في دارفور) تحدث فيهـا كـلٌ مـن أدوتى أكـوي مـن منظمة العفو الدولية، وجـون بريندرغاسـت مـدير برنـامج أفريقيـا في مجموعـة الأزمـات الدوليـة، والناشطة في مجال حقوق الإنسان في منظمة (هيومـان رايـتس ووتـش) جمـيرا رون، حيـث أوصـوا بضرورة الحفاظ على قضية دارفور حية على السطح وجعلها جزءا من أولويات واهتمامات المجتمع الدولي، ودعم مشروع المقاومة للحركات المتمردة التي تحظى بدعم عناصر من الحكومة التـشادية. ونادى جون بريندرغاست بـضرورة أن تغـير الإدارة الأميركيـة مـن سياسـة التعـاطي إلى إسـتراتيجية الضغط والاحتواء[1].

مع تزايد زخم حملة دارفور المعاديـة عكفـت المجموعـات اليهوديـة الناشـطة إلى إنـشاء وتأسيس منظمة (تحـالف إنقـاذ دارفـور) لتكـون مظلـة تنـسيقية لحـشد الجهـود والطاقـات ووضـع الـسياسات والخطـط والاسـتراتيجيات لزيـادة أوار الحملـة. وقـد نجـح تحـالف إنقـاذ دارفور في ضم 160 منظمة تحت جناحه. وقد تمكنت هذه المنظمة في فـترة وجيـزة نـسبة لما توافر لديها من إمكانات مادية هائلة، من تكثيـف الحملـة والوصـول بهـا إلى مـستويات غـير مسبوقة. شهد النصف الثاني من عام 2004م تجاذباً كبيراً بين الإدارة الأميركية التي اكتفت بوصف ما يحدث في دارفور بأنه تطهير عرقي وبين الناشـطين في حملـة دارفـور المعاديـة بقيـادة متحـف الهلوكوسـت وتحـالف إنقـاذ دارفـور الـذين وصـفوا مـا يحـدث بالإبـادة الجماعيـة. وقـد شـنت الصحف خاصة افتتاحيات الـ(واشنطن بوست)، التي يحررها الفريد هيـات، ومقـالات نيكـولاس

---

(1) مصطفي عثمان إسماعيل، دارفور الماضي، الحـاضر، المـستقبل، دار الأصـالة للـصحافة والنـشر والإنتـاج الإعلامـي، مـصدر سابق، ص53.

كريستوف في الـ(نيويورك تايمز) هجوماً شديداً على الإدارة ومارست مع المسؤولين ضغوطاً مكثفة للاعتراف بالإبادة الجماعية في السودان حسب زعمهم. ونسبة لتقلبات المناخ السياسي وازدياد الاستقطاب الانتخابي خاصة لكتلة الأميركيين الأفارقة، أعلن وزير الخارجية السابق كولن باول في شهادته أمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ في 9 سبتمبر (ايلول) 2004م أن ما يحدث في دارفور هو إبادة جماعية مما فتح الباب واسعاً لازدياد أوار الحملة تحت شعار الإبادة الذي تبنته الإدارة الأميركية[1].

التدخلات الصهيونية في أفريقيا ليست جديدة، ففي نيجيريا قامت إسرائيل بمساعدة جماعة الأيبو في الأقليم الشرقي لمواجهة الأقليم الشمالي الذي يضم أغلبية مسلمة حتى وصل الأمر حد إعلان استقلال الإقليم الشرقي تحت إسم جمهورية بيافرا عام 1967م واعترفت بها إسرائيل بدعوى أن الأيبو قومية متميزة، كما أطلق الإعلام الصهيوني عليهم (يهود افريقيا).

وقد أخبرالرئيس النيجيري السابق أليسون أوباسانجو كيف أنه قاد الجيش النيجيري بنفسه حتى انتصر على المتمرد الجنرال أجوكو الذي قاد التمرد ونصب نفسه حاكماً على دولة بيافرا، حيث كان الجنرال قائد التمرد يتلقى دعماً مباشراً من إسرائيل وقيادات الحركة الصهيونية العالمية. وحسب الدكتور التنزاني الأصل الأميركي الجنسية علي مزروعي فإن مؤسس الصهيونية واصل التفكير في أفريقيا على أنها امتداد ممكن للكيان الصهيوني أكثر من كونها وطناً لليهود، ولما كانت هناك أعداد كبيرة من اليهود الذين أرادوا الاستقرار معاً في مناطق يستطيعون فلاحتها بأنفسهم ويسمونها وطناً مشتركاً، فقد اعتبرت فلسطين مكاناً غير مناسب لكل اليهود الذين أرادوا الاستقرار معاً بهذه الطريقة.

(1) وكالة السودان للأنباء، دارفور، جذور المشكلة وآفاق الحل، نشرة خاصة بمناسبة الذكرى الخمسين لاستقلال السودان وانعقاد قمة الاتحاد الأفريقي السادسة بالخرطوم، 2006م.

بعد تبني الإدارة الأميركية للإبادة الجماعية نظمت ندوة يوم 22 سبتمبر 2004 عن الأوضاع في دارفور تحت عنوان «ثم ماذا بعد إعلان الإبادة الجماعية في دارفور» لخص حينها الناشط المعادي جون بريندرغاست موجة الضغوط المتصاعدة في ذلك الحين مشيراً إلى أن الحكومة السودانية تواجه أكثر اللحظات حرجاً في تاريخها لأنها تواجه كل الجبهات القتالية وكذلك ضغوط المفاوضات، منادياً بضرورة تقديم رموز النظام إلى محاكم جرائم حرب[1].

بعد ذلك اضطلعت المنظمات اليهودية بدور مباشر ومحوري في الحملة مخالفة تكتيكاتها السابقة التي كانت تحرص على التستر خلف لافتة التحالفات التنسيقية الفضفاضة. وقد أقام في هذا الصدد معهد جاكوب بلوشتين ندوة في منتصف عام 2005م تحت عنوان «لابد من وقف الإبادة الجماعية في دارفور»، حيث شن مقدم الورقة أليسون كوهين هجوماً عنيفاً على الحكومة السودانية وقال «من دون تدخل قوي وصارم من المجتمع الدولي، فإن الأحوال ستزداد سوءاً»، وانتقد الإدارة الأميركية لعدم القيام بعمل فعَّال ضد الخرطوم. ونادت الورقة في توصياتها بضرورة تفعيل وتنشيط المحكمة الجنائية الدولية لتقديم المسؤولين السودانيين للمحكمة وكذلك استخدام القوة العسكرية الأميركية لإجبار الحكومة على إيقاف الابادة وإنفاذ قرارات الأمم المتحدة حول العقوبات الموجهة وحظر الطيران.

وأكدت الورقة ضرورة تطبيق إجراءات أخرى فاعلة مثل تدشين حملات للتوعية الجماهيرية وسط الطلاب والشباب والناشطين للاتصال بالإدارة والكونغرس لاتخاذ إجراءات مشددة ضد السودان. واستثمرت المجموعات اليهودية زخم فيلم «فندق رواندا» والتأثير الذي أحدثه في التذكير بمأساة المذابح والإبادة الجماعية في رواندا وصمت العالم. وقد تم استقطاب الممثل جون شارل بعد أن تم

---

(1) صحيفة الشرق الأوسط، سلسلة مقالات كيف ترى الخرطوم أزمة دارفور؟، مصطفي عثمان إسماعيل، مصدر سابق بتاريخ العاشر من اغسطس الحلقة العاشرة.

ترشيحه للأوسكار إلى قيادة حملة جديدة لوقف ما أسموه الابادة الجماعية في دارفور، وقد تم ترتيب لقاءات ومحاضرات جماهيرية لبطل الفيلم لتسليط الضوء على ما يجرى في دارفور[1].

وخلصت تلك الحملة إلى إبتدار جهود لتصوير فيلم وثائقي يطلق عليه «فندق دارفور» وقد قام الممثل بالفعل بزيارة معسكرات اللاجئين في شرق تشاد في مطلع عام 2005 وأجرى مقابلات مع ضحايا الحرب في دارفور الذين كالوا الاتهامات للجنجويد والحكومة السودانية. والتقى الممثل المذكور وزيرة الخارجية الاميركية كوندليزا رايس لمواصلة جهوده في قضية دارفور. وفي أغسطس 2005 نظمت اللجنة الأميركية اليهودية بواشنطن بالتعاون مع اتحاد ترقية الملونين حشداً ضخماً بنادي الصحافة الوطنية وتمت الدعوة على أن بطل فيلم «فندق رواندا» سيخاطب المجتمع اليهودي والأفروأميركي بواشنطن تحت عنوان «خذوا خطوات في دارفور». وأعلنت المنظمات اليهودية في سبتمبر 2005 أنها وصلت الآن إلى دارفور وتعمل وسط النازحين واللاجئين والتمست من جميع الحضور التبرع لصالح برنامج «واشنطن دي سي تحب دارفور»، وسير التحالف اليهودي مظاهرة إلى البيت الأبيض خاطبها الرئيس بوش يوم 28 ابريل (نيسان) 2006. وبلغت الحملة ذروتها يوم 30 أبريل 2006م عندما نظم تحالف انقاذ دارفور أضخم مسيرة شملت بالاضافة إلى العاصمة واشنطن 17 مدينة أخرى، وخاطب المسيرة عدد من النشطاء المعادين أبرزهم جون بريندارغاست وجورج كلوني والسناتور باراك أوباما إضافة إلى مساعدة وزيرة الخارجية الأميركية للشؤون الأفريقية جنداي فريزر وطالبوا الرئيس بوش بتطبيق مزيد من العقوبات على السودان والضغط لنشر

(1) مصطفي عثمان إسماعيل، دارفور الماضي، الحاضر، المستقبل، دار الأصالة للصحافة والنشر والإنتاج الإعلامي، مصدر سابق، ص 62.

قوات متعددة الجنسيات لحفظ السلام في دارفور وأتهموه بالفشل في قيادة المجتمع الدولي لفـرض عقوبات على السودان[1].

رغم هذه الحملة الإعلاميـة الـشرسة كتـب الـدكتور آلان كوبرمـان الأسـتاذ المـساعد للـشؤون العامة في جامعة تكساس ونشر مقالا هاما في الـ«نيويورك تايمز» في مايو (آيار) 2006م تحـت اسـم نحا فيه باللائمة على المتمردين بعد توقيع الحكومة على اتفاق أبوجا حيث اتهمهم بأنهم أشد رغبة في استمرار الإبادة الجماعية أكثر من الوصول إلى تسوية تلبي مطالبهم. وقال إن المعارك التي جرت بين المتمردين عرت إدعاءات تحالف إنقاذ دارفور الذي صب الزيت على النار مما فاقم من الـصراع والعنف الإبادي، ونادى بإطلاق يد الحكومـة للتـصدي عـسكرياً للفـصائل المتمـردة ولـيس مكافـأة الحركات بالضغط على الحكومة. ونسبة لجرأة المقال وسباحته ضد التيار العدائي السائد فقد هاجم التحالف كاتب المقال ورموه بالجهل رغم منصبه الاكاديمي الرفيع.

هذه فقط إضاءات عـلى الـدور الـذي تقـوم بـه المـنظمات اليهوديـة في الغـرب بـصفة عامـة والولايات المتحدة بصفة خاصة لتصعيد قضية دارفور[2].

ويري الباحث أن هنالك مـشكلة ذات أبعـاد إنـسانية علينـا ألا ننكـر عـلى أي جهـة التعامـل معها والدفاع عنها، إلا أن هذه المشكلة تُستغل لأجندة أخـرى لا علاقـة لهـا بـدارفور وبالتـالي فـإن استغلالهم للمشكلة يعمقها ويعقدها ويطيـل مـن عمرهـا ولا يـسهم في حلهـا وهـذا مـا يجـب أن يعرفه العالم..

---

(1) منظمة "إنقاذ دارفور" وصدام السودان مع منظمات الإغاثة، تقرير واشنطن، العدد 2401، 2009/3/7م.
(2) منظمة "إنقاذ دارفور" وصدام السودان مع منظمات الإغاثة، تقرير واشنطن، العدد 200، 2009/3/7م، مصدر سابق.

المنظمات الدولية المرتبطة بالمحكمة الجنائية الدولية:

تعددت اشكال الدعم والمساندة والتعاون مع محكمة الجنايات الدولية من قبل المنظمات الدولية العاملة بالبلاد رغما عن التسهيلات والتعاون الذي وجدته من الحكومة السودانية لاداء رسالتها الانسانية التي كانت غطاء لتنفيذ اجندتها الخفية وساترا عبر فبركة وتوفير المعلومات الكاذبة عن انتهاكات حقوق الانسان والترحيل القسري والابادة الجماعية والاغتصاب وجرائم الحرب ودعوة اللمجتمع الدولي للتدخل بدارفور وتعدته بشرق البلاد وشماله مخالفة لمبادئ العمل الطوعي والإنساني والقوانين واللوائح المنظمة له واتفاقياتها مع حكومة السودان.

1. منظمة العفو الدولية:

أصدرت المنظمة عدة تقارير عن السودان ومن أكثر تقاريرها إثارة ما صدر يوم 19 يوليو 2004م رقم الوثيقة AFR 54/076/2004 بعنون السودان: دارفور الاغتصاب سلاحاً في الحرب، العنف الجنسي والعواقب المترتبة عليه، واحتوى التقرير على استعراض عام لأوضاع المرأة في دارفور والعنف ضدها وعواقب العنف الجنسي على النساء ومجتمعاتهن وأسباب العنف والمعايير القانونية، ويستند التقرير الذي أعد معظمه في تشاد على إفادات ومثال ذلك (كنت أعد طعام الفطور عندما شاهدتهم قادمين وبدأوا باطلاق النار، جاءوا على صهوة الجياد يرتدون بزات عسكرية وقتلوا زوجي) ورواية أخرى (امرأة عمرها 27 عاماً أبلغت منظمة العفو الدولية أن الجنجويد اغتصبوا النساء وأذلوهن)[1] لقد شكلت هذه التقارير عنصر اتهام للحكومة حيث رددت أن عرقاً معيناً تتم إبادته وإزاحته وإذلاله، ومع صلات هذه المنظمات وشبكة علاقاتها وصلاتها الإعلامية فقد وفرت مادة كثر الاستناد عليها، وخاصة من جانب المرأة والنساء، وأصبحت مرجعية ومصدراً

(1) راجع بالتفصيل: تقرير منظمة العفو الدولية بتاريخ 19 يوليو 2004م (السودان، دارفور الاغتصاب السلاح في الحرب).

للمعلومات والحقائق ولاستدرار المزيد من العطف والإثارة الكوامن فقد قامت المنظمة بتنظيم ما أسمته (تعبير الأطفال عن مأساة دارفور) من خلال الرسومات التي يستشف من خلالها معاناة الأطفال.

منظمة مراقبة حقوق الإنسان (Human Rights Watch):

أصدرت منظمة حقوق الإنسان عشرات التقارير، وأبرزها تقرير من نيروبي بتاريخ 13 ديسمبر 2005م في 85 صفحة تحت عنوان: منهجية الإفلات من العقاب: مسؤولية الحكومة عن الجرائم الدولية في دارفور، ودعا التقرير إلى معاقبة من أسماهم المتورطين في جرائم دولية وحدد أسماء 12 مسؤولاً حكومياً (مدنيين وعسكريين) والملاحظ أن تقارير منظمة مراقبة حقوق الإنسان تصدر متزامنة مع مداولات مجلس الأمن وتستند في التقرير إلى أدلة تستحق الوقوف عندها مثال ذلك (لقد كان من الواضح أن المدنيين هم الهدف فقد قال أحد الجنود السابقين لهيومن رايتس وتش (Human Rights Watch) أن قائده أجابه على احتجاجه (عليك أن تهاجم المدنيين)، وقد وصف د. نافع علي نافع مساعد رئيس الجمهورية هذا التقرير (بأنه جزء من الاستعمار الحديث وجزء من حملة تلفيق ضد السودان)[1]، وهو ما ذهب إليه رئيس تحرير صحيفة الخرطوم فضل الله محمد حيث كتب (إن هذا التقرير ليس مجرد إدعاء مستقل من قبل منظمة غير حكومية وإنما هو جزء لا يتجزأ من مخطط تآمري مقصود به تضييق الخناق على الحكومة وإحباط جهودها لتسوية مشكل السودان)[2] كانت منظمة حقوق الإنسان قد اصدرت تقريراً يوم 11 أغسطس 2004م بعنوان (وعود جوفاء، استمرار الانتهاكات في دارفور) ذكرت فيه أن وعود الحكومة السودانية بتحقيق التقدم في دارفور يفتقد للمصداقية وجددت المنظمة الدعوة إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية وبالقدر نفسه الذي توجه فيه

---

(1) صحيفة الحياة السودانية، الثلاثاء 13 ديسمبر 2005 م، العدد 955.

(2) فضل الله محمد، رئيس تحرير صحيفة الخرطوم، الأربعاء 14 ديسمبر 2005م.

منظمات حقوق الإنسان والعفو الدولية الاتهامات ضد الحكومة السودانية تتدبر الأعذار لحركة التحرير، حيث أورد تقرير منظمة العفو (إن الهجوم على مستشفى برام تم بواسطة الجنجويد الذين وصلوا لتعزيز قوات الحكومة وهاجموا المستشفى ظناً منهم بأنهم سيجدوا جرحى الحركة) وذلك استناداً لقول أمين عام الحركة، بل أن الناطق الرسمي لبعثة الأمم المتحدة في الخرطوم راضية عاشور قالت (إن حركة تحرير دارفور اعتذرت عن الهجوم على خمسة أفراد من برنامج الغذاء العالمي لأن من شن الهجوم كان مخموراً)[1]، الجدير بالذكر إن الهجوم المشار إليه في برام قتل فيه وكيل ناظر الهبانية.

مجموعات الأزمات الدولية:

أصدرت مجموعات الأزمات الدولية عدة تقارير وأهمها تقرير صدر في يوم 23 مايو 2004م عشية انعقاد جلسة مجلس الأمن، وقارنت فيه بين ما يجري في السودان وما حدث في رواندا عام 1994م وأوردت (أن المطلوب تحرك دولي عاجل على عدة جبهات حتى لا تلحق دارفور (2004م) بدولة رواندا (1994م) كرمز للخزي الدولي)، ودعت مجموعة الأزمات الدولية مجلس الأمن التحرك بحزم بما في ذلك التحضير لمنح تفويض لاستعمال القوة كملجأ أخير).

ومجموعة الأزمات الدولية أنشأتها كندا في سبتمبر 2000م وتتخذ من العاصمة البلجيكية بروكسل مقراً لها[2]، وقد صرح مديرها قاريث إيفانز (Gareth Evans) (وزير خارجية أستراليا سابقاً) يوم 7 مايو 2004م (إن على الإدارة الأمريكية وضع خمس أسبقيات لابد للإدارة الأمريكية أن تعمل عليها وهي بدء عمل عبر الحدود التشادية ومناقشة الخيار العسكري والتعامل مع جذور المشكلة وخلق ضغط ضد الحكومة السودانية وفرض عقوبات وتدويل أزمة

(1) صحيفة الحياة السودانية، الخميس 2005/12/22م، العدد 964.

(2) عماد سيد أحمد، أمركة أفريقيا، مرجع سابق، ص 76.

دارفور، والتأسيس للجنة تحقيق دولية للتقصي حول جرائم الحرب[1]، وتزامن مع ذلك ضغوط اللوبي اليهودي وجماعات السود في الكونغرس الأمريكي، ويعتبر اللوبي اليهودي أداة داعمة للآلة الإعلامية يوفر لها رصيداً معلوماتياً ومصدراً للأخبار والتقارير.

2. المنظمات الإغاثية والإنسانية:

لعبت منظمات الإغاثة التي تهتم بالجانب الإنساني دوراً في محاصرة الحكومة السودانية فقد ذكر وزير العدل السوداني (حينها) علي محمد عثمان يس (إن الأمم المتحدة بالغت في تهويل ملف دارفور اعتماداً على تقارير غير موضوعية نتيجة لتدخل مصالح أجنبية[2]، فقد نشط في الولايات المتحدة تحالف يضم 150 منظمة إنسانية واجتماعية ونظمت مهرجانات وحملة تبرعات بدأت منذ العام 2004م وشملت كل أرجاء الولايات المتحدة الأمريكية[3] وقد اختتمت الحملة فعلياً في التاريخ المحدد 30 أبريل 2006م بواشنطون، وأدت جهود السفارة السودانية بواشنطون إلى تقاليل تأثير الحملة التي قدر حضورها بعشرات الآلاف وكانت الحملة تهدف إلى جمع مليون توقيع ورسالة إلكترونية للبيت الأبيض تطالب بحماية المدنيين وذكر ستيف قوتو (Stve Gutow) المدير التنفيذي للمجلس اليهودي للشئون العامة (إن أزمة دارفور تهز ضمير المجتمع اليهودي) وقال إن المجلس ينسق مع 13 منظمة يهودية عالمية و122 منظمة محلية لإيقاف ما أسماه بتكرار المحرقة (It shows that when we say never again we mean it.) ويتسق ذلك مع ضغوط اللوبي اليهودي على الإدارة الأمريكية ومجموعات السود، وهكذا

---

(1) عماد سيد أحمد، المرجع السابق، ص 95.

(2) موقع Swiss inf.com، يوم 21 مارس 2005م.

(3) راجع موقع Forward.com يوم 27 يناير 2006م، ونشرة سونا الخاصة تحت عنوان (Jewish organization plan a big push against genocide in Darfur) بتاريخ 27 يناير 2006م.

تتواصل الحملة في بعدها الشعبي بما يهيئ المجتمع إلى حراك وتعبئة لكل الفعاليات الشعبية أما منظمة اليونسيف (Unicef) فقد أصدرت بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة العنف ضد النساء بياناً قال المدير التنفيذي للمنظمة للـ(CNN) يوم 25 نوفمبر 2004م (إن ما آلت إليه الأوضاع في دارفور أسوأ كارثة إنسانية حيث مارس أفراد المليشيا اغتصاب النساء من كل الأعمار).

وتوقع مسؤول في الوكالة الدولية للتنمية في تصريح للأسوشيتدبرس (Associated Press) بتاريخ 5 أكتوبر 2004م توقع ارتفاع ضحايا النزاع في دارفور إلى 300 ألف شخص وقال وليام غارفيليك (William Garfilic) (إن أزمة دارفور لم تصل إلى ذروتها.. ولم نشهد الأسوأ بعد)، وفي يوم السبت 17 أكتوبر 2004م أعلنت منظمة الصحة العالمية أن قرابة 70 ألف لاجئ لقوا حتفهم في دارفور خلال سبعة أشهر.

وقد أثارت منظمة إنقاذ الطفولة البريطانية أزمة عندما أعلنت أن طائرات حربية قصفت مواقع مدنية في منطقة طويلة بما لا يبعد عن 50 متراً عن مركز توزيع الأغذية الذي تديره المنظمة[1].

وهكذا فإن المنظمات الإنسانية والدولية قد لعبت دوراً مهماً في تحريك الشارع في الغرب والضغط على الحكومات لاتخاذ قرارات ومواقف سياسية استدراراً للعطف ومحاولة للظهور بصورة إنسانية خاصة أن أحداث سجن أبو غريب وما يجري في العراق وأفغانستان وبعض الممارسات اللاإنسانية التي قام بها جنود بعض الدول الغربية. وقد شكلت هذه المنظمات مصدراً أساسياً للمعلومات.

ومن خلال التقارير والبيانات والمنابر ووسائط إعلام هذه المنظمات المتمثلة في الأفلام والمهرجانات ومواقع الإنترنت وهذه كلها وسائل جديدة ذات تأثير بالغ حيث يسهل إرسال البريد والصوت والصورة من مواقع الأحداث مباشرة وتشكل

---

(1) صحيفة الأيام السوانية، 24 نوفمبر 2004م.

أدوار المـنظمات الطوعيـة عنـصراً حيويـاً ينبغـي الوقـوف عنـده كجـزء مـن أدوات الهيمنـة الاتصالية.

آراء الخبراء تجاه تجاوز المنظمات:

يري الخبير البريطاني في شؤون دارفور، الدكتور ديفيد هويل ان المنظمات الدولية بذلت مئات الملايين من الدولارات لتسويق صورة القتل والتشريد في السودان للحصول على معونـات لنفـسها، و تغيير النظام الحاكم في السودان، مؤكدا ان هدفها لم يكن ابدا اغاثة او اعانـة احـد في دارفـور... مـا يحدث جعلنا نعيد فتح هذا الملف لنعرف حقيقة المنظمات الأجنبية العاملـة بـدارفور.. مالهـا ومـا عليها[1].

ويري الـدكتور عـلي الـصادق[2] أن المـنظمات الدوليـة العاملـة بـدارفور لاتهـدف لتحـسين الاوضاع الانسانية بل للحصول على معونات لنفسها وتغيـير نظـام الحكـم في الـسودان. وحـول الدور الحقيقي للمنظمات العاملة بدارفور وهل صـحيح انهـا أذرع اسـتخباراتية وتلعـب أدواراً سياسية. وانواع التجاوزات الصادرة عن هذه المـنظمات يقـول مواصـلاً (منـذ نـشوء المـنظمات غير الحكومية كان هنالك حديث عن ادوار اخرى لها خاصـة في مجـال الاسـتخبارات، والثابـت لـدينا في الـسودان ان بعـضا مـن هـذه المـنظمات يـتم اسـتغلاله بواسـطة مـنظمات اخـرى وأشـير تحديـداً الى محكمـة الجنايـات الدوليـة التـي اسـتندت الى تقـارير هـذه المـنظمات غـير الحكوميـة والعـاملين فيهـا كـدليل عـلى وجـود مـا تـزعم انـه انتهـاك لحقـوق الإنـسان). وتـابع الـصادق ان هنالـك افـراداً وبتوجهـات ومبـادرات شخـصية يتـدخلون في شـئون

(1) محمد سليمان محمد، دارفور: حرب الموارد والهوية، (دار كمبردج للنشر، كمبردج، المملكة المتحدة، 2008م)، ص203.
(2) مقابلة شخصية مع الدكتور علي الصادق: الناطق الرسمي باسم الخارجية، يوم الثلاثاء 28 فبراير 2009م، الـساعة الثالثـة مساء بمباني وزارة الخارجية.

البلاد الداخلية في الوقت الذي يطلب فيه من عامل الاغاثة ان يحترم ثقافة البلـد وان لا يخـوض في مسائل سياسية وان لا يكون لديه نشاط واضح او غير واضح مع طرفي النزاع بحيث يصنف مع هذا الجانب او ذاك كـما يجـب ان يلتـزم الحيـاد والموضـوعية وثقافـة وديـن المجتمـع.. واضـاف ان اي منظمة تدخل البلاد تقوم بتوقيع اتفاقية تسمى الاتفاقيـة القطريـة مـع مفوضـية العـون الانـساني تحدد للمنظمة مجـال عملهـا والمنـاطق التـي تعمـل بهـا مـع مراعـاة ان تتواكـب مـشروعاتها مـع مشروعات الأجهزة الرسمية ومنظمات المجتمع المدني الـسودانية.والنتيجـة ان اي شـخص بالمنظمـة يخالف بنود الاتفاقية الدولة لها الحق في طرده او طرد المنظمـة وحـدث اكـثر مـن مـرة أن هنالـك افراداً او منظمات تجاوزوا التفويض الممنوح لهم. وقـد أجـاب الـدكتور أحمـد المفتـي[1] مـدير مركز الخرطوم الدولي لحقوق الانسان والخبير في مجـال المـنظمات عـن رأيـه فـيما ذهـب اليـه الدكتور هويل بقوله ان المنظمات بذلت مئات الملايـين مـن الـدولارات لتـسويق صـورة القتـل والتشريد في السودان وقال (ليس لـدي احـصاءات لأقـول ان هنالـك مئـات او آلاف الـدولارات صرفت، ولكن حسب تقديري كعامـل في هـذا المجـال هنـاك مـال وجهـد كبـير بـذل لتـسييس القضية واقول هـذا الحـديث لاني عايـشت وكنـت مـسئولاً عـن ملـف حقـوق الإنـسان داخـل الحكومة منذ بداية التـسعينيات وحتـى بدايـة 2000م الوقـت الـذي كانـت تـدور فيـه حـرب الجنوب التي تحتوي على كمية كبيرة من الانتهاكات والتجاوزات والحرب لكن لم يحدث أن وصلت المشكلة لمجلس الأمن وأضاف المفتي (كثيراً من الملتصقين بملف دارفور عندما سـألتهم عـن مقارنـة بين ما دار في تلك السنوات العشر وما يدور الآن في دارفور يقولـون ان تلـك كانـت افظـع ويـصبح الـسؤال هنـا لمـاذا لم تـصل قـضية الجنـوب لمجلـس الأمـن في الوقـت الـذي وصـلت فيـه مـشكلة

(1) مقابلة شخصية مع الدكتور أحمد المفتي، مـدير مركـز الخرطـوم الـدولي لحقـوق الانـسان والخبـير في مجـال المـنظمات، الخميس 2010/11/22م الساعة الواحدة ظهراً.

دارفور؟؟). وتابع (اعتقد أن مشكلة دارفور حدث بها تسييس كبير جدا فوصلت اكثر من 15 مرة لمجلس الأمن ولم تصل مشكلة الجنوب ولا لمرة واحدة مع انها حرب وعدد نازحيها اكبر اضافة الى ان تلك الفترة كان النظام الحكومي فيها أقل ديمقراطية من الآن ولا يوجد دستور أو مؤسسات منتخبة والمعارضة خارج الحكومة. لذلك دائما ما اقول ان مشكلة دارفور خطفت من أصحابها لذلك اصبحت المنظمات المعنية بأمر دارفور تعمل على اجندتها الخاصة ومشكلة دارفور دون حل رغم الحلول التي طرحت وتطرح فمبادرة اهل السودان عالجت قضية الاقليم الواحد والتعويضات ولكن الامر كما هو فما الذي يبرر استمرار القتال. لذلك اقول انها قضية مختطفة مقارنة بقضية الجنوب).

ويتفق المفتي مع من سبقوه في ان المنظمات لعبت دورا كبيرا في قضية دارفور حيث قال (عكفت المجموعات اليهودية الناشطة على انشاء وتأسيس منظمة تحالف إنقاذ دارفور لتكون مظلة تنسيقية لحشد الجهود والطاقات ووضع السياسات والخطط والاستراتيجيات لزيادة أوار الحملة. وقد نجح تحالف انقاذ دارفور في ضم 160 منظمة تحت جناحه. وقد تمكنت هذه المنظمة في فترة وجيزة نسبة لما توافر لديها من امكانات مادية هائلة من تكثيف الحملة والوصول بها لمستويات غير مسبوقة ويواصل قائلاً لقد شهد النصف الثاني من عام 2004م تجاذبا كبيرا بين الإدارة الأمريكية التي اكتفت بوصف ما يحدث في دارفور بأنه تطهير عرقي وبين الناشطين في حملة دارفور المعادية بقيادة متحف الهلوكوست وتحالف إنقاذ دارفور الذين وصفوا ما يحدث بالابادة الجماعية. وقد شنت الصحف وخاصة إفتتاحيات الواشنطن بوست. التي يحررها الفريد هيات، ومقالات نيكولاس كريستوف في النيويورك تايمز هجوما شديدا على الادارة ومارست مع المسئولين ضغوطا مكثفة للاعتراف بالإبادة الجماعية حسب زعمهم). ويتابع المفتي (ونسبة لتقلبات المناخ السياسي وازدياد الاستقطاب الانتخابي وخاصة لكتلة الامريكيين الأفارقة، أعلن

وزير الخارجية السابق كولن باول في شهادته امام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ في 9 سبتمبر 2004م ان ما يحدث في دارفور هو إبادة جماعية مما فتح الباب واسعاً لازدياد أوار الحملة ضد السودان.

ما هي تجاوزات المنظمات الأكثر حدوثاً أشكالها، وأسبابها وكيف تتعامل معها السلطات..وكم تبلغ نسبة مثل هذه المنظمات من مجمل المنظمات العاملة بدارفور؟؟. أجاب قائلاً (هنالك من يعمل على تزويد دول أخرى بمعلومات تتعلق بنشاطه أو نشاط الأجهزة الامنية بالمنطقة وهنالك من يحاول أن يقدم معلوماتٍ للمتمردين أو دعماً مالياً وعسكرياً.. وكلها مسببات لطرد المنظمة). وذكر أمثلة للتجاوزات التي تحدث بالقول من نماذج التجاوزات الفاضحة للمنظمات الغربية بدارفور ما قامت به منظمة الإنقاذ الدولية التي وصل بها الامر الى حد توقيع مذكرة تفاهم مع المحكمة الجنائية الدولية والمطالبة بتدخل القوات الدولية في دارفور ومحاولة تهريب طفل من معسكر كلمة بولاية جنوب دارفور إلى خارج البلاد. كما أن منظمة NRC النرويجية قامت بعقد لقاءات سرية من دون علم وموافقة السلطات بغرض شن حملة دعائية بمعسكرات النازحين لتلقينهم ما يقولون للزوار والصحافيين الغربيين وإعداد تقارير كاذبة بأسماء وبيانات النساء المغتصبات، ويواصل متحدثاً عن تجاوزات المنظمات (منظمة كير الأمريكية تقوم باستيعاب وتوفير غطاء لعناصر الامن والاستخبارات الغربية وتنظم زيارات للوفود الإعلامية بغرض جمع المعلومات والتصوير بغرض إقامة حملات لجمع التبرعات وتأليب الرأي العام على السودان. ومنظمة رعاية الطفولة البريطانية أصدرت بياناً يدعي استخدام الحكومة للطيران الحربي كما أصدرت منظمة اوكندن انترناشونال بيانا يطالب بالحكم الذاتي للبجا ودارفور ومن أسوأ ما تقوم به هذه المنظمات المعادية استغلالها للمنابر الاعلامية الدولية لتبرير وجودها في دارفور واستدرار عطف

المـانحين وتكثيـف الـضغوط عـلى الحكومـة الـسودانية واسـتمرار الأزمـة لأطـول وقـت ممكن)[1].

طرد المنظمات الدولية:

أثار قرار الحكومة طرد 13 منظمة أجنبية غربية من دارفور جدلاً شـديداً حـول جـدوى هـذه الخطوة في توفير أجواء صحية للسلام في دارفور، وهل يترتب عليها أجواء سلبية كونهـا تـوفر مزيـدا من الحجج للغرب كي يعاقب السودان تحت دعاوى أن هـذا القـرار يـضر بالنـازحين في معـسكرات الإيواء.

واتبع هذا القرار إعلان الحكومة السودانية في قرار آخر الاستغناء عن بقية المـنظمات الغربيـة وطردها جميعاً من دارفور في غضون عام؛ مـما يطـرح تـساؤلات أخـرى حـول تـأثير القـرارين عـلى عمليات الإغاثة في دارفور والحقيقـة أن المـنظمات التـي جـرى طردهـا مـن الـسودان حتـى الآن لا يتعدى عددها 13 منظمة أمريكية وبريطانية وفرنسية وكندية وهولندية. وتري الحكومة أن هنالك أدلة ووثائق محددة على قيامها بأنـشطة اسـتخبارية لـصالح دولهـا ولـصالح الإبقـاء عـلى مـشكلة النازحين لأسباب ربحية تتعلق بتلقي موظفي هـذه المـنظمات رواتـب خيالية تـصل إلى 70% مـن حجم المعونة التي يتلقونها لتوزيعها على فقـراء دارفـور، ولأسـباب أخـرى سياسـية لإبقائهـا كورقـة ضغط على السودان[2].

ولا يعني طرد هذه المنظمات الـ13 أنه لم يتبق منظمات إغاثة لهـذه الـدول في دارفور أو أنه لا يوجد غيرهـا، ومـن ثـم يـؤدي غيابهـا لتـدهور العمـل الإنـساني في

(1) مقابلة مع الدكتور أحمد المفتي، مدير مركز الخرطوم الدولي لحقوق الإنسان والخبير في مجال المنظمات الدولية، مرجع سابق.

(2) هاني رسلان، أزمة دارفور بين الأبعاد الداخلية والتصعيد الدولي، القاهرة، الأهرام للنشر، ص103.

دارفور؛ فعدد المنظمات الأجنبية العاملة في السودان يبلغ 285 منظمة، بخلاف منظمتين دوليتين و13 منظمة خيرية وإغاثية عربية وإسلامية و55 سودانية محلية.

بكلمات أخرى، لا تمثل المنظمات الغربية الـ 13 التي تم طردها من دارفور سوى 5% من منظمات الإغاثة، حيث يوجد 19 منظمة أمريكية طرد منها خمسة فقط ولا تزال هناك 14 تمارس نشاطها، و16 بريطانية طرد منها 4 فقط وتبقى 12 تعمل، و10 فرنسية طرد منها 2 فقط، هذا بخلاف واحدة كندية وأخرى هولندية، ويتبقى 105 منظمات أخرى أمريكية وأوروبية تمارس نشاطها. ومعلوم أن حوالي 42 منظمة من مجموع المنظمات الـ 285، ذات خلفيات صهيونية وإداراتها وتمويلها صهيوني ومقارها تتوزع ما بين نيويورك وواشنطن وبعض دول أوروبا.

وليس صحيحاً أن هذه المنظمات تقوم بضخ أموال ومساعدات من جانبها في دارفور، وإنما تقوم بشكل أساسي بتوزيع الغذاء الذي يقدمه برنامج الغذاء العالمي، ولم تقدم أي موارد لأقاليم دارفور الثلاثة (جنوب وشمال وغرب) لأنها كانت تنفق ما يصلها من دعم ومعونات لإغاثة أهل دارفور على نفسها وعلى موظفيها الإداريين[1]!

ووفقاً لمعلومات موثقة يوفر برنامج الغذاء العالمي حوالي 60 ألف طن شهريا من الغذاء لدارفور، يقوم الهلال الأحمر السوداني بتوزيع 40% منها، فيما تقوم هذه المنظمات الأجنبية والوطنية بتوزيع 60% من هذا الغذاء؛ ما يعني أنه لو تم الاستغناء عنها والسماح لمزيد من منظمات الإغاثة العربية والإسلامية بالقدوم أو ترك المجال للمنظمات المحلية الوطنية والحكومة بالقيام بهذا العمل، فلن تظهر الأزمة التي يروج لها الغرب وهذه المنظمات كوارث لو طردوا جميعاً[2].

(1) آدم محمد أحمد، دارفور (المأزق والحلول)، مؤتمر جمعية العلوم السياسية السودانية، قاعة الصداقة، نوفمبر 2008م.
(2) الطاهر محمد أحمد، المنظمة الدولية ومحاولات رهن القرار السوداني، مرجع سابق، ص119.

أنشطة استخبارية وربحية

هذه الأنشطة الاستخبارية التي تقوم بها هذه المنظمات سبق أن اختبرتها الخرطوم في جنوب السودان، حيث كانت تنشط نفس هذه المنظمات وغيرها وكانت تلعب دوراً أخطر في التحريض على فصل الجنوب وتقديم معلومات لأمريكا.

ومن أشهر المنظمات والشخصيات التي قامت بهذا، وكانت لها تجربة صارخة في التعامل مع الكونجرس والاستخبارات الأمريكية هي البارونة البريطانية "كوكس" التي لعبت دورا عبر إحدى منظمات الإغاثة الأجنبية في السودان -منظمة التضامن المسيحي- في مساندة متمردي الحركة الجنوبية في جنوب السودان (الحركة الشعبية)، والتي ظهرت أدلة سودانية على تعاونها مع المخابرات الأمريكية لدعم الجنوب ضد حكومة الخرطوم ضمن مخطط فصل الجنوب عن الشمال[1].

ويكمن السر الحقيقي لإلقاء الأوروبيين ثقلهم وراء المخططات الأمريكية للتدخل في شئون السودان ودارفور والضغط لانفصالها إلى الدور الذي تلعبه منظمات الإغاثة التنصيرية الغربية هناك، والتي لها أجندة مرتبطة بالاستخبارات الأوروبية والأمريكية، فضلا عن المصالح المضمونة في احتياطي السودان النفطي، والتي دفعت القس "جون دانفورث" المبعوث الأمريكي السابق إلى السودان إلى القول: "إن وقف الحرب الأهلية في السودان، يمكن أن يفتح الباب أمامه ليصبح دولة نفطية كبرى في إفريقيا"[2]!

(1) هاني رسلان، أزمة دارفور وطرد المنظمات الدولية، الأهرام المصرية، القاهرة، 21 أبريل 2009م.
(2) هاني رسلان، أزمة دارفور، جهود التسوية بين تعدد الأدوار وحدود الفاعلية، القاهرة، الأهرام للنشر، سلسلة استراتيجية، العدد 157، 2008م.

لماذا طردت المنظمات الأجنبية؟

وفقاً لتقارير لمفوضية شؤون اللاجئين فقد قامت المنظمات الـ13 التي طردت بأفعال استخبارية واضحة وبعضها ليس له علاقة بالعمل الإغاثي، ولا يرجع سبب طرد المنظمات الـ13 إلى قرار المدعي العام الجنائي الدولي بتوقيف الرئيس البشير فقط، فهناك رصد قديم لنشاطها أكد بالدليل القاطع أنها وطوال سنوات ظلت تعمل عملا استخباريا بعيدا كل البعد عن واجبها الإنساني المعروف، ولكن الخرطوم صبرت عليها حتى استفزها قرار المحكمة الجنائية.

وهناك ملفات ووثائق وأدلة لدى وزارة الشئون الإنسانية بالخرطوم، وبالتحديد لدى مكتب مفوض العون الإنساني، تشير للدور المشبوه لهذه المنظمات ولحجم الضرر الذي ألحقته بالأوضاع في دارفور خاصة، وفي السودان عامة، سواء فيما يخص تهجير مواطني دارفور (قسرا) أو عن طريق الإغراء والضغوط والخداع إلى أوروبا وإسرائيل للمتاجرة بهم، أو عبر النشاط الهدام والتورط في عمل سياسي بحت داخل معسكرات النازحين خاصة المنظمات الأمريكية، التي ظلت تحرض ساكني المعسكرات على عدم مغادرتها وسمحت لبعض الحركات المسلحة بإدخال سلاح إلى داخل هذه المعسكرات، كما حدث في معسكر كلمة الشهير، بل إن هناك منظمات كتبت تقارير استخبارية أمدت بها المحكمة الجنائية وهي تقارير كاذبة، فضلا عن التمويل اليهودي الظاهر.

ويمكن رصد بعض هذه التجاوزات وفقا لكل منظمة على النحو التالي:

لجنة الإنقاذ الدولية IRC:

وقعت مذكرة تعاون مع المحكمة الجنائية الدولية عام 2005م لمدها بالمعلومات والوثائق والشهود وتوفير الحماية للشهود بالتنسيق مع بعثة الامم المتحدة بالسودان.

في ديسمبر 2004م تم ضبط أربعة صحفيين هولنديين احضرتهم المنظمة بنيالا لتوثيق انشطتها وبحوزتهم صور لجنجويد قرب المعسكرات فيلم مفبرك عن عمليات نهب مسلح لعاملين بالحقل الانساني ومحاولات اغتصاب نازحات ولقاءات مع نازحين شهود علي عمليات تعذيب وضرب بواسطة السلطات الحكومية واعترفوا بذلك وتم فتح بلاغ جنائي وتوثيق اعترافاتهم وتم حفظ البلاغ بعد تدخل السفير الهولندي[1].

نشرت قناة الـ(CNN) تصريحاً للسيدة روبيرتا وصفت فيه ما يحدث في دارفور بانه اسوأ ابادة جماعية في القرن الحادي والعشرين وان الحكومة تشرد الاهالي وتغتصب النساء وترمي بالاطفال في النيران أمام أهلهم وبمواجهة المنظمة اعتذرت وأشارت بأن ما صدر مذكرات شخصية للسيدة روبيرتا الموظفة بالمنظمة ولا يمثل رأي المنظمة.

نشر المدير القطري للمنظمة نيكي أسميث بيانا ادعت فيه حدوث 200 حالة اغتصاب بمعسكر كلمة خلال خمسة اسابيع ما يشير لسوء الاوضاع الامنية وتم تداول التقرير عبر الانترنت ووسائل الإعلام[2].

في العام 2005م أجرت المنظمة مسحا مشتركا مع المفوضية بشرق البلاد عند لإعداد المستشارة تقريرها وجدت انه لا علاقة له بالمسح المشترك الذي تم وهو عبارة عن تحليل سياسي وعسكري واجتماعي بمناطق البجا وتم توجيه المنظمة بعدم نشره إلا بعد تعديله وتم إجراء التعديلات ولكن المنظمة نشرت التقرير الأول وعند مواجهتها اعتذرت بان المستشارة هي التي نشرت التقرير وكذلك أعدت تقريراً عن

---

(1) منظمة "إنقاذ دارفور" وصدام السودان مع منظمات الإغاثة، تقرير واشنطن، العدد 200، 2009/3/7م، مصدر سابق.
(2) أماني الطويل، "الأدوار الخارجية في الأزمة السودانية"، السياسة الدولية، عدد 163 يناير 2006م، ص ص 212-215.

مناطق البجا بالتنسيق مع منظمات مرسي كورب وسمرتيان برس أوصي بوضع منطقة الشرق تحت يد المجتمع الدولي. في أغسطس 2005م ارسلت خطابات لوزيرة الخارجية الامريكية كونداليزا رايس عقب زيارتها للخرطوم مطالبة بمواصلة الضغط علي الخرطوم وإنفاذ القرار 1591 ونظمت حملات إعلامية بالإنترنت لجمع توقيعات لإرسالها للرئيس الأمريكي مباشرة بإحلال قوات دولية مكان قوات الاتحاد الأفريقي.

في أبريل 2006م تم استدعاء المنظمة بواسطة مدير ادارة المنظمات بجهاز الامن والمخابرات الوطني ومواجهتها بالمخالفات والتجاوزات وقدمت اعتذارات موثقة وطالبت بفتح صفحة جديدة مليئة بالتعاون ولم تلتزم بذلك[1].

نفذت المنظمة مشروعات وهمية بدارفور مثل الصحة النفسية للمرأة وحكم القانون والحماية والشباب كان عبارة عن جلسات حنة وقهوة للنساء للترويح النفسي والحكي عن الانتهاكات التي تعرضوا لها وتسجيل ذلك وهي مشاريع لجمع المعلومات وفبركتها وظلت تعمل بدون اتفاقيات فنية وتم إيقافها عام 2008م.

رحلت المنظمة النازحة مريم وابنها حسين من معسكر كلمة للخرطوم دون إذن وعلم السلطات بالولاية بغرض تسفيرهم خارج السودان للادعاء بان حروق الطفل حسين تمت عند هجوم الجنجويد علي قريتهم وانه تم رميه في النار وعند ضبطهم بالخرطوم اعتذروا وذكروا انهم افتكروا ان المفوضية السامية للاجئين أخطرت الحكومة وأنهم تكفلوا بعلاج الطفل فقط[2].

في يناير 2008م رحل مدير مكتب المنظمة بنيالا رود فالدي (كندي) ثلاث نازحات الي بريطانيا للعلاج من حريق وغادر البلاد وفي ديسمبر 2008م سفرت المنظمة كلاً من العمدة حمد شرف الدين وعبد المؤمن محمد عبدالجبار،صالح

(1) مطبوعات وزارة الشئون الإنسانية، مفوضية العون الإنساني، إدارة المنظمات الأجنبية، 2008م،ص29.

(2) الطاهر محمد أحمد، المنظمة الدولية ومحاولات رهن القرار السوداني، مرجع سابق، ص105.

عبدالرحمن حسن آدم من شطاية وعمار جديد الي فرنسا للادلاء بشهاداتهم للمحكمة الجنائية الدولية.

تعد المنظمة تقارير استخبارية وتقارير معلومات ورصد امني بولايات دارفور بصورة دورية واعدت تقارير عن الترحيل القسري لقبيلة الزغاوة واشعال الحكومة للصراعات القبلية لتحقيق مصالحها[1].

آرش دي زوي الفرنسية: (منظمة خطف الأطفال):

- تعود تفاصيل الحادثة إلى الخامس عشر من أغسطس 2007م عندما تحصلت منظمة آرش دي زوي الفرنسية على تصريح لمدة ستة أشهر يتيح لها الحركة في مناطق شرق تشاد لإنجاز برنامجها (إنقاذ الأطفال) ومن ثم فتحت مكاتب لها بالقرى الحدودية وبدأت أنشطتها عبر مناديب يروجون لتعليم الأطفال ورعايتهم، لتبدأ عمليات تجميع الأطفال بمنطقة أدري ومناطق أخرى على الحدود السودانية التشادية بإغراء ذويهم أو خطفهم[2].
- بعد أن تم تجميع الأطفال في شكل مجموعات صغيرة بعدد من القرى التشادية نشطت المنظمة في نقلهم عبر سيارات أجرة عليها شعار المنظمة "إنقاذ الأطفال" إلى مدينة أبشي حيث تم استئجار ثلاثة منازل فتحت على بعضها لإنجاز عملية الهروب الكبير[3].
- داخل مقر المنظمة بمدينة أبشي بدأت عملية تعليم الأطفال لغتهم الجديدة والتدريب على عملية الصعود إلى الطائرة وتوزيعهم على السيارات المعدة لنقلهم من مقر المنظمة إلى المطار بجوار القاعدة الفرنسية.

---

(1) الشاذلي حامد المادح، المنظمات في دارفور صناعة الأزمة والاتهام، (الخرطوم، مطبعة الحياة الجديدة، 2009م)، ص89.
(2) وثائق جهاز الأمن والمخابرات الوطني، إدارة المنظمات، 2008/7/14م.
(3) بخيت عبد الله يعقوب، المنظمات الطوعية ودورها وسط النازحين، ورقة عمل حول قضايا النزوح (مطبوعات مركز دراسات المجتمع، ومعهد الأبحاث الاقتصادية، 2006م)، ص 49.

- في الحادي والعشرين من أكتوبر 2007م استأجر مكتب المنظمة في باريس طائرة "بوينج 757" لنقل الأطفال من أبشي إلى باريس وفي الثاني والعشرين من الشهر ذاته حصلت شركة الطيران على تصاريح العبور من وزارة الطيران التشادية وفي اليوم التالي 10/23 استلم مسئول الطيران المدني بمطار أبشي نسخاً من تصاريح العبور وأكد إخطاره للسلطات المحلية.
- خط سير الرحلة والتوقيتات... مساء يوم 2007/10/24م الوصول إلى مطار إنجامينا لتغادر السابعة والنصف صباحاً من يوم 2007/10/25م إلى مطار أبشي وتغادره عند العاشرة صباحاً إلى مطار REIMS – VATRY في فرنسا.
- وفي 2007/10/24م مُنح العاملون المحليون إجازة لتتم عملية التهريب في غيابهم[1].
- الثالثة فجر الخامس والعشرين من أكتوبر بدأت عملية المكياج للأطفال ليظهروا في هيئة مرضى وجرحي، وبالفعل تم كل ذلك وتم نقل الأطفال إلى السيارات وقبل أن يتحركوا من المطار يطوق الأمن التشادي السيارات ويلقي القبض على الجناة من الفرنسيين وطاقم الطائرة[2].

المحاكمة:

مارست الحكومة الفرنسية ضغوطاً على السلطات التشادية لأجل إطلاق سراح بعض المتهمين بأمر رئاسي إبان زيارة الرئيس الفرنسي إلى تشاد مما جعل نقابة القضاة التشادية تصدر بياناً ترفض فيه هذه الضغوط ولكن السلطات التشادية لم تعر هذه النداءات بالاً، فعاد الرئيس الفرنسي بستة من المتهمين قبل أن تبدأ الإجراءات القانونية معهم:

---

(1) وثائق جهاز الأمن والمخابرات الوطني، إدارة المنظمات، 2008/7/14م.

(2) راجع موقع Forward.com يوم 27 يناير 2006م، ونشرة سونا الخاصة تحت عنوان (Jewish organization plan a big push against genocide in Darfur) بتاريخ 27 يناير 2009م.

- أريك بيرتو Eric Bietou رئيس منظمة سفينة نوح.
- مارك واديا Marc Wadia.
- دانييل قونزاليز بنديراس Daniel Gonzalez Banderas.
- سرجيو ميونز Sergio Minoz.
- تاتينا سايرس Tatiana Suares.
- ماريا مرسيجس قاليتا ميونز Haria Mecedes [1].

تفاصيل الأطفال المختطفين[2]:

من حيث النوع:

أ	81 ذكر	ب	22 أنثى

من حيث القبائل (وهي جميعها مشتركة بين السودان وتشاد)

أ	مساليت	89
ب	زغاوة	10
ج	تاما	2
د	ودّاي	1
هـ	ميما	1

كير العالمية الأمريكية:

إعداد المنظمة لتقارير أمنية عبارة عن رصد أمني وعسكري واتهامها للحكومة بقصف المدنيين بالقرى الواقعة بولاية شمال دارفور.

إعداد مسؤول الأمن الإقليمي للمنظمة الكساندر كارل تقريراً عن منطقة قريضة تتناول التركيبة العرقية للمنطقة، ويشير إلى هجمات الجنجويد المتواصلة

---

(1) الشاذلي حامد المادح، المنظمات في دارفور صناعة الأزمة والاتهام، الخرطوم مطبعة الحياة الجديدة، مصدر سابق، ص110.

(2) عماد سيد أحمد: أمركة أفريقيا، دارفور فقاعة على ثقب الإبرة (الخرطوم: المكتبة الوطنية، 2008م)، ص11.

على المنطقة بدعم ورعاية الحكومة السودانية، وأن الحكومة تضيق على النازحين وتواصل تهجيرهم ودعوة المجتمع الدولي للضغط على الحكومة.

إعداد المدير القطري للمنظمة باركر ورقة عبارة عن سيناريوهات لدخول القوات الدولية بديلاً للقوات الأفريقية، مع تحليل أمني واستخباري يوصي بإمكانية قبول الحكومة السودانية لدخول القوات الدولية بصفة تحفظ ماء وجهها(1).

العمل ضد الجوع الفرنسية ACF:

المنظمة واجهة استخبارية أعدت تقارير معلومات استخبارية تم ضبط خطاب للمنظمة يشير إلى أن منطقة أم الخيرات بدارفور تم ضربها بواسطة قوات الجنجويد في2004/12/5م، وتم فتح بلاغ جنائي ضد المنظمة وقدمت اعتذاراً عن ذلك وأدعت بأنها أجرت تحقيقاً عن كتابة المعلومات على ورقها وختمه بختمها ولم تتوصل لنتائج(2).

مستشارة المنظمة سيلفي قدمت محاضرة بالمعهد الفرنسي للعلاقات الدولية عام 1991م (IFRI) اتهمت في حديثها الحكومة السودانية باستخدام الجوع كسلاح ضد العرقيات المناوءة بجنوب البلاد، وجبال النوبة. وأشارت إلى أن الحكومة تمارس عمليات إبادة وحرق واختطاف للمدنيين. دعت المنظمة حركات التمرد بتسليم عربات وادعاء خطفها وعدم ابلاغ السلطات الحكومية بالحوادث(3).

التضامن الفرنسية:

في مارس 2007م اجري راديو فرنسا لقاءً مطولاً مع المدير القطري للمنظمة عقب عودته من دارفور اشار فيه لتدهور الاوضاع الامنية بدارفور وان الحرب متواصلة بعد توقيع اتفاقية ابوجا وأن الجنجويد يواصلون هجماتهم واعتداءاتهم

---

(1) الجزيرة نت "التقييم والطرد يلاحق المنظمات بدارفور" 14 يوليو 2008م، http://www.aljazeera.net

(2) مطبوعات ووثائق منشورة، وزارة الشئون الإنسانية، مفوضية العون الإنساني، إدارة المنظمات الأجنبية، 2008م، ص43.

(3) وثائق منشورة لمفوضية العون الإنساني، إدارة المنظمات الأجنبية، 2009/8/17م.

على قبائل الزغاوة وان هنالك ابادة جماعية وان الحكومة السودانية تدعم الميليشيات العربيـة وان الحرب لن تتوقف.

في 2005م قدم ضابط التوزيع (جيل) دعماً للتمـرد عبـارة عـن كـروت شـحن واجهـزة اتـصال ووجدت بحوزته صور فوتوغرافية لصخور وجبال.

كما صدقت المنظمة طلب ترحيل براميل فارغة بولاية جنـوب دارفـور وتـم ضـبطها والبراميـل مليئة بالوقود في طريقها للحركات المتمردة كدعم للتمرد وتم فتح بلاغ جنائي تـم حفظـه لتـدخلات دبلوماسية[1].

مرسي كورب الأمريكية:

القيام بأدوار استخبارية في منطقـة ابيـي لخلـق الفتنـة بـين سـكان ابيـي مـن قبائـل الـدينكا والمسيرية، والتحيز من خلال عقد الورش وتحريض أبناء الدينكا لخلـق فـوضى بالمنطقـة، وإيهـامهم بأنهم أصحاب المنطقة والبترول، وعليهم سد الفراغ الإداري واستغلال الوضع. ومدير المنظمة بـابيي فرانك أحضر وفداً من جنوب السودان لأبيي لتكوين غرفة تجارية باسم السوق النمـوذجي وأقـصى المسيرية من الغرفة لصالح دينكا نقوك لاخراج اللـواء (31) مـشاة مـن المدرسـة بحجـة أن المنظمـة ستعمل على صيانة المدرسة.

المنظمة تمارس أنشطة لا علاقة لها بالعمل الإنساني بمحلية الكرمك بولاية النيـل الأزرق، حيـث أنشأت إذاعـة محليـة ووزعـت راديـو باسـم راديـو المجتمـع ويبـث في برامجـه الكراهيـة ويحـرض المواطنين على الانفصال والتبشير الكنسي[2].

---

(1) مقابلة شخصية مع اللواء حسن مصطفي،مدير إدارة المنظمات،الاربعاء، 2010/10/13م الساعة العاشرة صباحاً.

(2) الشاذلي حامد المادح، المنظمات في دارفور صناعة الأزمة والاتهام، الخرطوم مطبعة الحياة الجديدة، مرجع سابق، ص98.

أطباء بلا حدود الهولندية:

في أكتوبر 2004م نشرت المنظمة تقريراً عن القتل الجماعي في دارفور وأن الحكومة السودانية تمارس القتل الجماعي (الإبادة الجماعية) تجاه المدنيين بواسطة مليشيات الجنجويد والموالين للحكومة وان المدنيين لا يجدون مكاناً آمناً للجوء إليه[1].

في مارس 2005م أعدت المنظمة ونشرت تقريراً عن الاغتصاب في دارفور وأشارت إلي أن العنف الجنسي والاغتصاب يمارسان بواسطة الحكومة السودانية، والمليشيات الموالية لها بصورة مستمرة واستشهد بالتقرير الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الدوري لمجلس الأمن، وأشار لعلاج المنظمة لعدد (500) حالة اغتصاب بدارفور بعيادتها، وتم فتح بلاغ جنائي وعجزت المنظمة عن إثبات الحالات وتبرأ العاملون الوطنيون بالمنظمة بما فيهم الكادر الطبي من التقرير، وفندوه وأشاروا إلى أنه أعد بليل، وسعت المنظمة لممارسة ضغوط دبلوماسية لحفظ البلاغ قادها ممثل الأمم المتحدة يان برونك باعتباره قدم التقرير للأمين العام الذي استشهد به في مجلس الأمن، والسفير الهولندي وسفير الاتحاد الأوربي، وتم حفظ البلاغ بواسطة وزير العدل وتم إعطاء المنظمة إنذاراً نهائياً بالطرد وتم طرد المدير القطري ومنسق دارفور.

مديرة مكتب جنوب دارفور رفضت التعاون مع لجنة التقييم الاتحادية وتم طردها بواسطة المفوض الولائي في يونيو 2008م[2].

(1) حسن مكي والسيد فليفل، أعمال النقاشية حول أزمة دارفور: الأصول وسيناريوهات الحل والتدخل، مرجع الدراسات الأفريقية، (جامعة القاهرة، 2006م)، ص264.

(2) مقابلة مع اللواء حسن مصطفي، مدير إدارة المنظمات، الأربعاء، 2010/10/13م الساعة العاشرة صباحاً، مصدر سابق.

مؤسسة التمويل والتعاون الأمريكية CHF:

درجت على جمع مجموعات من النساء داخل مقرها بولاية شمال دارفور وتلقينهم إدعاءات عن تعرضهن للاغتصاب، والعنف الجنسي من قبل القوات الحكومية ومليشيات الجنجويد، وأن قراهم حرقت وقتل رجالهم وأطفالهم وذلك أثناء زيارات المسئولين الدوليين للمعسكرات بالفاشر، وفي زيارة يان إيفلاند مساعد الأمين العام للشؤون الإنسانية منعوا وزير الدولة بالشؤون الإنسانية المرافق له من الدخول. اختيار نازحات من معسكرات أبو شوك لتمثيلها في ابوجا بعد تلقينهن عكس الأوضاع التي يتعرضن لها، وتخويفهم من الجنجويد المدعومين من الحكومة ودعاوى الاغتصاب والنازحات (سلوى، حليمة، زهراء).

إستغلال العمد والمشايخ ورهن تقديم الخدمات والدعم مقابل جمعهم للمعلومات وإلزامهم لحضور الجلسات التي يتم فيها تحريضهم على الحكومة[1].

(1) الطاهر محمد أحمد، المنظمة الدولية ومحاولات رهن القرار السوداني، مرجع سابق، ص90.

إنقاذ الطفولة البريطانية:

في نوفمبر 2002م اصدرت المنظمة بياناً حول الأوضاع الأمنية في ولاية شمال دارفور (طويلة) أدعت فيه أن طائرات حربية حكومية قصفت مواقع لا تبعد سوي (50) متراً عن مركز توزيع الأغذية، وأنها أحالت موظفيها لرئاستها بالفاشر رغم عدم حدوث معارك في تلك الأيام.

تم إخطار مدير المنظمة بأن المنظمة خالفت مبادئ العمل الطوعي والإنساني، وطلب توضيح مكتوب بواسطة مفوضية العون فأرسلت خطاباً لا يعد اعتذاراً أو تراجعاً مما جعل المفوضية بعد التشاور مع الجهات ذات الصلة تصدر قرار بطرد مديرة المنظمة بتاريخ 2004/11/29م.

بتاريخ 2004/12/11م اعتدت حركة تحرير السودان المتمردة بدارفور على عربتين تابعتين للمنظمة في طريق منواشي نيالا، وتم تثبيت التهمة على الحركة بواسطة قوات الاتحاد الأفريقي وإحضار العربتين من معسكر جوف التابع لحركة تحرير السودان، وقررت المنظمة الانسحاب لتأثير سوء الأحوال الأمنية في دارفور، تم الضغط على المنظمة بواسطة المفوضية وذلك بتهديدها بعدم العودة مرة أخرى إذا انسحبت، وستتم مصادرة الآليات والمعدات، مما أدي إلى تراجع المنظمة في قرارها بالانسحاب من كلي وجزئي[1].

أصدرت المنظمة نشرة إعلامية في يوليو 2004م أشارت فيها إلى أن ما يزيد عن نصف مليون طفل من دارفور بالسودان أجبروا على الهروب من قراهم، وأن مليون شخص أجبروا على ترك مساكنهم من قبل المليشيات التي تدعمها الحكومة في إشارة للتهجير القسري للمدنيين[2].

---

(1) هاني رسلان، أزمة دارفور وطرد المنظمات الدولية، الأهرام المصرية، القاهرة، 21 أبريل 2009م.

(2) منظمة "إنقاذ دارفور" وصدام السودان مع منظمات الإغاثة، تقرير واشنطن، العدد 200، 2009/3/7م.

المجلس النرويجي للاجئين NRC:

عملت المنظمة على تجنيد عدد من المشايخ والشباب والنساء داخل معسكر كلمة، وعملت على دفع رواتب شهرية تقدر بـ(50) ألف دينار شهري للفرد وتتمثل مهمة هؤلاء المجندين في جمع معلومات أمنية وسياسية وعسكرية واجتماعية ترفع من خلالها المنظمة تقريراً يومياً لرئاستها.

عملت المنظمة على ترتيب لقاءات سرية بين النازحين وبعض الوفود الزائرة للمعسكر لتوفرلها معلومات مغلوطة.

عملت المنظمة على رفع دعاوى عن الاغتصاب من خلال ترويجها لمعلومات مغلوطة، كما تقدم مبالغ مالية للفتيات لإغرائهن بالاعتراف بعمليات الاغتصاب.

عند زيارة السيد يان إيقلاند نائب كوفي عنان 2005م في زيارته لدارفور قدمت المنظمة معلومات مغلوطة للمذكور حول التحرشات الجنسية والاغتصاب والانتهاكات العرقية وتم استدعاؤه الي معسكر كلمة سرا لسماع المعلومات المغلوطة.

قامت المنظمة بتجنيد عدد (45) فتاة وتوزيع عدد (45) حماراً لهن للتحرك داخل معسكر كلمة والقرى حول المعسكر لمراقبة الوجود الحكومي.

نتيجة للمخالفات المتكررة قررت سلطات ولاية جنوب دارفور طرد المنظمة في العام 2006م وكونت الولاية لجنة تحقيق حيث رأت اللجنة أن التقارير كاذبة.

تم إنذار المنظمة من قبل مفوضية العون الإنساني إلا أن المنظمة عاودت نشاطها التخريبي مرة أخرى.

تم ايقاف نشاط المنظمة من قبل مكتب والي جنوب دارفور في عام 2006م[1].

---

(1) منظمة "إنقاذ دارفور" وصدام السودان مع منظمات الإغاثة، المصدر السابق.

أوكسفام البريطانية:

بتاريخ نوفمبر 2004م اصدرت بيانا تكلمت فيه عن جرائم المتمردين واتهمت فيه الحكومة وحملتها مسئولية تدهور الاوضاع الامنية بدارفور ودعت فيه المجتمع الدولي إلى التحرك والتدخل السريع على الأزمة[1].

أصدرت بياناً آخر انتقدت فيه قرار مجلس الأمن الذي اتخذه بدفع الحكومة والحركة الشعبية لتوقيع اتفاق سلام بنهاية العام 2004م.

وذكرت أن انتقال المجلس لنيروبي استفادت منه وكالات السفر وليس نازحو دارفور، وبهذا خالفت إرادة المجتمع الدولي ومبادئ العمل الطوعي والإنساني، وتم اتخاذ إجراء بواسطة المفوضية بتوجيه إنذار للمنظمة وطرد المدير القطري (جون مايكل) الأمريكي وتم تنفيذ الطرد[2].

بتاريخ نوفمبر 2004م اعدت المنظمة تقريراً سالباً عن الوضع في دارفور وقبل النشر استأذنت المفوضية ورفض لها. حاول المدعو مايكل مسئول ملف دارفور بالأمم المتحدة في ذلك الوقت اقناع المنظمة بنشر التقرير وسوف يحميها من المسألة ولكن المنظمة رفضت المغامرة حيث أن لها إنذارين. بتاريخ 10/4 قام أحد منسوبي المنظمة ويدعي الون ميدونالد بالإدلاء بتصريحات سالبة عن الوضع بدارفور لقناةCNN العامل كمراسل للقناة قامت المفوضية بكتابة خطاب استيضاح للمنظمة وردت المنظمة بخطاب به كثير من التناقضات.

المدعو كارن سميث تعمل في وظيفة مدير برامج لمنظمة أوكسفام بولايات دارفور خلال العام 2008م رصد لها نشاط سالب بمعسكر كلمة بجنوب دارفور، حيث تقوم بتجميع المنظمات لتكوين جماعة ضغط ضد الحكومة (لوبي) وتقوم

---

(1) محمد النحال، "قضية دار فور أمام مجلس الأمن:المنظمات، التدويل، المحاكمة، والمصالح السياسية"، في مركز الراصد للدراسات أبريل 2006م.

(2) ندوة مركز الراصد للدراسات الاستراتيجية بعنوان منظمات دارفور ما لها وما عليها، 27 أغسطس 2009م.

بعقد اجتماعات مع زعماء القبائل والمشايخ والعمد بالمعسكر للتباحث حول مختلف القضايا، تم طرد المذكورة بالتنسيق مع المفوضية[1].

المكسب الأكبر:

المكسب الرئيسي للخرطوم في حالة إنجاز "سودنة" العمل الطوعي والإغاثي، فسيكون هو إنهاء التدخل الغربي في أزمة دارفور وتأجيجها عبر هذه المنظمات الأجنبية التي تحولت إلى (دولة داخل الدولة) في أقاليم دارفور الثلاثة وجعلت بعض أبناء دارفور الغاضبين يستقوون بهم على الحكومة[2].

وليس سراً أن معسكرات النازحين تحولت مع الوقت إلى مراكز لجذب أهالي دارفور بسبب أموال وهبات توزعها هذه المنظمات لشراء رضاء السكان، وتوظيف بعضهم ضد بلادهم بتوريطهم في شهادات كاذبة عن جرائم قتل جماعي واغتصاب، لا يوجد دليل عليها سواء في قبور جماعية أو شكاوى نسائية جماعية؛ ولذا فإن بقاء هذه المستعمرات للنازحين معناه توفير مكاسب كبيرة لهذه المنظمات الإغاثية الغربية التي تتلقى دعما من دولها ومن أجهزة غربية تنفق بسخاء على موظفيها وعلى بعض أبناء دارفور لتوظيفهم إعلاميا في بث شهادات عن تدهور الأوضاع بما يسمح ببقائها. والهدف من وراء ذلك هو إبقاء المشكلة مشتعلة وإبقاء السيف مسلطاً على رقبة الخرطوم وابتزازها بمشكلة دارفور لتحقيق الهدف الغربي الأكبر وهو تفتيت السودان لتحقيق المصالح الإستراتيجية الغربية، وهو ما دفع الخرطوم لاجتثاث المشكلة من جذورها بالسعي لطرد هذه المنظمات أولاً، ثم توفير البديل السوداني والعربي والإسلامي وتفكيك هذه المعسكرات تدريجياً، وإعادة

(1) مقابلة شخصية مع الدكتور معتصم أبوالقاسم، مدير إدارة المنظمات بمفوضية الشؤون الإنسانية، الثلاثاء، 2011/1/11م، الساعة الساعة الواحدة ظهراً.

(2) جامعة أفريقيا العالمية بالخرطوم، "أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دار فور"، مركز البحوث والدراسات الأفريقية بالسودان، الخرطوم، 2009م.

النازحين لقراهم بعدما شجعتهم الممارسات الغربية على البقاء بعيداً عن مدنهم بل تـأجير بعـضهم لمنازلهم[1].

الطريقة التي تمارس بها هذه المنظمات عملها أوجدت نوعا ممن يمكن أن نسميهم بـسماسرة الكوارث. وهم بعض أهل القرى ومشايخ القبائل في المعسكرات، الذين لاهمّ لهم إلا الـدوران حـول هذه المنظمات لاستجلاب الإغاثات والإعانات إلى هذه القرية أو تلك المنطقة.. ويستفيدون جداً من كونهم أدلة للمنظمات في مناطقهم ومشرفين على توزيع المواد!.. ومن ناحية أخرى فإن الـدعم غـير المحدود، وإغراء النازحين بالبقاء في المعسكرات بلا عمل في انتظـار مـا تلقـي بـه المـنظمات إلـيهم؛ يخلق نفسية غير منتجة، ومعتمدة على غيرها على الدوام[2].

ويري الباحث أن تأخر المنظمات الإسلامية في القدوم إلى دارفور، وحـصر عملهـا بعـد ذلـك في مناطق محدودة؛ أفسح المجال لهذه المنظمات لتتمكن، وأتاح لها الفرصة لتجني تعلق النـاس بهـا.. حتي صـار الـصبية الـصغار في معـسكر "كلمـة" وغـيره إذا مـا شـاهدوا سـيارة لأي منظمـة أجنبيـة يتصايحون: " أوكي.. أوكي.. أوكي"!! كما أن ضعف الرقابة الحكومية على هذه المنظمات -التي تتيحهـا الاتفاقيات الدولية والقطرية- كان له دور مباشر في كـل التجـاوزات التـي يمارسـها هـؤلاء الأجانـب بفرض سلطة على المناطق أشبه بسلطات الدولة.

ومع كل ذلك يجب أن يتفهم أهل دارفور أن هذه المنظمات لا تعمل من أجل إنسان دارفور، بل هي تخدم أجندة دوليـة اسـتعمارية وكنـسية وصـهيونية، همهـا تفتيـت وحـدة الـسودان ونهـب ثرواتـه. كـما تـستهدف إسـلامهم في المقـام الأول.

---

(1) صفاء الصالح، "في السودان: السلام الذي لم يكتمل"، الخرطوم، مكتب هيئة الإذاعة البريطانية، 29 ديسمبر 2008.
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_4567000/4567218.stm

(2) ندوة مركز الراصد للدراسات الاستراتيجية بعنوان منظمات دارفور ما لها وما عليها، 27 أغسطس 2009م.

وجدير أن نذكر هنا أن بعض الأخيار من أهل دارفور ممن أدركوا حقيقة الدور الذي تلعبه هذه المنظمات الأجنبية؛ رفضوا كل الإغراءات التي قدمت لهم لإيجار منازلهم لهؤلاء الغربيين.

إن التبصير بكل ذلك هو دور أجهزة الإعلام الرسمية والمستقلة والإسلامية والوطنية... كما هو دور الدعاة إلى الله عز وجل والعلماء الربانيين.. كما يترتب على المنظمات الإسلامية أن تقوم بدورها كاملاً في سد كل الفراغات التي سبّبها تأخر قدومها وكل الفراغات الجغرافية التي ما زالت ماثلة.

قام الباحث بقياس مدى تداول قضية دارفور في مواقع المنظمات الدولية ومن خلال بحث تقني متقدم (Advances) اتضح للباحث أن كلمة (Sudan) تم تداولها في موضوعات مختلفة في العام 2008م في موقع (Google.com) بعدد (88.100.000) مرة في العام 2008م بمتوسط تردد الكلمة بمعدل تقريبي (241.369.8) في اليوم و (10.057) في الساعة و (167.6) مرة في الدقيقة وبما أن (Google.com) تشمل على روابط (Links) بعدة مواقع تمثل أهم وأكبر المواقع في العالم فإنها تعطي صورة مصغرة لمقدار التداول اليومي.

أما كلمة دارفور (Darfur) فقد استخدمت العام 2008 (6.960.000) مرة منها 4.210.000 في أخبار (News) أو تقارير (Reports) بمعنى أن معدل الاستخدام لا يشمل التكرارية في الخبر لأن التقرير والخبر قد يستمران في الواجهة ليوم كامل ويستخدمان بعد ذلك كمرجع ودعم وجهات النظر السياسة المختلفة، ومن خلال الإحصاء الأول فإن (Darfur) يتم تداولها (13) مرة كل دقيقة في الإنترنت من خلال موقع واحد، ومن بين نحو 51 مليون استخدام لكلمة الإبادة الجماعية (Genocide) العام الماضي 2008م، وارتبط 5.600.000 مليون كلمة العام الماضي بدارفور وذلك يعطينا صورة مقربة لما يجري في هذه الشبكة من معلومات تستطيع بناء صورة ذهنية سلبية عن الدول والشعوب، بل أن كلمة

جنجويد (Janjaweed) التي دخلت المعجم السياسي العالمي في العام 2003م استخدمت 826.000 مرة وكان معدل الاستخدام لها في العام 2005م يصل إلى 798 ألف مرة بينما استخدمت في العام 2004م، لأول مرة ما يصل إلى 28 ألف مرة، وهو تصاعد رهيب لمفردة مجهولة المعنى والدلالة اللغوية وتعريفاتها تثير الدهشة، فقد عرفها مراسل BBC "بي بي سي" بالسودان بأنها[1]: In Darfur Janjaweed is a word that means every thing and nothing وقد ذكر أحد الأمراء من دارفور أنه يعرف موقع زعيم الجنجويد واسمه أحمد جنجويد توفي عام 1998م وهو مواطن كان يسكن جنوب زالنجي يناديه الناس في الملمات والفزع وقد كون مجموعة صاروا يقطعون الطرق ويمارسون النهب[2]، والعبارة الأكثر شيوعاً عن الجنجويد هي (جن يحمل جيماً ويمتطي جواداً) والمفهوم العام أنهم مجموعة الشباب الذين لا يتقيدون بأعراف وتقاليد المجتمع وقد وجدت المفردة طريقها إلى وسائل الإعلام، بل كانت جزءاً من مفردات وعبارات مجلس الأمن[3] وبسرعة أنشئت مواقع عن دارفور، ومن خلال جهد الباحث التقني في الإنترنت رأي أن يشير إلى المواقع التي ارتبطت بدارفور بشكل مباشر، حيث أن بعض المواقع تنشئ رابطاً (Link) من خلال مواقعها ومثال ذلك (BBC World.com/Darfur) أو (Sudan TV/ Darfur)، وبحث عن المواقع التي ارتبط منشؤها بدارفور وكانت حصيلة (Darfur websites) نحو 159.000 موقع، بل أن مكتب الكونغرس الأمريكي حصرت أفضل ألف موقع تعطي

---

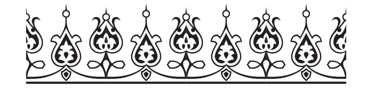
(1) Nima el baghir، Focus on Africa / what is name، BBC، Lonon، October، 2004م.

(2) عماد سيد أحمد، مرجع سابق، ص 105.

(3) راجع: قرار مجلس الأمن 1556، وقرار مجلس الأمن 1593، على سبيل المثال.

معلومات عن دارفور ويمكن مراجعة ذلك على موقع مكتبة الكونغرس الأمريكي، وقد حصر الباحث نماذج من هذه المواقع في الملحق[1].

إن استعراض استخدام كلمة الإبادة الجماعية (Genocide) وكلمة الجنجويد (Janjaweed) والمرتبطة لدى الغرب بارتكاب الفظائع تعطي صورة عن مضمون ومحتوى الرسالة الإعلامية في الإنترنت والمعادية كلياً للسودان والتي رسمت صورة سيئة عن الواقع فقد روجت هذه المواقع لقائمة الـ(51) وأسهبت في تقديم أسماء مهتمين ومفترضين وشغلت الأوساط الإعلامية ومنتديات الحوار، بالإضافة لترويج صور مختلفة عن الواقع وأغلب المواقع كانت لمنظمات دولية حكومية وغير حكومية بعضها بأسماء حركات وأخرى بأسماء أفراد.





www.amwaj-pub.com

(1) راجع ملحق (6).